

النَّفَحَاتُ الْبِهِيَّةُ

فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ وَعَلَاقَتِهِ بِالصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

عَلِي عَايِدُ مِقْدَادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

المُقدِّمة

إِنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليته ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] ، أمَّا بعد :

فإنَّ ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ القرآن الكريم اشتمل على آيات بعضها مُحكم والبعض الآخر متشابه ، قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] . وجاء في آية أخرى أنَّ آيات القرآن العظيم كلُّها مُحكمة ، قال تعالى : ﴿الرَّكِتَابُ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ، ومعنى إحكامها هنا : إتقانها وإحسانها بحيث لا يتطرق إليها أي لون من الاختلال في اللفظ أو المعنى ، في الأخبار أو الأحكام ... كما قال تعالى : ﴿وَمَتَّ كَلِمَةً رَبَّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] ، صدقاً في الأخبار ، وعدلاً في الأحكام ...

ونصَّت آية أخرى على أنَّ القرآن كلُّه متشابه ، قال تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ

يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾ [الزمر: ٢٣] ، ومعنى كونه متشابهاً : أي يشبه بعضه بعضاً في الصحة والفصاحة والحسن والبلاغة ، وكذا يصدق بعضه بعضاً ...

ونظراً لما لموضوع المحكم والمتشابه من علاقة بالصفات الإلهية ، كانت هذه الدراسة التي بينت من خلالها وجه الحق في المسألة ، ولذلك جاءت الدراسة عبر مباحث ثمانية ، هي :

المبحث الأول : معنى المحكم والمتشابه في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : أقوال العلماء في المحكم والمتشابه .

المبحث الثالث : ضروب متشابه القرآن ومراتبه .

المبحث الرابع : الحكمة من وجود المتشابه في القرآن .

المبحث الخامس : هل نصوص الصفات من المتشابه .

المبحث السادس : هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه .

المبحث السابع : موقف السلف من متشابه القرآن .

المبحث الثامن : موقف الخلف من متشابه القرآن .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل والختل ، والهوى والردى ، وأن ينفعنا بما علمنا ، إنه أهل ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين .

وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ

نَسْتَغْفِرُكَ وَتَتُوبُ إِلَيْكَ ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ

المَبْحَثُ الأوَّلُ

مَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالتَّشَابُهَ فِي اللُّغَةِ وَالِاصْطِلَاحِ

أَوَّلًا : الْمُحْكَمُ لُغَةً :

يُطْلَقُ لَفْظُ الْمُحْكَمِ فِي اللُّغَةِ وَيُرَادُ بِهِ عِدَّةُ مَعَانٍ ، مِنْهَا :

(١) الفصل والقضاء : يُقَالُ : حَكَمَ فِي الْقَضِيَّةِ ، أَي : فَصَلَ فِيهَا وَقَضَى ، وَالْحَاكِمُ مَنْفَذُ الْحُكْمِ .

(٢) التَّمْيِيزُ : يَقَالُ : حَكَمَ الْحَاكِمُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، أَي : مَيَّزَ بَيْنَهُمَا .

(٣) المنع : يَقَالُ : أَحْكَمَ الْفَرَسَ ، أَي : جَعَلَ لَهُ حَكْمَةً تَمْنَعُهُ مِنَ الْهَرَبِ ، وَالْحَكْمَةُ مُحَرَكَةٌ : مَا أَحَاطَ

بِفَكِّي الْفَرَسِ مِنْ لِحَامِهِ ، وَالْحَكْمَةُ هَذَا قِيَاسُهَا ، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ ، وَسَمَّيْتُ الْحِكْمَةَ حِكْمَةً لِأَنَّهَا

تَمْنَعُ النَّفْسَ عَنْ هَوَاهَا .

(٤) الحجر : يَقَالُ : حَكَمَ الْحَاكِمُ عَلَى السَّفِيهِ ، أَي : حَجَرَ عَلَيْهِ بِعَدَمِ التَّصَرُّفِ بِأَمْوَالِهِ .

(٥) الوثوق : يَقَالُ : وَاحْتَكَمَ الْأَمْرَ وَاسْتَحْكَمَ : وَثِقَ .

(٦) القَدْرُ وَالْمَنْزِلَةُ : قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : حَكْمَةُ الْإِنْسَانِ : مُقَدَّمُ وَجْهِهِ . وَرَفَعَ اللَّهُ حَكْمَتَهُ أَي رَأْسَهُ

وَشَأْنَهُ . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ : إِنْ الْعَبْدَ إِذَا تَوَاضَعَ رَفَعَ اللَّهُ حَكْمَتَهُ ، أَي : قَدْرَهُ وَمَنْزِلَتَهُ ، يُقَالُ : لَهُ عِنْدَنَا

حَكْمَةٌ أَي قَدْرٌ ، وَفُلَانٌ عَالِي الْحَكْمَةِ ... انظر : لسان العرب (١/٦٨٨-٦٨٩) ، معجم مقاييس اللغة (٢/٩١-٩٢) ،

بصائر ذوي التمييز (٢/٤٨٩-٤٩٢) .

هذه هي أشهر المعاني اللغوية التي ذكرها أهل العلم لـ " المحكم " ، وغالبها يرجع إلى معنيين اثنين

، هما : المنع والإتقان ...

يقول الإمام محمد عبد العظيم الزُّرْقَانِي فِي " مناهل العرفان فِي علوم القرآن " (٢/٢٧٠) ملخصاً

الأقوال اللغوية السابقة : " اللغويون يستعملون مادة الإحكام بكسر الهمز فِي معانٍ متعددة ، لكنها

مع تعدُّدها ترجع إلى شيء واحد هو المنع ، فيقولون : أَحْكَمَ الْأَمْرَ ، أَي : أَتَقَنَّهُ وَمَنَعَهُ عَنِ الْفَسَادِ ،

ويقولون : أَحْكَمَهُ عَنِ الْأَمْرِ ، أَي : رَجَعَهُ عَنْهُ وَمَنَعَهُ مِنْهُ ، ويقولون : حَكَمَ نَفْسَهُ وَحَكَمَ النَّاسَ ،

أَي : مَنَعَ نَفْسَهُ وَمَنَعَ النَّاسَ عَمَّا لَا يَنْبَغِي ، ويقولون : أَحْكَمَ الْفَرَسَ ، أَي : جَعَلَ لَهُ حَكْمَةً -

بفتحات ثلاث - والحكمة ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه تمنعه من الاضطراب ، وقيل: ﴿وَأَنَّهُ
اللَّهُ الْمَلِكُ وَالْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥١] ، أي : العدل أو العلم أو الحلم أو النبوة أو القرآن لما في هذه
المذكورات من الحواظ الأدبية عما لا يليق " .

ثانياً : الْمُتَشَابِهُ لُغَةً : يُطْلَقُ اللُّغَوِيُّونَ مَادَّةَ التَّشَابَهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي الْمِثَالَةِ وَالْمَشَاكِلَةِ الْمُؤَدِّيَةِ -
غالباً - إلى الالتباس ، يقال : تشابها واشتبها ، أي : أشبه كلُّ منهما الآخر حتَّى التباسا ، والمشبّهات
من الأمور : المشكلات ، وأشتبه الأمران ، إذا أشكلا ، والشُّبْهَةُ بِالضَّمِّ : الالتباس والمثل ، وشبهه
عليه الأمر تشبيهاً : لبس عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] ، أي : يُشَبِّهه بعضه
بعضاً ، لوناً وطعماً وحقيقة ، وقيل : متماثلاً في الكمال والجودة ، منه قوله تعالى حكاية عن بني
إسرائيل : ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٨٩) ، معجم مقاييس اللغة
(٣/ ٢٤٣) ، بصائر ذوي التمييز (٣/ ٢٩٣-٢٩٤) .

فالمتشابه هو اسم لكل ما لا يهتدي إليه الإنسان ، فيشكل ويلتبس عليه ...
يقول الإمام ابن قتيبة الدينوري في " تأويل مشكل القرآن " (ص ٦٨) : " وأصل (التشابه) : أن يشبه
اللفظ اللفظ في الظاهر ، والمعنيان مختلفان . قال الله جلَّ وعزَّ في وصف ثمر الجنة : ﴿وَأَتُوا بِهِ
مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] ، أي متفق المناظر ، مختلف الطعوم . وقال : ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] أي
يشبه بعضها بعضاً في الكفر والقسوة .

ومنه يقال : اشتبه عليّ الأمر ، إذا أشبه غيره فلم تكد تفرق بينهما ، وشبّهت عليّ : إذا لبست الحقَّ
بالباطل ، ومنه قيل لأصحاب المخاريق أصحاب الشبه ، لأنهم يشبهون الباطل بالحق .
ثمَّ قد يقال لكل ما غمض ودقَّ متشابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره " .

المَبْحَثُ الثَّانِي

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

من خلال النَّظَرِ في كتب أهل العلم تبيَّن أنه يُمكن إرجاع أقوال العلماء في حقيقة المحكم والمتشابه إلى خمسة أقوال ، هي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْمُحْكَمَ هو المعمول به من الآيات ، وهنَّ النَّاسَخَاتُ ، أو المثبتات للأحكام . والمتشابه من الآيات هو المتروك العمل بهنَّ ، المنسوخات ... وقد قال بهذا القول ابن عباس ، وقتادة ، والضَّحَّاك . انظر : تفسير الطبري (٣ / ٢٣٤) ، تفسير الرَّاзи (٧ / ١٤٨) ، تفسير القرطبي (٤ / ١٠) ، الفقيه والمتفقه ، للخطيب البغدادى (١ / ٥٩) ...

ثَانِيًا : أَنَّ الْمُحْكَمَ ما أحكم الله فيه من القرآن ، وقصص الأمم ورسلم الذين أرسلوا إليهم ، ففصله ببيان ذلك لـ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأُمَّتِهِ . والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السُّور ، فقصة باتِّفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وقصة باختلاف الألفاظ واتِّفاق المعاني ، كقوله تعالى في قصة نوح : ﴿ فَاسْلُكْ فِيهَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ، ﴿ اٰخِمْ فِيهَا ﴾ [هود : ٤٠] ، وقوله في قصة موسى : ﴿ اسْلُكْ يَدَكَ ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ [النمل : ١٢] . وقد قال بهذا القول ابن زيد . انظر : تفسير الطبري (٣ / ٢٣٧) ، زاد المسير (ص ١٧٨) .

ثَالِثًا : أَنَّ الْمُحْكَمَ ما عرف العلماء المراد منه ، قيل : ولو بالتأويل . والمتشابه : ما استأثر الله بعلمه كالحروف المقطعة ، وهو معنى قول بعضهم : إِنَّ المحكم هو المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال ، والمتشابه : ما يتعارض فيه الاحتمال ويجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة كالقُرء ، وكاللمس المتردد بين المس والوطء ، وقد يُطلق على ما ورد في صفات الله تعالى ممَّا يوهم ظاهره الجهة والتشبيه ، ويحتاج إلى تأويله ...

وهذا قول جابر بن عبد الله ، والشَّعْبِي ، وسفيان الثَّورِي ، وغيرهم ، كما حكاه القرطبي واستحسنه ، وهو اختيار أبي جعفر الطَّبري . انظر : أقاويل الثقات (ص ٤٩-٥٠) ، تفسير الطَّبري (٣/ ٢٣٧/ ٢٣٨) ، تفسير القرطبي (١٠/ ٤) ، فتح الباري (٨/ ٢١٠) .

رَابِعاً : أَنَّ المحكم ما كان قائماً بنفسه ، لا يحتاج أن يرجع فيه إلى غيره ، نحو : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، والمتشابه ما احتاج إلى بيان ، نحو : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر : ٥٣] ، يرجع فيه إلى قوله جلَّ وعلا : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، وإلى قوله عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨] ، وهذا القول هو قول النَّحَّاس : انظر : فتح الباري (٨/ ٢١١) .

خَامِساً : أَنَّ المحكم من أي الكتاب ما لم يحتمل من التَّأويل غير وجه واحد ، والمتشابه منها ما احتمل من التَّأويل أكثر من وجه ، قال محمَّد بن جعفر بن الزُّبَيْر : هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فيهنَّ حَجَّةُ الرَّبِّ ، وعصمة العباد ، ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تعريف ولا تصريح عمَّا وضعت عليه ، وأخر متشابهة في الصِّدْق ، هُنَّ تصريح وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهنَّ العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام ، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحقِّ .

ونقل هذا المذهب عن مجاهد وابن إسحاق ، واستحسنه ابن عطية . انظر : تفسير الطبري (٣/ ٢٣٦) ، وهو المنقول عن الشَّافعي ، وأحمد في رواية . انظر : زاد المسير (ص ١٧٨) ، وعزاه ابن الجوزي إلى الشَّافعي وابن الأَثَاري . انظر : زاد المسير (ص ١٧٨) .

وهناك أقوال أخرى ذكرها الإمام الطَّبري وغيره من أهل العلم ...

والنَّاظِر في الأقوال السَّابِقة يجد أنَّ بعضها لا يخلو من مقال ...

فإمَّا من قال بَأَنَّ الْمُحْكَمَ مَا لَمْ يُنْسَخْ وَالتَّشَابَهُ الْمُنْسُوخُ ، فَهَذَا بَعِيدٌ عَنَّا أَنْ يَكُونَ مَرَادًا هُنَا لِعَدَمِ مُنَاسَبَتِهِ لِلْوَصْفَيْنِ وَلَا لِبَقِيَّةِ الْآيَةِ ... انظر : التحرير والتنوير (٣/ ١٥٦) .

وأما اعتبار الحروف المقطعة من المتشابه ، فالخلاف في حقيقتها ، وكذا في معانيها قائم بين العلماء قديماً وحديثاً ، وقد تكلم في معناها العديد من العلماء ...

قال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٥٥ / ١ - ١٥٦) : " قَالَ جَمَعَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَبِيرٌ : بَلَّ يَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا ، وَنَلْتَمَسَ الْفَوَائِدَ الَّتِي تَحْتَهَا ، وَالْمَعَانِيَ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَيْهَا ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ عَدِيدَةٍ :

فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ أَيُّضًا : أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُقْطَعَةَ فِي الْقُرْآنِ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ، إِلَّا أَنَّا لَا نَعْرِفُ تَأْلِيفَهُ مِنْهَا .

وَقَالَ قُطْرُبٌ وَالْفَرَاءُ وَغَيْرُهُمَا : هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى حُرُوفِ الْهِجَاءِ أَعْلَمَ اللَّهُ بِهَا الْعَرَبَ حِينَ تَحْدَاهُمْ بِالْقُرْآنِ أَنَّهُ مُؤْتَلَفٌ مِنْ حُرُوفٍ هِيَ الَّتِي مِنْهَا بِنَاءُ كَلَامِهِمْ ، لِيَكُونَ عَجْزُهُمْ عَنْهُ أَبْلَغَ فِي الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ إِذْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَلَامِهِمْ . قَالَ قُطْرُبٌ : كَانُوا يَنْفَرُونَ عِنْدَ اسْتِنَاعِ الْقُرْآنِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا : ﴿ اَلَمْ ﴾ وَ ﴿ اَلْص ﴾ اسْتَنْكَرُوا هَذَا اللَّفْظَ ، فَلَمَّا أَنْصَتُوا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمُ بِالْقُرْآنِ الْمُؤْتَلَفِ لِيُثَبِّتَهُ فِي أَسْمَاعِهِمْ وَأَذَانِهِمْ وَيُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ .

وَقَالَ قَوْمٌ : رُوِيَ أَنَّ الْمَشْرِكِينَ لَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ سَمَاعِ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ وَقَالُوا : ﴿ لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ﴾ [فصلت: ٢٦] نَزَلَتْ لِيَسْتَغْرِبُوهَا فَيَفْتَحُونَ لَهَا أَسْمَاعَهُمْ فَيَسْمَعُونَ الْقُرْآنَ بَعْدَهَا فَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ : هِيَ حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى أَسْمَاءٍ أُخِذَتْ مِنْهَا وَحُذِفَتْ بَقِيَّتُهَا ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ : الْأَلِفُ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّامُ مِنْ جَبْرِيلَ ، وَالْمِيمُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقِيلَ : الْأَلِفُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ اللَّهِ ، وَاللَّامُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ لَطِيفٍ ، وَالْمِيمُ مِفْتَاحُ اسْمِهِ مَجِيدٍ . وَرَوَى أَبُو الصُّحَيْلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ : ﴿ اَلَمْ ﴾ ، قَالَ : أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ ، ﴿ اَلر ﴾ أَنَا اللَّهُ أَرَى ، ﴿ اَلْص ﴾ أَنَا اللَّهُ أَفْصَلُ . فَأَلْفُ تُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى أَنَا ، وَاللَّامُ تُؤَدِّي عَنْ اسْمِ اللَّهِ ، وَالْمِيمُ تُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى أَعْلَمُ . وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ الزَّجَّاجُ وَقَالَ :

أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا يُؤَدِّي عَنْ مَعْنَى، وَقَدْ تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ بِالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ نَظْمًا لَهَا
وَوَضَعًا بَدَلَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي الْحُرُوفُ مِنْهَا، كَقَوْلِهِ:

فَقُلْتُ لَهَا فِيفِي فَقَالَتْ قَافُ

أَرَادَ: قَالَتْ وَقَفْتُ. وَقَالَ زُهَيْرٌ:

بِالْحَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أَرَادَ: وَإِنْ شَرًّا فِشِر. وَأَرَادَ: إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

وَقَالَ آخَرُ:

نَادَوْهُمْ أَلَا الْجُمُوعُ أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا فَا

أَرَادَ: أَلَا تَرْكَبُونَ، قَالُوا: أَلَا فَارْكَبُوا. وَفِي الْحَدِيثِ: (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ) قَالَ
شَقِيقٌ: هُوَ أَنْ يَقُولَ فِي اقْتُلْ: اقْ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَفَى بِالسَّيْفِ شَا) مَعْنَاهُ: شَافِيًا.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: هِيَ أَسْمَاءُ لِلشُّورِ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: هِيَ أَقْسَامُ أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا لِشَرِّهَا وَفَضْلِهَا،
وَهِيَ مِنْ أَسْمَائِهِ .

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] «مَا فِيهِ مِنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ يُصَدَّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا
الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ،
وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧] ...

قال الإمام محمد رشيد رضا في " تفسير المنار " (١٣٦/٣) : " ... وَكَانَ مُجَاهِدًا يَعْنِي بِالْمُتَشَابِهِ: مَا فِيهِ
إِبْهَامٌ أَوْ عُمُومٌ أَوْ إِطْلَاقٌ، أَوْ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْمًا عَمَلِيًّا، فَهُوَ عِنْدَهُ خَاصٌّ بِالْإِنْشَاءِ دُونَ الْخَبَرِ " .

وفيما قاله نظر ، فإنَّ إلحاق العموم والإطلاق بالمتشابه يؤدِّي إلى اعتبار معظم الأدلَّة الشرعيَّة غير
واضحة المعنى ، فإنَّهما وإن كان يَرُدُّهُمَا التَّخْصِيسُ والتَّقْيِيدُ ليسا ممَّا يكتنفه الغموض في دلالته ، فإنَّ
كَلَامَ مِنْهَا واضح المعنى ، على أَنَّ المطلق عند التَّحْقِيق من قسم الخاصِّ ، والخاصُّ قطعي الدلالة ،

فكيف يُعدُّ متشابهاً؟ وفي قوله: "، أَوْ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ حُكْمًا عَمَلِيًّا، فَهُوَ عِنْدَهُ خَاصٌّ بِالْإِنْشَاءِ دُونَ الْحَبْرِ" تناقض واضح، إذ الأدلة الدالة على الأحكام العملية هي من باب الإنشاء غالباً، وإن كانت ألفاظها تُصاغ أحياناً صيغة الخبر، وما مثل به مجاهد للمتشابه لا يعدو أن يكون من باب الأخبار، فإن الآيات المذكورة في كلامه ليس في أي واحدة منهنَّ إنشاء. انظر: جواهر التفسير (١٧-١٨).

وأما القول بأنَّ المحكم هو ما وضع وبان ولم يحتج إلى تفسير وبيان، والمتشابه ما لم يتَّضح معناه واحتاج إلى بيان، فهذا هو الصواب من الأقوال السابقة... والله أعلم.

قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (١١/٤): " قَالَ النَّحَّاسُ: أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي الْمُحْكَمَاتِ، وَالتَّشَابِهَاتِ أَنَّ الْمُحْكَمَاتِ مَا كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾. وَالتَّشَابِهَاتُ نَحْوُ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾، وَإِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾. قُلْتُ: مَا قَالَهُ النَّحَّاسُ يُبَيِّنُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى وَضْعِ اللَّسَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُحْكَمَ اسْمٌ مَّفْعُولٌ مِنْ أَحْكَمَ، وَالْإِحْكَامُ الْإِتْقَانُ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا كَانَ وَاضِحَ الْمَعْنَى لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَلَا تَرَدُّدَ، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِوُضُوحِ مُفْرَدَاتِ كَلِمَاتِهِ وَإِتْقَانِ تَرْكِيبِهَا، وَمَتَى اخْتَلَّ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ جَاءَ التَّشَابُهَ وَالْإِشْكَالَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وعلى كلِّ حال، فإنَّ أقوال العلماء لا تخرج بمجموعها عن كون المحكم ممَّا وضع وبان ولم يحتج إلى تفسير وتوضيح، والمتشابه ما احتاج إلى كشف وبيان...

ومن المعلوم أنَّ هنالك ألفاظاً في القرآن الكريم تحتمل أكثر من معنى، على أنَّ لها معنى أصلياً في الوضع العربي، وهو أرجح المعاني، ولذا لا بدَّ من قانونٍ يُعرفُ به المعنى المراد منها، لأنَّ الكلام يكون عندها متشابهاً...

يقول الإمام الرَّازِي في "التفسير" (١٣٩/٧) مبيناً القانون الذي يُعرف به المحكم من المتشابه في القرآن: "... فَلَا بُدَّ هَاهُنَا مِنْ قَانُونٍ يَرْجَعُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ فَنَقُولُ: اللَّفْظُ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَيْنِ

وَكَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا رَاجِحًا، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ مَرْجُوحًا، فَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الرَّاجِحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ
عَلَى الْمَرْجُوحِ، فَهَذَا هُوَ الْمُحْكَمُ وَأَمَّا إِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ عَلَى الرَّاجِحِ، فَهَذَا هُوَ
الْمُتَشَابَهُ." .

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

ضُرُوبُ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَمَرََاتِبُهُ

أَوَّلًا: ضُرُوبُ الْمُتَشَابِهِ:

قال الرَّاعِبُ الأصفهاني في " المفردات القرآنية " (٤٤٣-٤٤٤): " المتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما. والمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إمّا من جهة غرابته نحو: الأَبّ ، و يزفُون ، وإمّا من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين.

والثاني يرجع إلى جملة الكلام المركّب، وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

وضرب لبسط الكلام نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، لأنّه لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسّامع.

وضرب لنظم الكلام نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] ، تقديره: الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وقوله: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ [الفتح: ٢٥].

والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإنّ تلك الصّفات لا تتصوّر لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه، أو لم يكن من جنس ما نحسّه. والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب:

الأوّل: من جهة الكميّة كالعموم والخصوص نحو: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

والثاني: من جهة الكيفيّة كالوجوب والنّدب، نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

والثالث: من جهة الزّمان كالنّاسخ والمنسوخ، نحو: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وَالرَّابِعُ: من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] ، وقوله: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] ، فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية.

وَالْخَامِسُ: من جهة الشروط التي بها يصحُّ الفعل، أو يفسد ك شروط الصَّلَاة والنِّكَاح. وهذه الجملة إذا تصوّرت علم أن كل ما ذكره المفسّرون في تفسير التشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم. فمن خلال ما سبق بيانه يتبيّن لنا أن من التشابه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ والمعنى ، فهذه أقسام ثلاثة :

القِسْمُ الْأَوَّلُ : وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده منه مفرد ومركّب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه ، والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره أو من جهة بسطه أو من جهة ترتيبه.

مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله لفظ : الأَبّ بتشديد الباء في قوله سبحانه: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ ، وهو ما ترعاه البهائم بدليل قوله بعد ذلك: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِأَنعَامِكُمْ﴾ .

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معان عدّة : لفظ اليمين في قوله سبحانه: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِالْيَمِينِ﴾ ، أي : فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوّة ، لأنّ اليمين أقوى الجارحتين أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوّه بها القرآن إذ قال: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ ، كل ذلك جائز ، ولفظ اليمين مشترك بينها.

ومثال التشابه في المركّب بسبب اختصاره : قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ، فإنّ خفاء المراد فيه جاء من ناحية إيجازه ، والأصل وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوّجتموهنّ فانكحوا من غيرهنّ ما طاب لكم من النساء ، ومعناه : أنكم إذا تحرّجتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهنّ فأماكم من غيرهنّ فتزوّجوا منهنّ ما طاب لكم ، وقيل

: إِنَّ الْقَوْمَ كَانَوا يَتَحَرَّجُونَ مِنْ وَلايَةِ الْيَتَامَى وَلَا يَتَحَرَّجُونَ مِنَ الزَّنى ، فَأَنْزَلَ اللهُ الْآيَةَ ، وَمَعْنَاهُ :
إِنْ خِفْتُمْ الْجَوْرَ فِي حَقِّ الْيَتَامَى فَخَافُوا الزَّنى أَيْضاً ، وَتَبَدَّلُوا بِهِ الزَّوَاجَ الَّذِي وَسَّعَ اللهُ عَلَيْكُمْ فِيهِ ،
فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَى ثَلَاثٍ وَرَبَاعٍ .

ومثال التَّشَابُه يَقَعُ فِي الْمَرْكَبِ بِسَبَبِ بَسْطِهِ وَالْإِطْنَابِ فِيهِ : قَوْلُهُ جَلَّتْ حَكْمَتُهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
فَإِنَّ حَرْفَ الْكَافِ لَوْ حُذِفَ ، وَقِيلَ : لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ كَانَ أَظْهَرَ لِلسَّمْعِ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ الَّذِي
يُنْحَلُ إِلَى لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَفِيهِ مِنَ الدَّقَّةِ مَا يَعْلُو عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْهَامِ .

ومثال التَّشَابُه يَقَعُ فِي الْمَرْكَبِ لِتَرْتِيبِهِ وَنَظْمِهِ : قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ
الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ ، فَإِنَّ الْخَفَاءَ هُنَا جَاءَ مِنْ جِهَةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ لَفْظِ ﴿قَيِّمًا﴾ ، وَمَا قَبْلَهُ ،
وَلَوْ قِيلَ : أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ قَيِّمًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا لَكَانَ أَظْهَرَ أَيْضاً .
وَاعْلَمْ أَنَّ مَقْدَمَةَ هَذَا الْقِسْمِ فَوَاتِحَ السُّورِ الْمَشْهُورَةِ ، لِأَنَّ التَّشَابُهَ وَالْخَفَاءَ فِي الْمُرَادِ مِنْهَا جَاءَ مِنْ
نَاحِيَةِ الْفَاطْهَةِ لَا مُحَالَةٍ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : هُوَ مَا كَانَ التَّشَابُهَ فِيهِ رَاجِعاً إِلَى خَفَاءِ الْمَعْنَى وَحْدَهُ ، مِثَالُهُ : كُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ وَصِفَاءَ اللهِ تَعَالَى أَوْ لِأَهْوَالِ الْقِيَامَةِ أَوْ لِنَعِيمِ الْجَنَّةِ وَعَذَابِ النَّارِ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ الْبَشَرِيَّ لَا يُمْكِنُ
أَنْ يَحِيطَ بِحَقَائِقِ صِفَاتِ الْخَالِقِ ، وَلَا بِأَهْوَالِ الْقِيَامَةِ ، وَلَا بِنَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعَذَابِ أَهْلِ النَّارِ ،
وَكَيْفَ السَّبِيلِ إِلَى أَنْ يَحْصَلَ فِي نَفْسِنَا صُورَةٌ مَا لَمْ نَحْصِهِ وَمَا يَكُنْ فِيْنَا مِثْلُهُ وَلَا جَنْسَهُ؟ .

وَاعْلَمْ أَنَّ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْقِسْمِ الْمَشْكَلَاتِ الْمَعْرُوفَةَ بِمِثْشَابَهَاتِ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّ التَّشَابُهَ وَالْخَفَاءَ لَمْ
يُجِئَا نَاحِيَةَ غَرَابَةِ فِي اللَّفْظِ أَوْ اشْتِرَاكِ فِيهِ بَيْنَ عِدَّةٍ مَعَانٍ أَوْ إِيجَازٍ أَوْ إِطْنَابٍ مِثْلًا ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ
مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى وَحْدَهُ .

الْقِسْمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ مَا كَانَ التَّشَابُهَ فِيهِ رَاجِعاً إِلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعاً ، لَهُ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : قَوْلُهُ عَزَّ
اسْمُهُ : ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ عَادَةَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا النَّصَّ الْكَرِيمَ عَلَى وَجْهِهِ . وَرَدَّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا إِذَا أَحْرَمُوا لَمْ يَدْخُلْ

أحد منهم حائطاً ولا داراً ولا فسطاطاً من باب ، فإن كان من أهل المدر نقب نقباً في ظهر بيته يدخل ويخرج منه ، وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الحباء ، فنزل قول الله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٧٨-٢٨٠) .

ثانياً : مَرَاتِبُ الْمُتَشَابِهِ :

لَخَّصَ الإمام محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي في " التحرير والتنوير " (٣/ ١٥٨-١٦٠) ، فقال : " بَقِيَ أَنْ نَذْكُرَ لَكَ مَرَاتِبَ التَّشَابُهِ وَتَفَاوُتَ أَسْبَابِهَا . وَأَتَمُّهَا فِيمَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ اسْتِقْرَؤُنَا الْآنَ عَشْرَ مَرَاتِبَ :

أَوَّلَاهَا : مَعَانٍ قُصِدَ إِيدَاعُهَا فِي الْقُرْآنِ ، وَقُصِدَ إِجْمَالُهَا : إِمَّا لِعَدَمِ قَابِلِيَّةِ الْبَشَرِ لِفَهْمِهَا ، وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ ، إِنْ قُلْنَا بِوُجُودِ الْمُجْمَلِ ، الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي ، وَنَحْنُ لَا نَخْتَارُهُ . وَإِمَّا لِعَدَمِ قَابِلِيَّتِهِمْ لِكُنْهِ فَهْمِهَا ، فَأُلْقِيَتْ إِلَيْهِمْ عَلَى وَجْهِ الْجُمْلَةِ أَوْ لِعَدَمِ

قَابِلِيَّةِ بَعْضِهِمْ فِي عَصْرِ ، أَوْ جِهَةٍ ، لِفَهْمِهَا بِالْكُنْهِ وَمِنْ هَذَا أَحْوَالُ الْقِيَامَةِ ، وَبَعْضُ شُؤْنِ الرُّبُوبِيَّةِ كَالْإِنِّيَانِ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْعَمَامِ ، وَالرُّؤْيِيَّةِ ، وَالْكَلَامِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وِثَانِيَّتُهَا : مَعَانٍ قُصِدَ إِشْعَارُ الْمُسْلِمِينَ بِهَا ، وَتَعَيَّنَ إِجْمَالُهَا ، مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهَا عَلَى مَعَانٍ مَعْلُومَةٍ لَكِنْ بِتَأْوِيلَاتٍ : كَحُرُوفِ أَوَائِلِ السُّورِ ، وَنَحْوِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] .

ثَالِثَتُهَا : مَعَانٍ عَالِيَّةٌ ضَاقَتْ عَنْ إِيفَاءِ كُنْهِهَا لِلُّغَةِ الْمَوْضُوعَةِ لِأَقْصَى مَا هُوَ مُتَعَارَفٌ أَهْلِهَا ، فَعَبَّرَ عَنْ تِلْكَ الْمُعَانِي بِأَقْصَى مَا يُقَرَّبُ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَفْهَامِ ، وَهَذَا مِثْلُ أَكْثَرِ صِفَاتِ اللَّهِ نَحْوِ الرَّحْمَنِ ، الرَّؤُوفِ ، الْمُتَكَبِّرِ ، نَوْرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

رَابِعَتُهَا : مَعَانٍ قَصُرَتْ عَنْهَا الْأَفْهَامُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْعُصُورِ ، وَأُودِعَتْ فِي الْقُرْآنِ لِيَكُونَ وُجُودُهَا مُعْجِزَةً قُرْآنِيَّةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُصُورٍ قَدْ يَضْعُفُ فِيهَا إِدْرَاكُ الْإِعْجَازِ النَّظْمِيِّ ، نَحْوَ قَوْلِهِ :

﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨] ، ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] ، ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ﴾ [الزمر: ٥] ، ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] ، ﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ، ﴿زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥] ، ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] ، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] ، وَذَكَرَ سَدَّيَا جُوجَ وَمَا جُوجَ .

خَامِسَتُهَا: مَجَازَاتُ وَكِنَايَاتُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَهَا أَوْهَمَ مَعَانِي لَا يَلِيْقُ الْحَمْلُ عَلَيْهَا فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى: لِإِشْعَارِهَا بِصِفَاتٍ تُخَالِفُ كَمَالَ الْإِلَهِيَّةِ، وَتَوَقَّفَ فَرِيقٌ فِي حَمْلِهَا تَنْزِيهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ، ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] ، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحْمَن: ٢٧] .

وَسَادِسَتُهَا: أَلْفَاظٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَمْ تُعَرَفْ لَدَى الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بَيْنَهُمْ: فُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ مِثْلُ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] ، وَمِثْلُ ، ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] ، ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٤] ، ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] .

سَابِعَتُهَا: مُصْطَلَحَاتٌ شَرْعِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعَرَبِ عِلْمٌ بِخُصُوصِهَا، فَمَا اشْتَهَرَ مِنْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَعْنَاهُ، صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً: كَالْتِيَمِمْ، وَالزَّكَاةِ، وَمَا لَمْ يَشْتَهَرْ بَقِيَ فِيهِ إِجْمَالٌ: كَالرَّبَا قَالَ عُمَرُ: «نَزَلَتْ آيَاتُ الرَّبِّ فِي آخِرِ مَا أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. ثَامِنَتُهَا: أَسَالِيبُ عَرَبِيَّةٌ خَفِيَتْ عَلَى أَقْوَامٍ فَظَنُّوا الْكَلَامَ بِهَا مُتَشَابِهًا، وَهَذَا مِثْلُ زِيَادَةِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وَمِثْلُ الْمُشَاكَلَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] .

فَيَعْلَمُ السَّامِعُ أَنَّ إِسْنَادَ خَادِعٍ إِلَى ضَمِيرِ الْجَلَالَةِ إِسْنَادٌ بِمَعْنَى مَجَازِيٍّ اقْتَضَتْهُ الْمُشَاكَلَةُ. وَتَاسِعَتُهَا: آيَاتٌ جَاءَتْ عَلَى عَادَاتِ الْعَرَبِ، فَفَهَمَهَا الْمُخَاطَبُونَ، وَجَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَلَمْ يَفْهَمُوهَا، فَظَنُّوهَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] ، فِي «الْمَوْطَأِ» قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ - وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ حَدَّثًا لَمْ أَتَفَقَّهْ - لَا أَرَى بَأْسًا عَلَى

أَحَدٍ أَلَّا يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَالَتْ لَهُ: «لَيْسَ كَمَا قُلْتَ إِنَّمَا كَانَ الْأَنْصَارُ يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ»
إِلَخ. وَمِنْهُ: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٨٧]، «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا» [المائدة: ٩٣] الآية، فَإِنَّ الْمُرَادَ فِيمَا شَرِبُوا مِنَ
الْحُمْرِ قَبْلَ تَحْرِيمِهَا.

عَاشِرُهَا: أَفْهَامٌ ضَعِيفَةٌ عَدَّتْ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَفْهَامُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَأَفْهَامُ الْمُشَبَّهَةِ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ» [الفلم: ٤٢] .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

الحِكْمَةُ مِنْ وُجُودِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ

ذكر العلماء العديد من الفوائد في الحكمة من وجود المتشابه في القرآن ، منها :

أَوَّلًا: ما قاله ابن قتيبة في كتابه " تأويل مشكل القرآن " (ص ٥٨) ، قال: " إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْفَافِ
الْعَرَبِ وَمَعَانِيهَا ، وَمَذَاهِبُهَا فِي الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ ، وَالِإِطَالَةِ وَالتَّوَكِيدِ ، وَالِإِشَارَةِ إِلَى الشَّيْءِ ،
وَإِغْمَاضِ بَعْضِ الْمَعَانِي حَتَّى لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّقْنُ ، وَإِظْهَارِ بَعْضِهَا ، وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ لِمَا خَفِيَ .
وَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَكْشُوفًا حَتَّى يَسْتَوِيَ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ ، لَبْطَلَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ النَّاسِ ،
وَسَقَطَتِ الْمَحَنَةُ وَمَاتَتِ الْخَوَاطِرُ " .

ثَانِيًا : " إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته ، مهما عظم استعداده وغزر علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنه وحده هو الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأن الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، وهناك يخضع العبد ويخضع ويطامن من كبريائه ويخضع ويقول ما قالت الملائكة بالأمس : ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ .

قال بعض العارفين : العقل مبتلى باعتقاد أحقيّة التشابه : كابتلاء البدن بأداء العبادة ، كالحكيم إذا صنّف كتاباً أجمل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلّم لأستاذه ، وكالمملك يتّخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سرّه ، وقيل : لو لم يتبدّل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمرّ العالم في أبهة العلم على التّمرد ، فبذلك يستأنس إلى التّذلّل بذل العبوديّة .

والتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها ، استسلاماً ، واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم آية : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ ختمها بقوله : ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَ الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران : ٧] .

وذلك تعريضاً للزّائغين ومدحاً للرّاسخين ، ويعني من لم يتذكّر ، ويعط ، وخالف هواه ، فليس من أولي العقول ، ومن ثمّ قال الرّاسخون في العلم : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران : ٨] .

فخضعوا لباريهم لاستئصال العلم اللدنيّ بعد أن استعاضوا به من الزّيغ النّفساني " . انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٢٣-٢٢٤) .

ثَالِثًا : قال الإمام الرّازي في " التّفسير " (١٤١/٧-١٤٢) : " وَاعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ ذَكَرُوا فِي فَوَائِدِ الْمُتَشَابِهَاتِ وَجُوهًا :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْمُتَشَابِهَاتُ مَوْجُودَةً ، كَانَ الْوُصُولُ إِلَى الْحَقِّ أَصْعَبَ وَأَشَقَّ وَزِيَادَةُ الْمُشَقَّةِ تَوْجِبُ مَزِيدِ الثَّوَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مُحْكَمًا بِالْكُلِّيَّةِ لَمَا كَانَ مُطَابِقًا إِلَّا لِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ تَصْرِيحُهُ مُبْطِلًا لِكُلِّ مَا سِوَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، وَذَلِكَ بِمَا يُنْفَرُ أَرْبَابَ الْمَذَاهِبِ عَنْ قَبُولِهِ وَعَنِ النَّظَرِ فِيهِ، فَالِإِنْتِفَاعُ بِهِ إِنَّمَا حَصَلَ لَمَّا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَعَلَى الْمُتَشَابِهِ، فَحِينَئِذٍ يَطْمَعُ صَاحِبُ كُلِّ مَذْهَبٍ أَنْ يَجِدَ فِيهِ مَا يَقْوِي مَذْهَبَهُ، وَيُؤَيِّزُ مَقَالَتَهُ، فَحِينَئِذٍ يَنْظُرُ فِيهِ جَمِيعُ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ، وَيَجْتَهِدُ فِي التَّأَمُّلِ فِيهِ كُلُّ صَاحِبِ مَذْهَبٍ، فَإِذَا بِالْغَوَا فِي ذَلِكَ صَارَتِ الْمُحْكَمَاتُ مُفسَّرَةً لِلْمُتَشَابِهَاتِ، فَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَتَخَلَّصُ الْمُبْطِلُ عَنْ بَاطِلِهِ وَيَصِلُ إِلَى الْحَقِّ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ افْتَقَرَ النَّاطِرُ فِيهِ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَحِينَئِذٍ يَتَخَلَّصُ عَنْ ظُلْمَةِ التَّقْلِيدِ، وَيَصِلُ إِلَى ضِيَاءِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالْبَيِّنَةِ، أَمَّا لَوْ كَانَ كُلُّهُ مُحْكَمًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ فَحِينَئِذٍ كَانَ يَقْبَلُ فِي الْجَهْلِ وَالتَّقْلِيدِ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، افْتَقَرُوا إِلَى تَعَلُّمِ طُرُقِ التَّأْوِيلَاتِ وَتَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَافْتَقَرَ تَعَلُّمُ ذَلِكَ إِلَى تَحْصِيلِ عُلُومٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ مَا كَانَ يَحْتَاجُ الْإِنْسَانُ إِلَى تَحْصِيلِ هَذِهِ الْعُلُومِ الْكَثِيرَةِ، فَكَانَ إِيْرَادُ هَذِهِ الْمُتَشَابِهَاتِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: وَهُوَ السَّبَبُ الْأَقْوَى فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْقُرْآنَ كِتَابٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى دَعْوَةِ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ بِالْكُلِّيَّةِ، وَطَبَائِعُ الْعَوَامِّ تَنْبُو فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْعَوَامِّ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ وَلَا مُشَارٍ إِلَيْهِ، ظَنَّ أَنَّ هَذَا عَدَمٌ وَنَفَى فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، فَكَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يُخَاطَبُوا بِالْفَافِظِ ذَالَةٍ عَلَى بَعْضٍ مَا يُنَاسِبُ مَا يَتَوَهَّمُونَهُ وَيَتَخَيَّلُونَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَحْلُوطًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ الصَّرِيحِ، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي يُخَاطَبُونَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يُكْشَفُ لَهُمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ هُوَ الْمُحْكَمَاتِ، فَهَذَا مَا حَصَرَْنَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ .

رَابِعاً : وقال أبو السُّعُود في الحكمة من وجود المتشابه : " ... وإنَّما جعل ذلك كذلك ليظهر فضل العلماء ، ويزداد حِرصهم على الاجتهاد في تدبُّرها ، وتحصيل العلوم التي نيط بها استنباطُ ما أُريد بها من الأحكام الحَقَّة ، فينالوا بها ويَتَعاب القرائح في استخراج مقاصدها الرَّائفة ومعانيها اللائقة المدارج العالية ، ويعرَّجوا بالتَّوفيق بينها وبين المُحكِّمات من اليقين والاطمئنان إلى المعارج القاصية " . انظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٨ / ٢) .

والحقُّ أنَّ لاشتغال القرآن الكريم على المتشابه العديد العديد من الحِكم ، ذكر جملة وافرة منها الإمام الزُّرقاني في " مناهل العرفان في علوم القرآن " (٣٠٥-٣٠٢/٢) ، والإمام الزُّركشي في " البرهان في علوم القرآن " (٧٦-٧٠/٢) ، والإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التَّشبيه " (ص١٠٧-١٠٨) ، والإمام السُّيوطي في " الإِتقان في علوم القرآن " (٦/٢) ، والإمام أبو زهرة في " تاريخ المذاهب الإسلامية " (ص١٦) ...

المُبْحَثُ الخَامِسُ

هَلْ نُصُوصُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ

لقد صرَّح الكثير من أهل العلم في القديم والحديث بأنَّ النُّصوص التي حملت ألفاظاً مضافةً إلى الله تعالى ممَّا يسمِّيها البعض بالصفات التي يوهم ظاهرها التَّشبيه هي من المتشابه، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال الإمام السَّمَرَقَنْدِي في " بحر العلوم " (٤٩٧/١) عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] : " ويقال : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إِلَّا الله " .

قال الإمام السمرقندي في "بحر العلوم" (٥٢٠/١) عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: "قال بعضهم: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، وذكر عن يزيد بن هارون أنه سئل عن تأويله ، فقال : تأويله : الإيـمان به " .

وقال الإمام الغزالي في "المُستصفى في علم الأصول" (٢٠٢-٢٠٣) : " في القرآن محكم ومتشابه ، كما قال تعالى : ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] . واختلفوا في معناه ، وإذا لم يرد توقيف في بيانه فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قولهم : المتشابه هي الحروف المقطعة في أوائل السُّور ، والمحكم ما وراء ذلك ، ولا قولهم : المحكم ما يعرفه الرّاسخون في العلم والمتشابه ما ينفرد الله تعالى بعلمه ، ولا قولهم : المحكم : الوعد والوعيد والحلال والحرام ، والمتشابه القصص والأمثال ، وهذا أبعد ، بل الصّحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين :

أحدهما: المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال والمتشابه ما تعارض فيه الاحتمال .
الثاني : أن المحكم ما انتظم وترتب ترتيباً مفيداً ما على ما ظاهر أو على تأويل ما لم يكن فيه متناقض ومختلف ، لكن هذا المحكم يقابله المثبج -ال- والفساد دون المتشابه ، وأما المتشابه فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة ، كالقرء ، وكقوله تعالى : ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، فإنه مردّد بين الزّوج والولي ، وكاللمس المردّد بين المس والوطء وقد يطلق على ما ورد في صفات الله ممّا يوهم ظاهره الجهة والتّشبيه ويحتاج إلى تأويله " .

فالإمام الغزالي يصرّح وبوضوح أن بعض الألفاظ تحتاج إلى تأويل ، فالتأويل حقٌّ من أجل أن لا يقع المؤمن في تناقضات حين يقرأ : إضافة العين إليه سبحانه والأعين ، واليدين والأيدي ، وأنّه سبحانه في السّماء وفي الأرض ، وهو مع خلقه أينما كانوا وما إلى غير ذلك ...

فأمّا إذا تركنا النّصوص على ظاهرها وقعنا في التّناقض ، وهو محال في القرآن : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢] .

والتأويل سواء كان إجمالياً أو تفصيلياً هو مسلك السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم ... وهو الأمر العاصم للعامة خاصة ، من الوقوع في التشبيه والتجسيم ...

والمستقرء يجد وبكل وضوح أنَّ السلف شددوا في صرف العامة عن تأويل المتشابه ، وزجرهم عن تفسيره ، مع التقرير البالغ والتأكيد التام ، في بيان أنَّه تعالى منزّه عن المعنى الظاهر الجسماني الذي يتبادر للعامة عادة خوفاً من تسرع الجاهلين إلى اعتقاد ما لا يليق في حقّه تعالى ، مستدلّين عليه بأنّ هذا هو تأويل الكتاب أو السنّة ، وكان هذا القدر من التحذير يكفي في صرف أهل زمانهم عن الخوض في تفسير هذه المتشابهات .

ولمّا لجّ كثيرٌ من الجهولة ومن أشباههم في طلب تأويل هذه المتشابهات اضطرّ كثير من السلف أيضاً إلى بيان التأويلات الصحيحة على ما تقتضيه اللغة التي نزل بها القرآن ، أفاضوا في بيان الأدلّة العقلية والنقلية الدالة على أنَّ ما سُمّوه تأويلت ليس هو بالتأويل الصحيح ، ولا بمراد الله ولا رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وبهذا تعلم أنَّ السلف كلّهم متفقون على أنَّ كلّ ما أوهم من النصوص الجسميّة أو شيئاً من لوازمها في حقّه عزّ وجلّ فالله منزّه عن الاتّصاف بشيء منه ، وهذا الظاهر غير مراد منه قطعاً ، لا خلاف بينهم في ذلك ، ومن تأوّل النصوص بهذه المعاني الظاهرة عند العوام فليس هو من السلف ولا تابعاً لهم .

ومع اتّفاق السلف على ما ذكر من الصّرف عن الظاهر الذي يتوهمه الجاهلون فأكثرهم اكتفوا بهذا القدر ولم يخوضوا في بيان التأويل المراد ، لأنّه ليس ممّا يجب معرفته على التّعيين ، وقد يكون للفظ معنيان صحيحان ، فالحكم على أحدهما بكونه المراد دون الآخر تهجّم على حرم الغيب لا مسوّغ له في نظرهم ، والكثير منهم - رضي الله عنهم - كشفوا القناع عمّا يضح أن يكون مراداً من التّأويل ، دفعاً في نحور المبتدعة ومن انخدع بهم ، حيث يزعمون أنّه لا معنى للآية أو الحديث إلّا ما فهموه من التّأويل الباطل .

فقول كثير من أهل العلم إِنَّ التَّأْوِيلَ : هو طريقة الخلف وليس طريقة السَّلف ، إِنَّمَا هو من ضيق الاطلاع ... " . انظر : البراهين السَّاطعة في ردِّ بعض البدع الشَّائعة (ص ٢٣١-٢٣٢) .

وفي كتابه "أساس التَّقديس" عقد الإمام الرَّازي قسماً سَمَّاهُ "تأويل المتشابهات من الأخبار والصفات" : ثمَّ ذكر فيه كثيراً من الأخبار الواردة في الكتاب والسُّنة كالصُّورة ، والمجىء ، والنُّزول ، والوجه والعين ، والنَّفْس ، واليد ، والقبضة ، والأصابع ، والجنب ، والسَّاق ... ثمَّ أنَّه عقد قسماً آخر ذكر في فصله الأوَّل حكم ذكر هذه المتشابهات . انظر : أساس التَّقديس (ص ٩١) ، (ص ٢١٧) .

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه القِيَم " العواصم من القواصم " (ص ٢٢٨-٢٢٩) : " والأحاديث الصَّحيحة في هذا الباب - يعني في باب الصفات - على ثلاث مراتب : الأوَّلَى : ما ورد من الألفاظ كمال محض ليس للآفات والنَّقائص فيه حظ ، فهذا يجب اعتقاده . الثَّانِيَّةُ : ما ورد وهو نقص محض ، فهذا ليس لله فيه نصيب فلا يضاف إليه إلَّا وهو محبوب عنها في المعنى ضرورة ، كقوله : " عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي " ، وما أشبهه . الثَّالِثَةُ : ما يكون كمالاً ، ولكنه يوهم تشبيهاً .

فأمَّا الذي ورد كمالاً محضاً كالوحدانيَّة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسَّمْع ، والبصر ، والإحاطة ، والتقدير ، والتدبير ، وعدم المثل والنظير فلا كلام فيه ولا توقف . وأمَّا الذي ورد بالآفات المحضة والنَّقائص كقوله : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، وقوله : " جعت فلم تطعمني وعطشت .. " ، فقد علم المحفوظون ، والملفوظون ، والعالم والجاهل أنَّ ذلك كناية ، وأنَّه واسطة عمَّن تعلق به هذه النَّقائص ، ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدَّسة ، تكرمة لوليه ، وتشريفاً ، واستلطافاً للقلوب وتلييناً ، وهذا أيُّها العاقلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة ، فإنَّه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السَّلمة ، فوجبت له ، وذكر الألفاظ النَّاقصة والمعاني الدَّنيئة ، فتنزَّه عنها قطعاً ، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه ، وللنَّقْصان بوجه ، وجب على كلِّ مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعاني التي

تجوز عليه ، وينفي عنه ما لا يجوز عليه ، فقوله في اليد والسَّاعد والكفّ والأصبع عبارات بديعة تدلُّ على معانٍ شريفة ، فإنَّ السَّاعد عند العرب عليه كانت تعول في القوَّة والبطش والشدَّة ... فأضاف السَّاعد إلى الله ، لأنَّ الأمر كلَّه لله ، كما أضاف إليه الموسى ، وكذلك قوله : " إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ " عبَّرَ بها عن كفِّ المسكين ، تكرمة له ... " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (١٤٤/٧) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] : " ويقال : هذا من المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل " (٢٢٥/٢) عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر:٦٧] : " وَأَمَّا السَّلَفُ الصَّالِحُ فَسَلَّمُوا عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ ، وَرَأَوْا أَنَّ هَذَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي في " الباب في علوم الكتاب " (٥٢٦/٨) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] : " وقيل : هذا من المُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وفي كتابه " روضة النَّاظِر " (٢٧/١) نصَّ الإمام ابن قدامة على أنَّ آيات الصِّفَات من المُتَشَابِهِ وقال : " وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الْمُتَشَابِهَ : مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِتَأْوِيلِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥٠] ، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] ، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص:٧٥] ، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] ، ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] ، ونحوه .

فهذا اتَّفَقَ السَّلَفُ -رحمهم الله- على الإقرار به ، وإمراره على وجهه ، وترك تأويله " .
وقال صاحب بصائر ذوي التَّمييز " (٢٩٣-٢٩٤/٣٠) : " ... والمُتَشَابِه من القرآن : ما أَشْكَلَ تَفْسِيرَهُ ، لِمُشَابَهَتِهِ غَيْرَهُ ، إمَّا من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ... إلى أن قال : والمُتَشَابِه من جهة المعنى أوصاف الله عزَّ وجلَّ ، وأوصاف القيامة ، فإنَّ تلك الصِّفَات لا تتصوَّرُ لَنَا ، إِذْ كَانَ لَا يَحْصُلُ فِي نَفُوسِنَا صُورَةٌ مَا لَمْ نَحْسِسْهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسٍ مَا نَحْسِسْهُ " .

وفي تفسيره الموسوم بـ "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" (١٠/٢) يذكر الإمام الثعالبي بأن من المتشابه ما ظاهره التشبيه مثل: ﴿مِنْ رُوحِي﴾ [ص: ٧٢]، و﴿أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١]، و﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿مَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ونحوه " . ومع أن هذه الإضافات التي ذكرها الإمام الثعالبي من المتشابه إلا أن لها تأويلات صحيحة عند العلماء الراسخين في العلم سلفاً وخلفاً ...

أمّا الإمام السيوطي فيعقد في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" (١٤/٣) فصلاً خاصاً لذلك يقوله فيه: "مِنَ الْمُتَشَابِهِ آيَاتُ الصِّفَاتِ وَلِابْنِ اللَّبَانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] " . وقال الإمام الشوكاني في " فتح القدير " (٢٠٦/٢) عند تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] : " وَقِيلَ: هُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " .

وقال الإمام الكرمي في " أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات " (ص: ٦٠) : " اعلم أن من المتشابهات آيات الصفات، التي التأويل فيها بعيد، فلا تقول ولا تفسر، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيها له عن حقيقتها " .

وعلى هذا الطريق سار الكثير من المحدثين كالأستاذ البوطي الذي قرّر في كتابه "كبرى اليقينيات الكونية" (ص: ١٣٧) أن آيات الصفات من المتشابه ، وأن المقصود بالمتشابه : كل نص تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه ...

ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الميداني ، حيث عقد فصلاً في كتابه "العقيدة الإسلامية وأسسها" (ص: ٢٤٦) تحدّث فيه عن النصوص المتشابهات في صفات الله تعالى ...

وكذلك قال الأستاذ الدسوقي في كتابه "محاضرات في العقيدة الإسلامية" (ص ٨١) حيث ذكر بأن الآيات المتشابهة هي التي تتحدث بالفاظ بشرية عن صفات الله عز وجل التي ليس كمثلهما صفات بين المخلوقات قاطبة .

والحق أن القول بأن أخبار الصفات من المتشابه هو قول الكثيرين من المتقدمين والمتأخرين ، ولو أردنا الاستقصاء لانتسع الكلام...

ومن الجدير بالذكر هنا أن السبب الرئيس الذي دفع هؤلاء العلماء وغيرهم إلى ما ذهبوا إليه إنما هو التنزيه ، لأن الأخذ بظاهر تلك الأخبار يؤدي إلى التشبيه والتجسيم ، فأطلقوا على تلك الآيات وصف المتشابه .

وهنا يبرز لنا تساؤل وهو: لماذا لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم معاني النصوص المتشابهة ؟ وللجواب عليه نقول : أن الناظر بأم عينيه في هذه القضية يجد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين معاني نصوص الصفات ، لأنه لو فعل لوصل ذلك إلينا ، ولكن...

ولبيان هذه المسألة أنقل نص هذه المسألة والجواب عليها من المناظرة التي وقعت بين العلامة محمد الزمزمي ، والشيخ الألباني...

المسألة الأولى : هل بين النبي صلى الله عليه وسلم معاني نصوص الصفات ؟

(الجواب) : وقد أجبت - أي الزمزمي - عن هذا السؤال : بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين معاني نصوص الصفات اكتفاء ببيان القرآن ، لأن البيان المحتاج إليه في آيات الصفات موجود في القرآن . وهو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] .

فقال الألباني : معنى هذا الكلام أن النبي صلى الله عليه وسلم كتم معاني آيات الصفات .

قال الزمزمي : لا تقل : كتم ، لأن كتمان العلم مذموم في الشرع ، إذ الكتمان في اصطلاح الشرع هو البخل بالعلم على المحتاج إليه .

وآيات الصِّفَات لم يكن بالنَّاس حاجة إلى بيان معنى لها زائد على المعنى الذي بيَّنه القرآن ، إذ لو حدَّثهم النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما يزيد على المعنى الذي بيَّنه القرآن لقصرت عقولهم عن فهمه ، وكان فتنه لهم كما قال سيِّدنا علي رضي الله عنه : " حَدِّثُوا النَّاسَ ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَحَبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ ، اللهُ وَرَسُولُهُ " . أخرجه البخاري (٣٧/١) برقم (١٢٧) .

فلأجل هذا ... نقول : إِنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبيِّن معاني آيات الصِّفَات . ولا نقول : كتم معانيها ، لأنَّه لا حاجة بالنَّاس إلى بيان معانيها . والكتمان في اللغة أعمُّ من الكتمان في الشَّرْع ، لأنَّ الكتمان في اللغة يُطلق على عدم البيان مطلقاً ، وفي الشَّرْع لا يكون عدم البيان كتماناً إلا بالقيد الذي ذكرته " . انظر : المناظرة بين العلامة محمَّد الزمزمي والشيخ الألباني (١١-١٣) .

وقال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شبه التشبيه " (ص ١٠٧-١٠٩) : " فإن قال قائل : ما الذي دعى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتكلَّم بألفاظ موهمة للتشبيه ؟

قلنا : إِنَّ الخلف غلب عليهم الحسَّ ، فلا يكادون يعرفون غيره ، وسببه المجانسة لهم في الحديث ، فعبد قومُ النُّجوم وأضافوا إليها المنافع والمضار ، وعبد قوم النُّور وأضافوا إليه الخير ، وأضافوا الشرَّ إلى الظُّلْمة ، وعبد قوم الملائكة ، وقوم الشَّمْس ، وقوم عيسى ، وقوم عُزَيْر ، وعبد قوم البقر ، والأكثر من الأصنام ، فأنست نفوسهم بالحسَّ المقطوع بوجوده ، ولذلك قال قوم سيِّدنا موسى عليه السَّلام : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا ﴾ [الأعراف : ١٢٧] . فلو جاءت الشَّرَائِع بالتَّنْزِيهِ المحض ، جاءت بما يطابق النَّفْي ، فلمَّا قالوا : " صف لنا ربَّكَ " نزلت ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ، ولو قال لهم : ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا طويل ولا عريض ولا يشغل الأمكنة ولا يحويه مكان ولا جهة من الجهات السَّت ، وليس بمتحرِّك ولا ساكن ، ولا يدركه الإحساس ، لقالوا : حدِّ لنا النَّفْي بأن تميِّز ما تدعوننا إلى عبادته عن النَّفْي ، وإلَّا فأنت تدعو إلى عدم .

فما علم الحقَّ سبحانه ذلك جاءهم بأسماء يعقلونها من السَّمْع والبصر والحلم والغضب ... وجاء بذكر الوجه واليدين والقدم والاستواء والنُّزول ، لأنَّ المقصود الإثبات ، فهو أهم عند الشَّرْع من

التَّنْزِيهِ ، وإن كان التَّنْزِيهِ منها ... فما أثبت وجوده بذكر صور الحسيَّات نفى خيال التَّشْبِيهِ بقوله :
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ... ثمَّ هو عربي وله التَّجَوُّزُ " .

المَبْحَثُ السَّادِسُ

هَلِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ الْمُتَشَابِهَ

اختلف العلماء في موقفهم من المتشابه ... والخلاف مبنيٌّ على تقدير الوقف في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] .

وللعلماء فيه مذهبان :

الأوَّلُ : الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وما بعده مستأنف ، وهو مروى عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي نهيك ، وهو مذهب الجمهور .

أدلة هذا المذهب :

(١) قال الطَّبْرِي في " التَّفْسِير " (٢٢٠/٥) : "... بَلَّغْنِي مَعَ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أُبَيٍّ : وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهُ " .

(٢) ما رواه ابن جرير في " التَّفْسِير " (٢١٨/٥) بسنده عَنْ عَائِشَةَ ، قَوْلُهُ : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] قَالَتْ : «كَانَ مِنْ رُسُوخِهِمْ فِي الْعِلْمِ أَنَّ آمَنُوا بِمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا تَأْوِيلَهُ» .

(٣) ما رواه الطَّبْرِي في " التَّفْسِير " (٢١٨/٥) بسنده عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] " أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] .

(٤) ما رواه الطَّبْرِي في " التَّفْسِير " بسنده عَنْ أَبِي نَهْيِكٍ الْأَسَدِيِّ، قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] يَقُولُ: «إِنَّكُمْ تَصْلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنَّهَا مَقْطُوعَةٌ» ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] «فَأَنْتَهُيَ عِلْمُهُمْ إِلَى قَوْلِهِمُ الَّذِي قَالُوا» .

الثَّانِي : عدم الوقف، بل عطف الراسخين في العلم على لفظ الجلالة ، ولذلك فإنَّ المتشابه ممَّا يعلمه الراسخون في العلم .

وهذا مروي عن ابن عباس ، ومجاهد ، والربيع ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ، وغيرهم . انظر : تفسير القرطبي (١٧/٤) ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (٥٦٦/٢) .

أدلة هذا المذهب :

(١) ما رواه ابن جرير في " التَّفْسِير " (٢٢٠/٥) بسنده عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ» .

(٢) ما رواه ابن جرير في " التَّفْسِير " (٢٢٠/٥) بسنده عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ «يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» .

(٣) لو كان المتشابه لا يعلم للزِمَ عليه أن يتعبَّد الله خلقه بالشيء المجهول ، ويخاطب عباده بما لا يفهمون ، كما أنَّه يخالف وصفه تعالى للقرآن بأنَّه تبيان لكلِّ شيء . انظر : العدة لأبي يعلى (٦٩٢/٢) ، ترجيح أساليب القرآن (ص ١٢٦) .

(٤) لو لم يكن المتشابه معلوماً للرَّاسِخِينَ في العلم لم يكن لهم مزية ولا فضيلة على العامة ، لأنَّ الجميع يقولون آمَنَّا به . انظر : العدة لأبي يعلى (٦٩٢/٢) ، حقائق التأويل في متشابه التنزيل (ص ٧٠) .

قال الإمام ابن قتيبة في " تأويل مشكل القرآن " (ص ٧٢) : " ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم ، وهذا غلط من متأوليه على اللغة والمعنى ، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ، ويدل به على معنى أرادته " .

وقال الإمام البغدادى في " الفقيه والمتفقه " (٢١٠/١) : " أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، وَلَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ جَعَلَ لِلْعُلَمَاءِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِهِ " .

ومن خلال استعراضنا لكلام العلماء في هذه المسألة يتبين لنا أن المتشابه نوعان :

الأول : ما استأثر الله بعلمه وتفرّد بمعرفته ، فلا يستطيع الإنسان أن يصل إليه ، كالعلم بذات الله ، وحقائق صفاته ، و كوقت قيام الساعة ، وأشراطها ، وغيرها من الغيبات التي احتفظ الله بعلمه لها ، مصداق قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام : ٥٩] .

الثاني : ما يعلمه العلماء عن طريق البحث وبذل الوسع والطاقة ، وإن كان قد يخفى على كثير من الناس ، فالمتشابهات التي نشأ التشابه والحفاء فيها من الإجمال والبسط ، ونحوها .

والتحقيق في هذه المسألة إنما يعتمد على تقدير الوقف في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] .

يقول الإمام الشَّريف الرَّضي في " حقائق التأويل في متشابه التَّنزيل " (ص ٧-٩) : "... فمنهم من جعل الوقف عند اسم الله تعالى ، واستأنف قوله سبحانه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، فمن ذهب هذا المذهب منهم يُخرج العلماء عن أن يعلموا كنه التأويل وحقيقته ، ويطلّعوأ طلعه ، ويستنبطوا غوامضه ، ويستخرجوا كوامنه ، وحطّهم بذلك عن رتبة قد استحقّوا الإيفاء عليها وإطلاع شرفها ، لأنَّ الله سبحانه قد أعطاهم من نهج السَّبيل وضياء الدَّليل ما يفتتحون به المُبهم - ويصدعون المظلم ، كلُّ ذلك بتوفيق الله إيَّاهم ، ونصب منار الأدلَّة لهم ، فعلمهم بذلك مستمدٌّ من علم الله سبحانه، فلا معنى للوقوف بهم دون هذه المنزلة ، والإحجام عند إيصالهم إلى أقصى هذه الرُّتبة .

وأما الذين يجعلون الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيوفون الاستثناء حقه بإدخال العلماء فيه، ويجعلون لهم مزية العلم بتأويل القرآن ، ومعرفة مداخله ومخارجه ، وسلوك محاجه ومناهجه ، وهذا القول مروئي عن ابن عباس ، ومجاهد ، والربيع .

فأما المحققون من العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى ، فلا يخرجون العلماء ههنا عن أن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة ، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه، والاستيلاء على قليله وكثيره . بل يقولون: إنَّ في التَّأْوِيل ما يعلمه العلماء، وفيه ما لا يعلمه إلاَّ الله تعالى : من نحو تعيين الصَّغيرة، ووقت السَّاعة، وما بيننا وبينها من المدَّة ، ومقادير الجزاء على الأعمال، وما أشبه ذلك .

وهذا قول جماعة من متقدِّمي العلماء : منهم الحسن البصري ، وغيره ، وإليه ذهب أبو علي الجبائي ، لأنَّه يجعل المراد بالتَّأْوِيل في هذه الآية مصائر الأمور وعواقبها... وممَّا يؤكِّد ذلك أنَّ مجاهدًا قال في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥] . إنَّه سبحانه أراد بالتَّأْوِيل ههنا : الجزاء على الأعمال . فهذا المعنى يلامح ما نحن في ذكره ، لأنَّ الجزاء إنَّما هو الشَّيء الذي آلوا إليه وحصلوا عليه .

وقد قيل أيضاً: إنَّ المراد : وما يعلم تأويله على التَّفصيل إلاَّ الله تعالى ، أو لا يعلم تأويله بعينه إلاَّ الله ، لأنَّ كثيراً من التشابه يحتمل الوجوه الكثيرة ، وكلُّها غير خارج عن أدلَّة العقول ، فيذكر المتأولون جميعها ، ولا يقع القطع منهم على مراد الله تعالى بعينه منها ، ولا يعلم ذلك إلاَّ الله ، لأنَّ الذي يلزم المكلف من ذلك أن يعلم في الجملة أنَّه سبحانه ليريد ما يخالف أدلَّة العقول ، ولأنَّه ليس من تكليفنا أن نعلم أنَّ المراد من ذلك بعينه ، وإن كان العلماء يعلمونه على الجملة وعلى الوجه الذي يمكن أن يعلم عليه .

وفي قول الرّاسخين في العلم : «كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا» دلالة على استسلامهم في ما لم يعلموا من تأويل المتشابه ، وما استبدَّ الله بعلمه من قبيل ما ذكرنا: كوقت السّاعة ، وتمييز الصّغائر من الكبائر ، إلى ما أشبه ذلك ، فقد بان أنّ في تأويل المتشابه ما لا يعلمونه ، وإن كانوا يعلمون كثيراً منه " .

والحقُّ أنّه إن أُريدَ بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق ، فالحقّ الوقف على ﴿الله﴾ ، وإن أُريدَ ما لا يتّضح بحيث يتناول المجمل والمؤوّل فالحقّ العطف ، ويجوز الوقف أيضاً ، لأنّه لا يعلم جميعه ، أو لا يعلمه بالكُنه إلّا الله ، وأمّا إذا فُسّر بما دلّ القاطع - أي النصّ الثّقلي - أو الدّليل الجازم العقلي على أنّ ظاهره غير مراد ، ولم يَقم دليل على ما هو المراد ففيه مذهبان : فمنهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع إلى الجادّة في مثله ، فيجوز عنده الوقف وعدمه ، ومنهم من يمنع الخوض فيه فيمتنع تأويله ويجب الوقف عنده . انظر : حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي ، المسألة : عناية القاضي وكفاية الرّاضى على تفسير البيضاوي (٧/٣) .

وعلى ضوء ما سبق بيانه يتبيّن لنا أنّ الواجب على المسلم إزاء المتشابه إذا أُريدَ به ما لا سبيل إليه للمخلوق ، أنّ الحقّ هو الإبان والتّسليم مع تفويض العلم بحقيقته إلى الله تعالى ، لأنّ الآية دلّت على ذمّ متبّعي المتشابه ووصفهم بالزّيغ وابتغاء الفتنة ، كما ومدحت الرّاسخين بالعلم الذين فوّضوا العلم بحقيقته إلى الله وسلّموا له ...

وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر في " فتح الباري " (٢١١/٨-٢١٢) : " قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمُتَشَابِهُ عَلَى صَرِيحٍ : أَحَدُهُمَا : مَا إِذَا رُدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ وَاعْتَبِرَ بِهِ عُرِفَ مَعْنَاهُ ، وَالْآخَرُ : مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الزَّيْغِ فَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَهُ فَيَرْتَابُونَ فِيهِ فَيَفْتَنُونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقد حدّر الله تعالى من تتبّع المتشابه وطلب الوقوف على حقيقته فقال : «فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ» [آل عمران : ٧] .

وروى البخاري (٣٣/٦ برقم ٤٥٤٧) بسنده عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : تلا رسول الله صلى الله عليه وسلّم هذه الآية : «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ، مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ

مُتَشَابِهَاتٍ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٠٢﴾ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ» .

و" الْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى ذَمِّ مُتَّبِعِي الْمُتَشَابِهِ لَوْصِفِهِمْ بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَصَرَاحَ بِوُفْقِ ذَلِكَ حَدِيثُ الْبَابِ وَدَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى مَدْحِ الَّذِينَ قَوَّضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ كَمَا مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْغَيْبِ" . انظر : فتح الباري (٨ / ٢١٠) .

والمُتَّبِعُونَ المذمومون هنا هم أولئك الذين اتَّبَعُوا المُتَشَابِهَ لأجل الفتنَةِ وابتغَاءِ تأويله التَّأْوِيلِ الفاسد الذي يتعارض مع القواعد العقدية التي تلتزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث .
أَمَّا إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ مَنْضُبًّا بِالضُّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ فَهُوَ مَدْحٌ وَمُرَغَّبٌ فِيهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مِيزَةُ الرَّاسِخِ فِي الْعِلْمِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِ !؟

وقال الإمام الطَّحَاوِيُّ فِي " شرح مشكل الآثار " (٦ / ٣٣٨) : " أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِعَجَزِ الْخَلْقِ عَنْ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَقُولُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ؛ لِيَمْتَثِلُوهُ وَيَتَمَسَّكُوا وَيَقْتَدُوا بِهِمْ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] ، فَهَكَذَا يَكُونُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ يَرُدُّونَهُ إِلَى عَالِمِهِ ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ يَلْتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، فَإِنْ وَجَدُوهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعْمَلُونَ بِالْمُحْكَمَاتِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ فِيهَا لِتَقْصِيرِ عُلُومِهِمْ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِهِ ، وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِي ذَلِكَ الظُّنُونَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ ، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ حَرَامًا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَحْرَمَ " .

فالتَّحَاوِي هُنا يَصْرَحُ بأنَّ الواجب على العلماء أن يعملوا على تأويل المتشابه ما أمكنهم ، فيفرغوا فيه وسعهم وطاقاتهم ، ولا يلجأوا للتَّفْوِيض إِلَّا عند قصورهم عن دُرْكِ المعنى المناسب لذلك اللفظ ، على أن يكون ذلك التَّأويل ملتزماً بقواعد اللغة العربيَّة وكذا الثَّوابت العقديَّة القطعيَّة .

وعليه فإنَّ الواجب على المسلم أن يؤمن بالكتاب كُلِّه محكمه ومتشابهه... وكما أنَّه يجب عليه أن يعلم أنَّ فتح هذا الباب على مصراعيه هو سبيل أهل الزَّيغ والإلحاد ليفتنوا النَّاسَ عن دينهم لتمكُّنهم من تحريفه إلى عقائدهم الفاسدة ، كاحتجاج النَّصارى بأنَّ القرآن نطق بأنَّ عيسى روح الله وكلمته ، وتركوا الاحتجاج بقوله : ﴿إِنَّهُ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩] ، و ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] ، وهذا بخلاف المحكم فلا نصيب لهم فيه... انظر : استحالة المعية بالذَّات (ص ٦١) .

وقد قال الامام علي رضي الله عنه : " حَدِّثُوا النَّاسَ ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَحَبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ " .
أخرجه البخاري (١/ ٣٧ برقم ١٢٧) .

وجاء في الاثر: " مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ " . أخرجه مسلم (١١/١) .

المبحث السابع

موقف السلف من متشابه القرآن

يجد الباحث في موقف السلف من متشابه القرآن أن جمهورهم ذهب إلى التفويض ، بينما ذهب بعض منهم إلى التأويل ...

فجمهور السلف الصالح جعل التفويض منهجاً عاماً في كل ما لا يعرفونه أو يحيطون بعلمه ... فقد روى ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥١٢/١٠) برقم (٣٠٧٢٧) بسنده عن الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَصْحَابَ عَلِيٍّ وَلَيْسَ هُمْ لِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ .

وروى في " المصنف " (٥١٣/١٠) برقم (٣٠٧٣١) بسنده عن إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سُئِلَ عَنْ «وَفَاكِهَةٍ وَأَبَا» ، فَقَالَ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ .

وروى أبو نعيم الأصبهاني في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " (٣٦٩/٣) بسنده عن الزُّهْرِيِّ ، أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَزِيحُ الزَّانِي حِينَ يَزِيحُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ ، وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ ، أَمَرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا جَاءَتْ ...

ومن أقوال أهل العلم في ذلك :

قال الإمام محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج ، أبو عبد الله ، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالح الحنبلي في " كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي " (٢١٣/١٠) : " وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ إِنْكَارُ مَنْ سَمَّى شَارِبَ الْخَمْرِ كَافِرًا ، وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ الْقَاضِي جَوَازَ

إِطْلَاقِ اسْمِ كُفْرِ النِّعْمَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ عَنْ أَحْمَدَ جَوَازَ إِطْلَاقِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ عَلَى بَعْضِ الذُّنُوبِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا ، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ ، انْتَهَى مِلْخَصًا .

وقال الإمام ابن رجب في " فتح الباري " (١٢٩/١ - ١٣٠) : " وقد وردت نصوص اختلف العلماء في حملها على الكفر الناقل عن الملة أو على غيره ، مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصلاة ، وتردد إسحاق بن راهوية فيما ورد في إتيان المرأة في دبرها أنه كفر ، هل هو مخرج عن الدين بالكلية أم لا ؟ ومن العلماء من يتوقَّى الكلام في هذه النصوص تَوَرُّعًا ، ويمُرُّها كما جاءت من غير تفسير ، مع اعتقادهم أَنَّ المعاصي لا تخرج عن الملة " .

وقال الإمام منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي في " دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات " (٣٩٧/٣) : " (وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ) أَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كُفْرَهُ كَدَعَاؤِهِ لِغَيْرِ أَبِيهِ وَمَنْ أَتَى عَرَّافًا) وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ وَيَتَخَرَّصُ (فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَهُوَ تَشْدِيدٌ) وَتَأْكِيدٌ نَقَلَ حَنْبَلٌ : كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ (لَا يُخْرِجُ بِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ) انْتَهَى . وَقِيلَ : كُفْرٌ نِعْمَةٌ وَقَالَ طَوَائِفُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَقِيلَ : قَارَبَ الْكُفْرَ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ " مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ " أَيِ : جَحَدَ تَصَدِيقَهُ بِكَذِبِهِمْ وَقَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا إِذَا اعْتَقَدَ تَصَدِيقَهُمْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِتَكْذِيبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ كُفْرًا حَقِيقَةً انْتَهَى . قَالَ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ : وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ حَنْبَلٍ وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ .

وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ " .

فالمعروف عن السلف الصالح أنهم ما كانوا يتكلمون في أمر لا يعلمونه ، وكانوا يفوضون العلم فيه إلى الله تعالى ، وخاصة في الآيات المتشابهات ... حيث كانوا يفوضون العلم فيه إلى الله تعالى كيفاً ومعنى ... وبيان ذلك في أجوبة الأسئلة التالية :

وَمِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَفْوِيضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ؟

قال الإمام الداللكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٣/٤٨٠) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ : " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيْيَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ " .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ ، قَالَ : ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ الْغُجْدَوَانِيُّ قَالَ : ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو الطَّوَاوَيْسِيُّ قَالَ : ثنا عَمْرٍو بْنُ وَهْبٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ حَكِيمٍ يَذْكُرُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ : «إِنَّ اللَّهَ يَهْبِطُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» وَنَحْوَ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ : إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَدْ رَوَتْهَا الثَّقَاتُ ، فَنَحْنُ نُرْوِيهَا وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نُفَسِّرُهَا " .

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي في "التوحيد" (ص ٦٨-٧٧ باختصار) : " الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَجَائِزُ ارْتِفَاعِ الْأَمْكِنَةِ وَبِقَاوِهِ عَلَى مَا كَانَ فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ وَكَانَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْآنَ ، جَلَّ عَنْ التَّغْيِيرِ وَالزَّوَالِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْبُطْلَانِ ، إِذْ ذَلِكَ أَمَارَاتُ الْحُدُثِ الَّتِي بِهَا عَرَفَ حَدَثَ الْعَالَمِ

وَدَلَالَةِ احْتِمَالِ الْفَنَاءِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ لِيَعْلَمَ أَنَّ حَالَهُ الْأَوَّلَى لَمْ تَكُنْ لِدَاتِهِ إِذْ لَا يَحْتَمِلُ زَوَالُ مَا لَزِمَ ذَاتَهُ وَبَيْنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِدَاتِهِ لِمَا احْتَمَلُ هُوَ قَبُولُ الْأَعْرَاضِ وَانْتِقَالُ الْأَحْوَالِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَمَّا الْأَصْلُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، فَنفى عَن نَفْسِهِ شَبَهَ خَلْقِهِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ فِي فِعْلِهِ وَصِفَتِهِ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَشْبَاهِ فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِـ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] عَلَى مَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ وَثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الْعَقْلِ ثُمَّ لَا نَقْطَعُ تَأْوِيلَهُ عَلَى شَيْءٍ لِاحْتِمَالِهِ غَيْرَهُ بِمَا ذَكَرْنَا وَاحْتِمَالِهِ أَيْضًا مَا لَمْ يَبْلُغْنَا بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ شَبَهَ الْخَلْقِ وَنُؤْمِنُ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ أَمْرٍ ثَبَّتَ التَّنْزِيلُ فِيهِ نَحْوَ الرُّؤْيَا وَغَيْرِ ذَلِكَ يَجِبُ نَفْيُ الشَّبَهِ عَنْهُ وَالْإِيمَانُ بِمَا أَرَادَهُ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ عَلَى شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ " .

وقال الإمام أبو طالب المكي في " قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد " (١٤٠/٢ - ١٤٢) : " ... وهو سبحانه وتعالى قد جاوز المقدار والأحكام ، وفات العقول والأوهام ، وسبق الأقدار ، واحتجب بعزّه عن الأفكار ، لا يصوّره الفكر ولا يملكه الوهم ، حجب عن العقول تشج ذاته ولم تحكم العقول بدرك صفاته ، إذ ليس كمثله شيء فيعرف بالتّمثيل ، ولا له جنس فيُقاس على التّجنيس ، وهو الله في السّموات وفي الأرض ، ثمّ استوى على العرش ، وهو معكم أينما كنتم ، غير متّصل بالخلق ولا مفارق ، وغير مماسّ لكون ولا متباعد ، بل متفرّد بنفسه متحد بوصفه لا يزدوج إلى شيء ولا يقترن به شيء ، هو أقرب من كلّ شيء بقرب هو وصفه ، هو محيط بكلّ شيء بحيطه هي نعته ، وهو مع كلّ شيء وفوق كلّ شيء ، وهو أمام كلّ شيء ووراء كلّ شيء ، بعلوّ وذنوّ هو قربه ، فهو وراء الحول الذي هو وراء حملة العرش ، وهو أقرب من جبل الوريد الذي هو الرّوح ، وهو مع ذلك فوق كلّ شيء ومحيط بكلّ شيء ، وليس يحيط به شيء ، وليس هو تعالى في كلّ هذا مكاناً لشيء ، ولا مكاناً له شيء ، وليس كمثله في كلّ هذا شيء ، لا شريك له في ملكه ولا معين له في خلقه ، ولا نظير له من عباده ، ولا شبيه له في اتّحاده ، وهو أوّل في

آخِرِيَّتِهِ بِأُولِيَّةٍ هِيَ صِفَتُهُ ، وَآخِرُ فِي أَوَّلِيَّتِهِ بِآخِرِيَّتِهِ هِيَ نَعْتُهُ ، وَبَاطِنُ فِي ظَهْرِهِ بِبَاطِنِيَّةٍ هِيَ قُرْبُهُ ، وَظَاهِرُ فِي بَاطِنِيَّتِهِ بِظَهْرِهِ هُوَ عُلوُّهُ ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ أَزْلاً ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ أَبَداً ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ التَّضَادُّ ، وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْحَوَادِثُ وَالْآبَادُ ، وَلَا يَنْتَقِصُ وَلَا يَزَادُ ، هُوَ عَلَى عَرْشِهِ بِاخْتِيَارِهِ لِنَفْسِهِ ، فَالْعَرْشُ حُدُّ خَلْقِهِ الْأَعْلَى وَهُوَ غَيْرُ مَحْدُودٍ بِعَرْشِهِ تَعَالَى ، وَالْعَرْشُ مَحْتَاجٌ إِلَى مَكَانٍ ، وَالرَّبُّ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، كَمَا كَانَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، الرَّحْمَنُ اسْمُهُ ، وَالْإِسْتَوَاءُ نَعْتُهُ ، مَتَّصِلٌ بِذَاتِهِ ، وَالْعَرْشُ خَلْقُهُ مَنْفَصِلٌ عَنْ صِفَاتِهِ ، لَيْسَ بِمَضْطَرٍ إِلَى مَكَانٍ يَسْعُهُ ، وَلَا حَامِلٌ يَحْمِلُهُ وَلَا حِيْطَةٌ تَجْمَعُهُ ، وَلَا خَلْقٌ يُوْجِدُهُ ، هُوَ حَامِلٌ لِلْعَرْشِ وَلِلْحَمَلَةِ بِخَفِيِّ لُطْفِهِ ، وَجَامِعٌ لِلْعَرْشِ وَلِلْحِفْظَةِ بِلُطْفِ صَنْعِهِ ، وَمَوْجِدٌ مَا أَحَبَّ لِمَنْ يَحِبُّ مِنَ التَّجَلِّيِّ بِمَعَالِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِخَفِيِّ لُطْفِهِ وَلُطْفِ قُرْبِهِ ، لِاخْتِصَاصِ رَحْمَتِهِ ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْكَوْنِ مِنْ وَرَاءِ الْحَوْلِ ، هُوَ مُمْكِنٌ لِلْعَرْشِ بِبَسْطِهِ فِي تَوْسِعَةِ الْحَوْلِ ، وَهُوَ مُحِيطٌ بِالْعَرْشِ وَالْحَوْلِ بِالْقُدْرَةِ وَالطَّوْلِ ، لَا يَسْعُهُ غَيْرُ مَشِيئَتِهِ وَلَا يَظْهَرُ إِلَّا فِي أَنْوَارِ صِفَتِهِ ، وَلَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي سَعَةِ الْبَسْطَةِ ، فَإِذَا قَبِضَ أَخْفَى مَا أَبْدَى ، وَإِذَا بَسَطَ أَعَادَ مَا أَخْفَى ، وَكَذَلِكَ جَعَلَهُ فِي كُلِّ رَسْمٍ كَوْنٌ ، وَفَعَلَهُ بِكُلِّ اسْمٍ مَكَانٌ مِمَّا جَلَّ فَظْهَرُ ، وَمِمَّا دَقَّ فَاسْتَرُ ، لَا يَسْعُهُ غَيْرُ مَشِيئَتِهِ بِقُرْبِهِ ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِشَهْوَدِهِ ، وَلَا يَرَى إِلَّا بِنُورِهِ ، هَذَا لِأَوَّلِيَّاتِهِ الْيَوْمَ بِالْغَيْبِ فِي الْقُلُوبِ ، وَلَهُمْ ذَلِكَ غَدًا فِي الْمَشَاهِدَةِ بِالْأَبْصَارِ ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِشِيئَتِهِ إِنْ شَاءَ وَسَعَهُ أَذْنَى شَيْءٍ ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَسْعَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، إِنْ أَرَادَ عَرَفَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ لَمْ يَعْرِفْهُ كُلُّ شَيْءٍ ، إِنْ أَحَبَّ وَجَدَ عِنْدَ أَيِّ شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَحِبَّ لَمْ يُوْجَدْ بِشَيْءٍ ، وَقَدْ جَاوَزَ الْحُدُودَ وَالْمَعْيَارَ وَسَبَقَ الْقَبْلَ وَالْأَقْدَارَ ، ذُو صِفَاتٍ لَا تَحْصَى وَلَا تَنْتَاهِي ، لَيْسَ مُحْبُوسًا فِي صُورَةٍ وَلَا مَوْقُوفًا بِصِفَةٍ ، وَلَا مُحْكُومًا عَلَيْهِ بِحُكْمٍ وَلَا مَوْجُودًا بِلَمَمٍ ، لَا يَتَجَلَّى بِوَصْفٍ مَرَّتَيْنِ ، وَلَا يَظْهَرُ فِي صُورَةٍ لِثَنَيْنِ ، وَلَا يَرِدُ مِنْهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَلِمَتَانِ ، بَلْ لِكُلِّ تَجَلٍّ مِنْهُ صُورَةٌ ، وَلِكُلِّ عَبْدٍ عِنْدَ ظَهْرِهِ لَهُ صِفَةٌ ، وَعَنْ كُلِّ نَظَرَةٍ كَلَامٌ وَبِكُلِّ كَلِمَةٍ إِفْهَامٌ ، وَلَا نِهَايَةَ لِتَجَلِّيِّهِ وَلَا غَايَةَ لِأَوْصَافِهِ وَلَا نِفَادَ لِكَلِمِهِ ، وَلَا انْقِطَاعَ لِأَفْهَامِهِ وَلَا تَكْيِيفَ لِمَعَانِيهِ هَذِهِ ، إِذْ لَيْسَ فِي التَّوْحِيدِ كَيْفٌ ، وَلَا لِلْقُدْرَةِ مَاهِيَّةٌ ، وَلَا يَشْبَهُهُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافُ خَلْقٌ ، إِذْ لَيْسَ لِلذَّاتِ كَفْوٌ ، إِذَا احْتَجَبَ عَنِ الْعِيَانِ وَالْأَبْصَارِ رَفَعَ

ذاته عن القلوب والأفكار، فلم يخيله عقل ولم يصوره فكر، لئلا يملكه الوهم، فيكون مربوباً وهو ربّ، ولا ينظر إليه بفكر فيكون مقهوراً وهو قاهر، لا يعقل بعقل لأنّه عاقل العقل، ولا يدرك بحيطة وهو محيط بكلّ حيطة، حتّى يتجلّى آخرّاً بإحسانه، كما تجلّى أوّلاً بحنانه، فيشهد بحضوره وينظر بنوره وليس هذا لسواه ولا يعرف بهذا إلّا إيّاه ... " .

وقال أيضاً في "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التّوحيد" (١٤٠/٢) : " ... وأنّه رفيع الدّرجات من الثّرى وهو رفيع الدّرجات من العرش، وأنّ قرّبه من الثّرى ومن كلّ شيء، كقرّبه من العرش، وأنّ العرش غير ملامس له بحسّ ولا مفكّر فيه بوجس، ولا ناظر إليه بعين ولا محيط به بدرك، لأنّه تعالى محتجب بقدرته عن جميع بريته، ولا نصيب للعرض منه إلّا كنصيب موقن عالم به، واجد بما أوجده منه من أنّ الله تعالى عليه، وأنّ العرش مطمئنّ به، وأنّ الله تعالى محيط بعرشه فوق كلّ شيء وفوق، تحت كلّ شيء، فهو فوق الفوق وفوق التّحت، ولا يوصف بتحت فيكون له فوق، لأنّه هو العلي الأعلى أين كان لا يخلو من علمه وقدرته مكان، ولا يحدّ بمكان ولا يفقد من مكان ولا يوجد بمكان، فالتّحت للأسفل والفوق للأعلى، وهو سبحانه فوق كلّ فوق وفوق كلّ تحت في السّموا، وهو فوق ملائكة الثّرى، وهو فوق ملائكة العرش والأماكن للممكنات ومكانه، مشيئته ووجوده قدرته والعرش والثّرى وما بينهما وحد للخلق الأسفل والأعلى، بمنزلة خردلة في قبضته، وهو أعلى من ذلك، ومحيط بجميع ذلك بحيطة هي صفته وسعة هي قدرته، وعلو هو عظّمته بما لا يدركه العقل ولا يقيّفه الوهم، ولا نهاية لعلوه ولا فوق لسمّوه ولا بُعد في دنوه، ولا حسّ في وجوده ولا مسّ في شهوده، ولا إدراك لحضوره ولا حيطة لحيطته، وقد قال الله تعالى للكلّ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ... " .

وقال الإمام أبو محمّد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين في "كفاية المعتقد" : " أمّا ما ورد من ظاهر الكتاب والسّنّة ما يوهّم بظواهرها تشبيهاً فللسّلف فيه طريقان :

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصفات " (١١٧/٢) : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبُورٍ الدَّهَّانُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيه، ثنا أَبُو يَحْيَى زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَزَّازُ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُوَفَّقِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ: مَا وَصَفَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَعَرَأْتُهُ تَفْسِيرُهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بِالْفَارْسِيَّةِ " .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص ١٦٠-١٦٥): "... وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُّصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مُّحْدُودٍ مُّقَدَّرٍ ، وَأَنَّهُ لَا يِثَائِلَ الْأَجْسَامِ ، لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا تَحُلُّهُ الْجَوَاهِرُ ، وَلَا بَعَرَضٍ ، وَلَا تَحُلُّهُ الْأَعْرَاضُ ، بَلْ لَا يِثَائِلَ مَوْجُودًا ، وَلَا يِثَائِلَهُ مَوْجُودٌ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْدُهُ الْمَقْدَارُ ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَقْطَارُ ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ ،

وَلَا تَكْتَنِفُهُ الْأَرْضُونَ وَلَا السَّمَوَاتُ ، وَأَنَّهُ مُسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى
الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَالِاسْتِقْرَارِ ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالَ ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْشُ
، بَلِ الْعَرْشُ وَحَمَلَتْهُ ، مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ قُدْرَتِهِ ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ،
وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحُومِ الثَّرَى ، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْباً إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْداً عَنِ
الْأَرْضِ وَالثَّرَى ، بَلِ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْأَرْضِ
وَالثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِذَا لَا يَبْأَثُ قُرْبَهُ قُرْبُ الْأَجْسَامِ ، كَمَا لَا تَبْأَثُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ
، وَلَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ .

وَقَالَ فِي " إِلْجَامِ الْعَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ " (ص:٤) : " اَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ
أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ،
وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ
: التَّقْدِيسُ ثُمَّ التَّصْدِيقُ ثُمَّ الْإِعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثُمَّ السُّكُوتُ ثُمَّ الْكَفُّ ثُمَّ الْإِمْسَاكُ ثُمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ
الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فَأَعْنِي بِهِ تَنْزِيهِ الرَّبِّ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي " تَبْيِينَ كَذِبِ الْمُفْتَرِي فِي مَا نَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ " (ص:٢٩٩-
٣٠٠) : " الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي تَرْجُمَةِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ ... وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مُحَدَّدٍ
مُقَدَّرٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَبْأَثُ الْأَجْسَامَ لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا تَحْلُهُ
الْجَوَاهِرُ ، وَلَا بَعَرَضٌ وَلَا تَحْلُهُ الْأَعْرَاضُ ، بَلِ لَا يَبْأَثُ مَوْجُوداً وَلَا يَبْأَثُ مَوْجُوداً ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْدُهُ الْمِقْدَارُ ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَفْطَارُ ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ ، وَلَا
تَكْتَنِفُهُ الْأَرْضُونَ وَالسَّمَوَاتُ ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَه ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ
، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَالِاسْتِقْرَارِ ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالَ ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْشُ ، بَلِ

الْعَرْشَ وَحَمَلَتْهُ مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ قُدْرَتِهِ ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحُومِ الثَّرَى ، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ ، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ ، كَمَا أَنَّ رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ عَنِ الثَّرَى ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَبِيدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِذْ لَا يَمَانُثُلُ قُرْبَهُ قَرَبُ الْأَجْسَامِ ، كَمَا لَا تَمَانُثُلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ ، وَلَا يَحِلُّ فِيهِ شَيْءٌ ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْيِيَهُ مَكَانٌ ، كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحْدُهُ زَمَانٌ ، كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ ، وَلَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاهُ ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ ، وَأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالِانْتِقَالِ ، لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ ، وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ ، بَلْ لَا يَزَالُ فِي نَعْوَتِ جَلَالِهِ مَنْزَهًا عَنِ الزَّوَالِ ، وَفِي صِفَاتِ كَمَالِهِ مُسْتَغْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الْاِسْتِكْمَالِ ... " .

وقال في " تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ٣٦٧) في كلامه عن الأشاعرة : " فيا ليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تَنْفَرُ مِنْهُ الْقُلُوبُ عَنْهُمْ ؟ أَمْ مَاذَا يَنْقُمُ أَرْبَابُ الْبَدْعِ مِنْهُمْ ؟ أَغْزَارَةُ الْعِلْمِ ، أَمْ رِجَاحَةُ الْفَهْمِ ؟ أَمْ اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ ؟ أَمْ اجْتِنَابُ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ ؟ أَمْ الْقَوْلُ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ ؟ أَمْ تَقْدِيسُ الرَّبِّ عَنِ الْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ ؟ أَمْ تَثْبِيتُ الْمُسْتَشَبِّهِةِ لِلَّهِ وَالْقَدْرِ ؟ أَمْ وَصْفُهُ عِزًّا وَجَلًّا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ ؟ أَمْ الْقَوْلُ بِقَدَمِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ ؟ أَمْ تَنْزِيهِهِمُ الْقَدِيمِ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٢٢) : " جميع السلف على امرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل " .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٧٤) : " قال ابن عقيل : تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التجسيم ، وليس الحقُّ بذِي أَجْزَاءٍ وَأَبْعَاضٍ يَعْالَجُ بِهَا . ثُمَّ أَلَيْسَ يَعْمَلُ فِي النَّارِ أَمْرُهُ وَتَكْوِينُهُ ؟ !!! فكيف يستعين بشيء من ذاته ويعالجه بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، فما أسخف هذا

الاعتقاد وأبعده عن مكوّن الأملّك والأفلّك ، فقد كذّبهم الله ، فكيف يُظنّ بالخالق أنّه يَرُدّها ؟ !!
تعالى الله عن تجاهل المجسّمة " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التّشبيه بأكفّ التّنزيه " (ص ٢٢٤) : " واعلم أنّ النّاس في أخبار الصّفات على ثلاث مراتب :

إحداها : إمرارها على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلّا أن تقع ضرورة كقوله : «وَجَاءَ رَبُّكَ» ، أي : جاء أمره وهذا مذهب السّلف " .

وقال الإمام ابن الجوزي في " تلبّيس إبليس " (ص ٨٠) : " فان قال قائل : قد عبت طريق المقلّدين في الأصول وطريق المتكلّمين ، فما الطّريق السّليم من تلبّيس إبليس ؟ فالجواب : أنّه ما كان عليه رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه ، وإثبات صفاته على ما وردت به الآيات والأخبار ، من غير تفسير ولا بحث عمّا ليس في قوّة البشر إدراكه " .

وقال الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعلي الدّمشقي الحنبلي في " الاقتصاد في الاعتقاد " (ص ٢١٨) : " وقال محمّد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - اتّفق الفقهاء كلّهم من الشّرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثّقات عن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الرّبّ عزّ وجلّ ، من غير تفسير ولا تشبيه ، فمن فسّر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج ممّا كان عليه النّبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال الإمام أبو محمّد موفق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثمّ الدّمشقي الحنبلي ، الشّهير بابن قدامة المقدسي في " ذمّ التّأويل " (ص ١١) : " ومذهب السّلف رَحْمَةُ الله عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ بِصِفَاتِ الله تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي آيَاتِهِ وَتَنْزِيلِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِا ، وَلَا نَقْصٍ مِنْهَا ، وَلَا تَجَاوُزَ لَهَا ، وَلَا تَفْسِيرَ ، وَلَا تَأْوِيلَ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ

ظَاهِرَهَا ، وَلَا تَشْبِيهِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَلَا سِمَاتِ الْمُحَدِّثِينَ ، بَلْ أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ ، وَرَدُّوا
عِلْمَهَا إِلَيَّ قَائِلِينَ ، وَمَعْنَاهَا إِلَيَّ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : آمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ ، وَبِمَا
جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَعَلِمُوا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ ، لَا شَكَّ فِي صَدَقِهِ ، فَصَدَّقُوهُ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا ، فَسَكَتُوا عَمَّا
لَمْ يَعْلَمُوهُ ، وَأَخَذَ ذَلِكَ الْآخِرَ وَالْأَوَّلَ ، وَوَصَّيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِحَسَنِ الْإِتِّبَاعِ ، وَالْوُقُوفِ حَيْثُ
وَقَفَ أَوْلَهُمْ ، وَحَذَرُوا مِنَ التَّجَاوُزِ لَهُمْ ، وَالْعُدُولِ عَنْ طَرِيقِهِمْ ، وَبَيَّنَّا لَهُمْ سَبِيلَهُمْ وَمَذْهَبَهُمْ ،
وَنَرَجُوا أَنْ يَجْعَلَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَقْتَدَى بِهِمْ فِي بَيَانِ مَا بَيَّنُّوهُ ، وَسَلُوكِ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَوهُ .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ فِي " ذِمِّ التَّأْوِيلِ " (ص ١٣ رقم ١٣) : " أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ النُّقُورِ ، أَنَبَانَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ الْحُسَيْنِ الطَّرِيشِيِّ إِذْنًا ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ
هَبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الطَّبْرِيِّ قَالَ : أَنَبَانَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ حَفْصٍ ، أَنَبَانَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُسْلِمَةِ ،
حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُهْتَدِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ
يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدُّوسِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ يَقُولُ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ
كُلُّهُمْ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا
مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا ، وَلَمْ
يَفْسِرُوا ، وَلَكِنْ آمَنُوا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، ثُمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ يَقُولُ جَهْمٌ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ،
لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي " الْمَنْهَاجِ شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَّاجِ " (٢٤/٥) : " ... هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ
أَحَادِيثِ الصُّفَاتِ ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا مَرَّاتٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ
خَوْضٍ فِي مَعْنَاهُ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ ... " .

وقال الإمام ابن جماعة في " إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل " (ص ٤٠-٤١) : " السلف الصالح في حق صفات الله تعالى طائفتان :

قالت الطائفة الأولى من السلف : الأصل الإيمان بجميع ما جاء من عند الله تعالى وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق صفات الله تعالى ، وإمراره على ما جاء ، واعتبار فهمه هو قراءته ، وعدم الخوض فيه بشيء من الكلام قط .

قال محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة الثاني رحمه الله تعالى : اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالصفات ، من غير تفسير ولا تشبيه ، وقال : ما وصف الله تعالى به نفسه فقراءته تفسيره ، ذكره اللالكائي في شرح السنة .

وذكر البيهقي بسنده إلى إسحاق بن موسى الأنباري قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول : ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه ، فقراءته تفسيره ، ليس لأحد أن يفسره بالعريية ولا بالفارسية . ولما سئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن حديث الرؤية والنزول ونحو ذلك ، قال : نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى .

وقال الإمام الخازن في "لباب التأويل في معاني التنزيل" (١/١٧٨) : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم مصرف القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك » أخرجه مسلم . وهذا الحديث من أحاديث الصفات التي يجب الإيمان بها ، والشكوت عنها ، وإمرارها كما جاءت ، من غير تكييف ولا تشبيه ولا إثبات جارحة ، هذا مذهب أهل السنة وسلف هذه الأمة " .

وقال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٧/٣١٢) : " أخبرنا أحمد بن سلامة إجازة ، عن يحيى بن أسعد ، أنبأنا عبد القادر بن محمد ، أنبأنا أبو إسحاق البرمكي ، أنبأنا أبو بكر بن بخيت ، أنبأنا عمر بن محمد الجوهري ، حدثنا أبو بكر الأثرم ، حدثنا عبد الله بن صالح ، عن عبد العزيز بن الماجشون : أنه سئل عما جحدت به الجهمية ؟ فقال :

أَمَّا بَعْدُ ... ، فَقَدْ فَهِمْتُ مَا سَأَلْتُ عَنْهُ، فِيمَا تَتَابَعَتِ الْجَهْمِيَّةُ فِي صِفَةِ الرَّبِّ الْعَظِيمِ، الَّذِي فَاتَتْ عَظَمَتُهُ الْوَصْفَ وَالتَّقْدِيرَ، وَكَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ تَفْسِيرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قُدْرِهِ، فَلَمَّا تَجَدَّ الْعُقُولُ مَسَاغًا، فَزَجَعْتُ خَاسِئَتَهُ حَسِيرَةً، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيمَا خَلَقَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً ثُمَّ كَانَ، أَمَّا مَنْ لَا يَحُولُ وَلَمْ يَزَلْ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، إِلَّا هُوَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى عَجْزِ الْعُقُولِ عَنْ تَحْقِيقِ صِفَتِهِ: عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ، لَا يَكَادُ يَرَاهُ صَغَرًا، يَحُولُ وَيُزُولُ، وَلَا يَرَى لَهُ بَصَرٌ وَلَا سَمْعٌ، فَاعْرِفْ غِنَاكَ عَنْ تَكْلِيفِ صِفَةٍ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ، بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قُدْرٍ مَا وَصَفَ مِنْهَا، فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعَمُّقًا وَتَكْلِيفًا، فَقَدْ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا، وَلَمْ يَزَلْ يُعْمَلِ لَهُ الشَّيْطَانُ، حَتَّى جَحَدَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢-٢٣]، فَقَالَ: لَا يَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ، وَذَكَرَ فَصْلًا طَوِيلًا فِي إِقْرَارِ الصِّفَاتِ وَإِمْرَارِهَا، وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهَا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي " سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ " (١٦٢/٨): " قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ الْفَقِيهِيُّ: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ وَاصِلٍ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَارِجَةَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكًا، وَالثَّوْرِيَّ، وَاللِّثَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَنَحْنُ لَا نُفَسِّرُهَا. قُلْتُ: قَدْ صَنَفَ أَبُو عُبَيْدٍ كِتَابَ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ) ، وَمَا تَعَرَّضَ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ بِتَأْوِيلٍ أَبَدًا، وَلَا فَسَّرَ مِنْهَا شَيْئًا.

وَقَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مَا لِحَقَّ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا، فَلَوْ كَانَ -وَاللَّهِ- تَفْسِيرُهَا سَائِغًا، أَوْ حَتْمًا، لَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِذَلِكَ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِأَحَادِيثِ الْفُرُوعِ وَالْآدَابِ، فَلَمَّا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهَا بِتَأْوِيلٍ، وَأَقْرَبُوا عَلَى مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ، عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا حَيْدَةَ عَنْهُ.

وقال الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٠/٥٠٥-٥٠٦): "قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ الْمُهِمَّ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَغَيْرِ الْمُهِمِّ، وَمَا أَبْقَوْا مُمَكِّنًا، وَآيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا أَصْلًا، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّينِ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُهَا سَائِعًا أَوْ حَتْمًا، لَبَادَرُوا إِلَيْهِ، فَعُلِمَ قَطْعًا أَنَّ قِرَاءَتَهَا وَإِمْرَارَهَا عَلَى مَا جَاءَتْ هُوَ الْحَقُّ، لَا تَفْسِيرَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ، مُعْتَقِدِينَ أَنَّهَا صِفَاتُ اللَّهِ -تَعَالَى- اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا، وَأَنَّهَا لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ الْمُقَدَّسَةَ لَا تُمَازِلُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَطَقَ بِهَا، وَالرَّسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَلَّغَ، وَمَا تَعَرَّضَ لِتَأْوِيلٍ، مَعَ كَوْنِ الْبَارِي قَالَ: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [التَّحْلُ: ٤٤] ، فَعَلَيْنَا الْإِيمَانَ وَالتَّسْلِيمَ لِلنُّصُوصِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " .

وقال الإمام الذهبي في "العرش" (٢/٢٤٩-٢٥٠): " روى عبد الله بن أبي حنيفة الدَّبَّوسِي، قال سمعت محمد ابن الحسن يقول: "اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ، مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ ، عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ، وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ، وَلَا وَصْفٍ، وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا، وَلَمْ يَفْسِرُوا، وَلَكِنْ آمَنُوا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جِهَمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ " .

وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (الْفُرُوعُ) (١٣٠/٢١٣): " وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ تَوَرُّعًا، وَيَمُرُّهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ؛ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَعَاصِي لَا تُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ " .

وقال الإمام ابن رجب في " فضل علم السلف على الخلف " (ص٤): " وَالصَّوَابُ مَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ إِمْرَارِ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ لَهَا وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ: وَلَا يَصِحُّ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُ ذَلِكَ الْبَتَّةَ ، خُصُوصًا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَلَا خَوْضُ فِي مَعَانِيهَا ، وَلَا ضَرْبُ مِثْلِ مِنَ الْأَمْثَالِ لَهَا: وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيهِمْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ

اتباعاً لطريقة مقاتل ، فلا يقتدى به في ذلك ، إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبي عبيد ، ونحوهم " .

وقال الإمام ابن حجر في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٤٠٧ / ١٣) : " وَأَسْنَدُ الْبَيْهَقِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَوَارِيزْمِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الصُّبَيْعِيِّ ، قَالَ : مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ .

وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ . وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ ، فَتُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تَنْتَوَهُمْ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ كَذَا ، جَاءَ عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عُيَيْنَةَ وَبْنِ الْمُبَارَكِ ، أَنَّهُمْ أَمَرُوها بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَانْكُرُوهَا ، وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهُ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيْدٌ ، وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَئِمَّةُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مِنْهُمْ : الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ وَبْنُ عُيَيْنَةَ ، وَبْنُ الْمُبَارَكِ . وَقَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَمْ يَحْكِيئُوا شَيْئًا مِنْهَا " .

وقال الإمام السيوطي في " الحاوي للفتاوي " (٢٩٠ - ٢٩١) : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبِكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ ، وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ ، وَلَا هِيَ بِمَرِّيَّةٍ ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفٍ وَأَيْنٍ ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ :

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ	قَصَرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرَحُ يَطُولُ
هُوَ سِرٌّ غَامِضٌ مِنْ دُونِهِ	ضُرِبَتْ وَاللَّهِ أَعْنَاقُ الْفُحُولِ
أَنْتَ لَا تَعْرِفُ إِلَّاكَ وَلَا	تَذَرِ مَنْ أَنْتَ وَلَا كَيْفَ الْوُصُولُ

لَا وَلَا تَدْرِ صِفَاتِ رُكْبَتِ
 أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا
 هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْضُرُهَا
 أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا
 أَنْتَ أَكُلَ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ
 فَإِذَا كَانَتْ طَوَايِكَ النَّيِ
 كَيْفَ تَدْرِ مَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى
 كَيْفَ تَحْجَلِي اللَّهَ أَمْ كَيْفَ يُرَى
 هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ
 وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ
 جَلَّ ذَاتًا وَصَفًا تَا وَسَمًا

فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولُ
 هَلْ تَرَاهَا فَتَرَى كَيْفَ تَحُولُ
 لَا وَلَا تَدْرِ مَتَى مِنْكَ تَزُولُ
 غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهُولُ
 كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولُ
 بَيْنَ جَنْبَيْكَ كَذَا فِيهَا حُلُولُ
 لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَى كَيْفَ التَّزُولُ
 فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولُ
 وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيفُ يَحُولُ
 وَهُوَ فِي كُلِّ التَّوَاحِي لَا يُزُولُ
 وَنَعَمَ إِلَى قَدْرِهِ عَمَّا أَقُولُ

وقال الإمام السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (١٥/٢) : " وَقَالَ: التَّرْمِذِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الرُّوَيْةِ الْمَذْهَبِ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكَيْعٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَالَ: وَانْزَوِي هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ وَتُؤْمِنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ نُزُولَهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلْفِ وَكَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ فَقَالَ: فِي الرِّسَالَةِ النَّظَائِمِ الَّذِي نَرْتَضِيهِ دِينًا وَنَدِينُ اللَّهَ بِهِ عَقْدًا اتَّبَاعَ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ فَإِنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَضَى صَدْرُ الْأَئِمَّةِ وَسَادَاتُهَا وَإِبَاها اخْتَارَ أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ وَقَادَاتُهَا وَإِلَيْهَا دَعَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَأَعْلَامُهُ وَلَا أَحَدَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا يَصْدِفُ عَنْهَا وَيَأْبَاهَا".

وقال الإمام مرعي الكرمي في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ٦٩) : " والمناقشة في مثل هذا تطول وتخرج عن المقصود ، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده ، ويُقيم الدليل عليه كما تقدم ، فنسكت نحن عن الخوض في ذلك ، ولا نبحت في تحقيقه ، فإنه بدعة ، ونفوض علمه إلى الله تعالى ولا نكفر أحداً من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده ، خصوصاً مع قيام الشبهة ، والدليل عنده ، فإن الإيمان المعتبر في الشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة محيي الرسول به من عند الله تفصيلاً فيما علم تفصيلاً كالتوحيد والنبوة ، وإجمالاً فيما علم إجمالاً كالأنبياء السالفة والصفات القديمة التي نطق بها القرآن .

قال الإمام السفاريني في "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية" (٢١٩/١) : " مذهب السلف في آيات الصفات أنها لا تؤول ، ولا تفسر بل يجب الإيمان بها ، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، فقد روى اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه .

قال العلامة الشيخ مرعي ، وغيره من علمائنا ، وغيرهم : مضت أئمة السلف على الإيمان بظاهر ما جاء في الكتاب من آيات الصفات ، وكان الزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن المبارك ، والإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهوي ، وغيرهم - رحمهم الله ، ورَضِيَ عَنْهُمْ - يقولون في آيات الصفات : مرّوها كما جاءت .

وقال سفيان بن عيينة - ونأهيك به علماً وفهماً وورعاً وزهداً وإمامةً - : وكل ما وصف الله نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - ، إلى غير ذلك مما ذكرناه أولاً ، ومما نذكره بما هو أضعاف أضعافه .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمل المقدسي الحنبلي في "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" (ص ٥٩-٦٠): "وَأَمَّا إِنْ بَاتَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ فَلَا يُمكن بِالْعَقْلِ لِأَنَّ طَرِيقَ ذَلِكَ تَرْجِيحٌ مَجَازٌ عَلَى مَجَازٍ وَتَأْوِيلٌ عَلَى تَأْوِيلٍ وَذَلِكَ التَّرْجِيحُ لَا يُمكن إِلَّا بِالذَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ وَالذَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ فِي التَّرْجِيحِ ضَعِيفٌ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ وَالظَّنَّ لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ فَلِهَذَا اخْتَارَ الْأَئِمَّةُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ بَعْدَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ مَحَالٌ تَرَكَ الْخَوْصُ فِي تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ ، انْتَهَى .

وتوسط ابن دقيق العيد فقبل التأويل إن قرب في لسان العرب نحو ﴿عَلَى مَا قَرَّرْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر ٥٦] ، أي : فِي حَقِّهِ وَمَا يَجِبُ لَهُ لَا إِنْ بَعْدَ ، أي : كَتَاوِيلِ اسْتَوَى بِاسْتَوَى .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمُشَابَهَاتِ آيَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي التَّأْوِيلُ فِيهَا بَعِيدٌ فَلَا تَوَوَّلُ وَلَا تَفْسَرُ ، وَجُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْهُمْ السَّلَفُ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَا وَتَفْوِيضِ مَعْنَاهَا الْمُرَادَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا نَفْسَرُهَا مَعَ تَنْزِيهِهَا لَهُ عَنْ حَقِيقَتِهَا .

فقد روى الإمام اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن ، قَالَ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا تَشْبِيهِ .

وقال الإمام حافظ بن أحمد بن علي الحكمي في " معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول " (١/١٨٨): " وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ، فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ " .

وقال الإمام محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي في " عون المعبود شرح سنن أبي داود " (١٣/٣١-٣٢): " العرش استوى ، قَالَ : بِلَا كَيْفٍ

، وَالْأَثَرُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ .
 وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النَّزُولِ : وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ
 فِي كِتَابِهِ ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ .
 وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ : قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ، فَتُؤْمِنُ بِهَا وَلَا تَتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ،
 كَذَا جَاءَ عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عَيْنَةَ وَبْنِ الْمُبَارَكِ : أَنَّهُمْ أَمَرُوهَا بِلَا كَيْفٍ ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ
 السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ .

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَانْكُرُوهَا وَقَالُوا : هَذَا تَشْبِيهٌُ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ : يَدٌ كَيْدٌ وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ .
 وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ : قَالَ الْأَئِمَّةُ : نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ ، مِنْهُمْ : الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ،
 وَبْنُ عَيْنَةَ ، وَبْنُ الْمُبَارَكِ .

وَقَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَلَمْ
 يُكَيِّفُوا شَيْئًا مِنْهَا ، وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ فَقَالُوا : مَنْ أَقْرَبَهَا فَهُوَ مُشَبَّهٌ .
 وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ : اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا ، وَالتَّزَمَ ذَلِكَ
 فِي آيِ الْكِتَابِ وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَّا الْإِنْكَفَافَ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ
 عَلَى مَوَارِدِهَا ، وَتَفْوِضَ مَعَانِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالَّذِي تَرْضِيهِ رَأْيًا وَنُدَيْنُ اللَّهُ بِهِ عَقِيدَةً : اتِّبَاعُ سَلَفِ
 الْأُئِمَّةِ ، لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُئِمَّةِ حُجَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ حَتْمًا لَأَوْشَكَ أَنْ
 يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى
 الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمَتَّبِعُ ، أَنْتَهَى " .

وَقَالَ الْإِمَامُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ بْنِ مَصْلُحِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَصْلُحِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَسْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
 مَالِكِ بْنِ عَامِرِ الْحُثَمِيِّ التَّبَالِيِّ الْعَسِيرِيِّ النَّجْدِيِّ فِي " تَنْبِيهِ ذَوِي الْأَلْبَابِ السَّلِيمَةِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي
 الْأَلْفَافِ الْمُبْتَدَعَةِ الْوُخِيمَةِ " (ص ٣١) : "...قوله: فكل ما جاء أي عن الله تعالى من الآيات القرآنية أو

صحَّ مجيئه في الأخبار بالأسانيد الصحيحة بخلاف الضعيفة ، فإنَّ وجودها كعدمها ، فلا بدَّ من أن تكون الأخبار عن رواة ثقات في النقل من الأحاديث والآثار فما يوهم تشبيهاً فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله نؤمن به وبأنه من عند الله ونمره كما قد جاء عنه تعالى أو عن رسوله . فمذهب السلف عدم الخوض في هذا والسكوت عنه ونفوض علمه إلى الله . قال ابن عباس هذا من المكتوم الذي لا يفسر ، وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين .

وقال الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في " كبرى اليقينيات الكونية " (ص ١٣٧-١٤١) : " ... والجواب أنَّ هذه النصوص القرآنية من نوع المتشابه الذي ذكر الله عزَّ وجلَّ أنَّ في كتابه الكريم آياتٍ منه . والمقصود بالمتشابه : كلُّ نصٍّ تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه ، وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه . غير أنَّ هنالك آيات أخرى تتعلَّق بصفات الله تعالى أيضاً ، ولكنها محكمات ، أي : قاطعة في دلالاتها ، لا تحتلَّ إلا معناها الواضح الصريح ، كقوله جلَّ جلاله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] .

وقد أوضح الله في كتابه بصريح العبارة ، ضرورة اتِّباع المؤمن للنصوص المحكمة في كتابه ، وبناء عقيدته في الله بموجبها ، ووضع النصوص المتشابهة ، من ورائها ، من حيث فهمها والوقوف على المعنى المراد منها . وشدد النكير على من يتجاهل النصوص المحكمة النيرة القاطعة ليلحق العبارة المتشابهة الغامضة ، ويفسرها كما يشاء ، وذلك في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] .

وَبِنَاءَ عَلَى ذَلِكَ ، فقد اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ ، عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ تِلْكَ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، مِنَ الصِّفَاتِ الْمَنَافِيَةِ لِكَمَالِ اللَّهِ وَالْوَهَيْتَةِ ، تَنْفِيذاً لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَانْسِجَاماً مَعَ تَحْذِيرِهِ مِنْ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ ، وَالْخَوْضِ فِي تَأْوِيلِهِ مَعَ تَرْكِ الْمُحْكَمِ الْوَاضِحِ .
وَبَعْدَ أَنْ اتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ - وَهَذَا هُوَ الْقَدَرُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ الْمُسْلِمُ - اخْتَلَفُوا فِي مَوْقِفِهِمْ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ الْمُتَشَابِهَةِ إِلَى مَذْهَبَيْنِ :

أَوَّلُهُمَا : تَمَسُّكُ بِهِ السَّلَفُ الْمُتَقَدِّمُونَ ، وَثَانِيَهُمَا جَنَحُ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، فَمَذْهَبُ السَّلَفِ إِلَى عَدَمِ الْخَوْضِ فِي تَأْوِيلِ أَوْ تَفْسِيرِ تَفْصِيلِي هَذِهِ النُّصُوصِ ، وَالْاِكْتِفَاءُ بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِدَاثِهِ ، مَعَ تَنْزِيهِهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَمُشَابَهَةٍ لِلْحَوَادِثِ ، وَسَبِيلُ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ الْإِجْمَالِيُّ لِهَذِهِ النُّصُوصِ ، وَتَحْوِيلُ الْعِلْمِ التَّفْصِيلِيِّ بِالْمُقْصُودِ مِنْهَا إِلَى عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .
أَمَّا تَرْكُ هَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا دُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ لَهَا سِوَاءَ كَانَ إِجْمَالِيًّا أَوْ تَفْصِيلِيًّا ، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ يَجْنَحْ إِلَيْهِ سَلَفٌ وَلَا خَلْفٌ . كَيْفَ وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَحَمَلْتَ عَقْلَكَ مَعَانِي مُتَنَاقِضَةً فِي شَأْنٍ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ . فَقَدْ أَسْنَدَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ الْعَيْنِ بِالْإِفْرَادِ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، وَأَسْنَدَ مَرَّةً إِلَى نَفْسِهِ الْأَعْيُنِ بِالْجَمْعِ فَقَالَ : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ، فَلَوْ ذَهَبْتَ تَفْسِّرُ كِلَا مِنَ الْآيَتَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا دُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ لَأُلْزِمْتَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ بِتَنَاقُضٍ هُوَ مِنْهُ بَرِيءٌ ، وَتَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وَقَوْلَهُ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، فَإِنْ فَسَّرْتَ الْآيَتَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا دُونَ أَيِّ تَأْوِيلٍ إِجْمَالِيٍّ أَوْ تَفْصِيلِيٍّ أُلْزِمْتَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّنَاقُضِ الْوَاضِحِ ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مُسْتَوِيًّا عَلَى عَرْشِهِ وَبِدُونِ تَأْوِيلٍ ، وَيَكُونُ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ أَقْرَبَ إِلَيَّ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ؟ ! بَدُونِ أَيِّ تَأْوِيلٍ . وَتَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦] ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، فَلَمَّا فَسَّرْتَهُمَا عَلَى ظَاهِرِهِمَا أَقْحَمْتَ التَّنَاقُضَ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ .

وَلَكِنَّكَ عِنْدَمَا تَنَزَّهُ اللَّهُ تَعَالَى حِيَالَ جَمِيعِ هَذِهِ الْآيَاتِ عَنْ مِثَابَةِ مَخْلُوقَةٍ فِي أَنْ يَتَحَيَّزَ فِي مَكَانٍ ، وَتَكُونَ لَهُ أبعاد وأعضاء وَصُورَةٌ وشكل ، ثُمَّ أثبتته الله ما أثبتته هو لذاته ، على نحو يليق بكماله ، وذلك بأن تَكِلَ تَفْصِيلَ الْمُقْصُودِ بِهَذِهِ النُّصُوصِ إِلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ تَكُونَ قَدْ سَلِمْتَ بِذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ فِي الْفَهْمِ ، وَسَلِمْتَ الْقُرْآنَ مِنْ تَوْهَمِ أَيْ تَنَاقُضٍ فِيهِ .

وَهَذِهِ هِيَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ . أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ عَنْهَا : أَمَرُوهَا بِلَا كَيْفَ ، إِذْ لَوْلَا أَنَّهُمْ يُوَلِّوْنَهَا تَأْوِيلًا إجمالِيًّا بِالْمَعْنَى الَّذِي أَوْضَحْنَا ، لَمَا صَحَّ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ . إِذْ لِمَاذَا يَمُرُّونَهَا بِلَا كَيْفَ وَدَلَالَةِ اللَّغَةِ وَالصِّيَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَاضِحَةِ تَمْنَعُ كُلَّ لُبْسٍ أَوْ جَهْلٍ ، سَوَاءً فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أَوْ فِي كَيْفِيَّتِهِ . وَلَكِنَّهُمْ يَقْنَوْنَ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرٍ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الصِّيَاغَةُ وَاللُّغَةُ ، بِسَبَبِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ الْمُحْكَمَةُ الْأُخْرَى ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ إجمالِيٌّ وَاضِحٌ . إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْضُوا أَنْفُسَهُمْ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ النُّصُوصِ بِكَيْفِيَّاتٍ أُخْرَى يَلْتَزِمُونَهَا ، وَهَذَا هُوَ التَّوَقُّفُ عَنِ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْتَبَسَ عَلَيْكَ بغيره ... وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي عَصْرِهِمْ كَانَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَسْلَمُ ، مَعَ الْإِيمَانِ الْفَطْرِيِّ الْمُرْتَكِزِ فِي كُلِّ مِنَ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ . وَمَذْهَبُ الْخَلْفِ فِي عَصْرِهِمْ أَصْبَحَ هُوَ الْمَصِيرُ الَّذِي لَا يُمكن التَّحَوُّلُ عَنْهُ ، بِسَبَبِ مَا قَامَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْمُنَاقَشَاتِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَبِسَبَبِ ظُهُورِ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مُقَعَّدَةٍ فِي قَوَاعِدِ مِنَ الْمَجَازِ ، وَالتَّشْبِيهِ ، وَالِاسْتِعَارَةِ .

وَهَكَذَا ، كَانَ بوسع الإمام مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ فِي عَصْرِهِ لِذَلِكَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِواءِ فِي الْآيَةِ : " الْكَيْفَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالِإِسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالِإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَاةٍ " . إِذْ كَانَ الْعَصْرُ عَصْرَ إِيْمَانٍ وَبِقِيْنٍ رَاسِخِيْن ، بِسَبَبِ قُرْبِ الْعَهْدِ بِعَصْرِ النُّبُوَّةِ ، وَامْتِدَادِ الْإِشْرَاقِ إِلَيْهِ . وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بوسع الأئمة الَّذِينَ قَامُوا فِي عَصْرِ التَّدْوِينِ وَازْدَهَارِ الْعُلُومِ وَاتسَاعِ حَلَقَاتِ الْبَحْثِ وَفنونِ الْبَلَاغَةِ أَنْ يَسْلُمُوا ذَلِكَ التَّسْلِيمَ دُونَ أَنْ يَحْلُلُوا هَذِهِ النُّصُوصَ عَلَى ضَوْءِ مَا أَنْتَهَوْا

إِلَيْهِ مِنْ فُنُونِ الْبَلَاغَةِ وَالْمَجَازِ ، خُصُوصًا أَنَّ فَهْمَ الزَّائِدَةِ الَّذِينَ لَا يَقْنَعُهُمْ مَنْهَجُ التَّسْلِيمِ ،
وَيَتَظَاهَرُونَ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْفَهْمِ التَّفْصِيلِيِّ ، وَإِنْ كَانُوا فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مُعَانِدِينَ .
وَالْمَهْمُ أَنَّ تَعْلَمَ أَنَّ كَلَامَ الْمَذْهَبِينَ مِنْهَجَانِ إِلَى غَايَةٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّ الْمَالَ فِيهِمَا إِلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا
يُشَبِّهُ شَيْءًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، وَأَنَّهُ مَنْزَهُ عَنْ جَمِيعِ صِفَاتِ النَّقْصِ . فَالْخِلَافُ الَّذِي تَرَاهُ بَيْنَهُمَا خِلَافُ
لَفْظِي وَشَكْلِي فَقَطْ " ...

وَفِي الْمَقَابِلِ رَأَيْنَا بَعْضَ السَّلَفِ يُوَوِّلُونَ الْمُتَشَابِهَ ، وَهَذَا أَمْرٌ ثَابِتٌ عَنْهُمْ مِمَّا تَنْطَعُ مَدْعُو السَّلَفِيَّةِ
وَبِالْغَوَا فِي إِنْكَارِهِ ... ذَلِكَ الْإِنْكَارُ الَّذِي اقْتَضَاهُ مِنْهَجُهُمُ الْقَائِمُ عَلَى إِنْكَارِ الْمَجَازِ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ
الْعَظِيمِ ... وَإِثْبَاتِهِ يَعْنِي نَقْضَ مَذْهَبِهِمْ وَمِنْهَجِهِمْ وَبَيَانَهُمُ الَّذِي بَنَوْا ، ذَلِكَ الْبَيَانُ الَّذِي سَارُوا فِيهِ
عَلَى سَنَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ... فَمُنْكَرُ التَّأْوِيلِ مُنْكَرٌ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، بَلْ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ
الَّتِي أَوَّلَ عِلْمَؤُهَا كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَعَاضَّضَ مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ النَّقَائِصِ وَسَائِرِ صِفَاتِ
الْمُحَدَّثَاتِ ...

وَسَيَتَبَيَّنُ لَكَ يَا قَارِئِي أَنَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ - الَّذِينَ يَشْكُلُونَ غَالِبَ الْأُمَّةِ - فِي
النُّصُوصِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ مِنْ سُلَفِ
الْأُمَّةِ الصَّالِحَةِ ... فَاتِّهَامُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيدِيَّةِ اتِّهَامٌ لِحَبْرِ الْأُمَّةِ وَتَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ... وَكَذَا لغيرِهِ مِنْ
السَّلَفِ الصَّالِحِ الَّذِينَ أَوَّلُوا الْعَدِيدَ مِنَ النُّصُوصِ ... فَمَنْ أَوَّلَ مِنَ الْخَلْفِ لِمُيْتَدِّعٍ قَوْلًا ، وَلَا
مِنْهَجًا جَدِيدًا ، بَلْ سَلَكَ مَسْلَكَ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ حَبْرُ الْأُمَّةِ وَتَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ابْنُ
عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ...

فَمَنْ تَأْوِيلَاتِ حَبْرِ الْأُمَّةِ وَتَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :

(١) تَأْوِيلُهُ لِلْكَرْسِيِّ الْوَاردِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، بِالْعِلْمِ

...

فقد جاء في تفسير الطُّبري (٣١٠هـ) عند تفسيره لآية الكرسي ما نصُّه : " اختلف أهل التَّأويل في معنى الكرسي الذي أخبر الله تعالى ذكره في هذه الآية أنَّه وسع السَّمَوَات والأَرْض ، فقال بعضهم : هو علم الله تعالى ذكره ... وأمَّا الذي يدلُّ على ظاهر القرآن فقول ابن عَبَّاس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير أنَّه قال : هو علمه ... " . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٣٩٨/٥) ، تفسير مقاتل بن سليمان (١٠٦/٥) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٤٩٠/٢) ، بحر العلوم (١٩٤/١) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٣٢٦/١) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣٦٨/١) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٤٤١/٢) ، التحرير والتنوير (٢٣/٣) ...

قلت : وقد تعمَّدت أن أنقل أغلب تأويلات ابن عَبَّاس من تفسير الطُّبري ، لأنَّ من المعلوم أنَّ الإمام ابن تيمية زكَّى وامتدح تفسير الإمام الطُّبري ، وذكر أنَّ النُّقل فيه محرَّر ، وأنَّه يُنقل فيه كَلَام السَّلَف بِالْإِسْنَادِ . راجع : دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٤٧٩/٢) .

(٢) تأويله للنور الوارد في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور : ٣٥] .

قال الطُّبري : " حَدَّثَنِي عَلِيُّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : ثني مُعَاوِيَةُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور : ٣٥] ، يَقُولُ : اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " .

انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٩٥/١٧) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٢٥٩٣/٨) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (١٠٢/٤) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣٢٠/٣) ، تفسير القرآن ، السمعاني (٥٢٩/٣) ، معال التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤٥/٦) ، التسهيل لعلوم التنزيل (٧٠/٢) ، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٧٦/٥) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٥٧/٦) ...

(٣) تأويله للأعين الواردة في قوله تعالى : ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود : ٣٧] . قال الإمام البغوي (٥١٦هـ) : ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود : ٣٧] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : بِمَرَأَى مِنَّا " . انظر : معال التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٤٤٧/٢) ، زاد المسير في علم التفسير (٣٧١/٢) ، الجامع لأحكام القرآن (٣٠/٩) ، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٢٢٩/٣) ...

(٤) تأويله للآيد الواردة في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات : ٤٧] . قال الطبري : حَدَّثَنِي عَلِيٌّ ، قال : ثنا أبو صالح ، قال : ثني معاوية ، عن عليّ ، عن ابن عباس ، قوله : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات : ٤٧] ، يقول : بقوة " . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٢/٤٣٨) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (١٠/٣٣١٣) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/١٨١) ، زاد المسير في علم التفسير (٨/٣٨) ، الجامع لأحكام القرآن (١٧/٥٢) ، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٦/٢٤٦) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير القرشي (٧/٥٧) ، الدر المنثور (٧/٦٢٣) ، دار الفكر ، بيروت ، فتح البيان في مقاصد القرآن (١٣/٢٠٨) ...

(٥) تأويله للساق الوارد في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] : قال الطبري : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن أسامة بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] ، قال : هو يوم حرب وشدة .

حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ ، قال : ثنا مهران ، عن سفيان ، عن المغيرة ، عن إبراهيم ، عن ابن عباس ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال : عن أمر عظيم ، كقول الشاعر : وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ " . انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٣/٥٥٤) ، تفسير مقاتل بن سليمان (٤/٤٠٩) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (١٠/٣٣٦٦) ، بحر العلوم (٣/٤٦٣) ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٠/١٨) ، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن (١٢/٧٦٤٤) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٦/٧٠) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/٣٣٩) ، تفسير القرآن ، السمعاني (٦/٢٨) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/٣٧٨) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/٣٢٥) ، الجامع لأحكام القرآن (١٨/٢٤٨) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٨/١٩٩) ، تنوير

(٦) تأويله لمجيء الرب الوارد في قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] . قال الإمام النسفي (٧٠١ هـ) : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، تمثيل لظهور آيات اقتداره ، وتبيين آثار قهره وسلطانه ، فإنَّ واحداً من الملوك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصه ، وعن ابن عباس : أمره وقضاؤه " . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ، (٣/٦٤١) ، تحقيق : يوسف علي بدوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٨ م .

فهذه باقية من تأويلات حبر الأمة وترجمان القرآن : ابن عباس رضي الله عنهما ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ الذي دعا له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله : " اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ " ... قال الشيخ شعيب الأرنؤوط : " إسناده قوي على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال

مسلم ، وهو صدوق ... وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ١/ ٤٩٤ من طريقين عن زهير أبي خيثمة ، هذا الإسناد ، وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبیر ، به . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي : المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمّى بحراً ، وترجمان القرآن ، والله تعالى أعلم . انظر هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٢٢٥) .

ومن تأويلات السلف الصالح الأخرى للنصوص التي يسميها البعض بالصفات :

قال الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] : " إِلَّا مُلْكُهُ ، وَيُقَالُ : إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ " .

وقال الإمام البخاري : " حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (٧٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا ابْنَ عُمَرَ ، كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ فِي النَّجْوَى ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : " يَذْنُو مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ " ، قَالَ : " فَذَكَرَ صَحِيفَتَهُ فَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ : هَلْ تَعْرِفُ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّ أَعْرِفُ ، حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَبْلُغَ فَيَقُولُ : إِنِّي سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطِي كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَنَادِي عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ " ، قَالَ اللَّهُ : ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) : كَنَفُهُ : يَعْنِي سِتْرَهُ " .

وقال الإمام الترمذي في " السنن " الترمذي (٢٥٦/٥) : " حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الْحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَى عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَذَرُونَ مَا هَذَا ؟ ... وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَيْتُمْ بِحَبْلِ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللَّهِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَيُرَوَّى عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَى اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ ... " .

وقال الإمام الترمذي في " السنن " (٥ / ٧٣) : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شَبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً " . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ (١٤٧ هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " .

وقال الإمام الطبري في كلامه على قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، عَلَا عَلَيْهِنَّ وَارْتَفَعَ فَدَبَّرَهُنَّ بِقُدْرَتِهِ وَخَلَقَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ .

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ هَرَبًا عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بَزَعْمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمَفْهُومَ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَحْتَهَا ، إِلَى أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمُجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنْكَرِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ بِمَا هَرَبَ مِنْهُ . فَيُقَالُ لَهُ : زَعَمْتَ أَنْ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أَقْبَلَ ، أَفَكَانَ مُدْبِرًا عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا ؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقْبَالٍ فَعَلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالٌ تَدْبِيرٍ ، قِيلَ لَهُ : فَكَذَلِكَ فَقُلْ : عَلَا عَلَيْهَا عُلُوٌّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوٌّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ . ثُمَّ لَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أُلْزِمَ فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ ، وَلَوْ لَا أَنَا كَرِهْنَا إِطَالََةَ الْكِتَابِ بِمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ لَأَنْبَأْنَا عَنْ فَسَادِ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ قَالَ فِي ذَلِكَ قَوْلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ فِيهِ مُحَالَفًا ، وَفِيمَا بَيَّنَّا مِنْهُ مَا يَشْرَفُ بِذِي الْفَهْمِ عَلَى مَا فِيهِ لَهُ الْكِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١ / ٢٥٧ - ٢٥٨) .

وقال الإمام الطبري (٣١٠ هـ) : " وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَأْوِيلُ ذَلِكَ : فَثَمَّ قِبْلَةَ اللَّهِ ، يَعْنِي بِذَلِكَ : وَجْهَهُ الَّذِي وَجَّهَهُمْ إِلَيْهِ .

ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : ثنا وَكِيعٌ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) : **﴿فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١١٥] ، قَالَ : قَبِلَهُ اللَّهُ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢/ ٤٥٩) .

وقال الإمام الطبري : " اختلف أهل التأويل في تأويل قوله : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَعْنَاهُ : وَلِتُغَذَّى وَتُرَبَّى عَلَى مَحَبَّتِي وَإِرَادَتِي . ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، فِي قَوْلِهِ : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، قَالَ : هُوَ غِذَاؤُهُ ، وَلِتُغَذَّى عَلَى عَيْنِي .

حَدَّثَنِي يُونُسٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ زَيْدٍ ، فِي قَوْلِهِ : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، قَالَ : جَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ يَنْعَمُ وَيَتَرَفُّ غِذَاؤُهُ عِنْدَهُمْ غِذَاءُ الْمَلِكِ ، فَتِلْكَ الصَّنْعَةُ وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ : وَأَنْتَ بَعِينِي فِي أَحْوَالِكَ كُلِّهَا . ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ ، قَالَ : ثنا الْحُسَيْنُ ، قَالَ : ثَنِي حَجَّاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] ، قَالَ : أَنْتَ بَعِينِي إِذْ جَعَلْتَنِي أُمًّا فِي التَّابُوتِ ، ثُمَّ فِي الْبَحْرِ ، وَ **﴿إِذْ تَمْثِي أُخْتُكَ﴾** [طه: ٤٠] ، وَقَرَأَ ابْنُ نَهْيِكَ : " وَلِتُصْنَعَ " بِفَتْحِ التَّاءِ وَتَأْوَلَهُ .

كَمَا : حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَهْيِكَ ، يَقْرَأُ **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَلِتُعْمَلَ عَلَى عَيْنِي ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي لَا أَسْتَجِيزُ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِهَا **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] بِضَمِّ التَّاءِ ، لِاجْتِمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَأَوَّلَى التَّأْوِيلَيْنِ بِهِ التَّأْوِيلُ الَّذِي تَأْوَلَهُ قَتَادَةُ ، وَهُوَ : **﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾** [طه: ٣٩] ، وَلِتُغَذَّى عَلَى عَيْنِي ، أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ مِنِّي . وَعَنْ يَقُولِهِ : **﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾** [طه: ٣٩] بِمَرَأَى مِنِّي وَمَحَبَّةً وَإِرَادَةً " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١٦/ ٥٩-٦٠) .

وقال الإمام الطبري : " وَقَوْلُهُ : **﴿عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾** [الزمر: ٥٦] ، يَقُولُ : عَلَى مَا ضَيَّعْتُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ ، وَقَصَرْتُ فِي الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ . وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ :

ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا حَكَّامٌ ، عَنْ عَنَبَسَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ ، يَقُولُ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَى ، وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحُسَيْنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِ اللَّهِ : ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : ثنا أَحْمَدُ ، قَالَ ثنا أَسْبَاطُ ، عَنْ السُّدِّيِّ (١٢٧هـ) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : تَرَكْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٠ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

وقال الإمام الطبري في كلامه على قول الله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ : " قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ !!! وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : يَبْدُو عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ . ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ :

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، قَالَ : هُوَ يَوْمُ حَرْبٍ وَشَدَّةٍ .

حَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، قَالَ : عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ ...

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : يُكْشَفُ عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ ، أَلَا تَسْمَعُ الْعَرَبَ تَقُولُ : وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : ثَنِي أَبِي ، قَالَ : ثَنِي عَمِّي ، قَالَ : ثنا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، يَقُولُ : حِينَ يُكْشَفُ الْأَمْرُ ، وَتَبْدُو الْأَعْمَالُ ، وَكُشِفَهُ : دُخُولُ الْأَخِرَةِ وَكُشِفُ الْأَمْرِ عَنْهُ .

حَدَّثَنِي عَلِيُّ ، قَالَ : ثنا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : ثنا مُعَاوِيَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ، هُوَ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ الْمَقْطَعُ مِنَ الْهَوْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ وَابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ وَجِدَّهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَى ، وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَوْلُهُ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) : هِيَ أَوَّلُ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْحَارِثِ قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ (٩٥هـ) ، قَالَ : عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ .

حَدَّثَنَا بِشْرٌ ، قَالَ : ثنا يَزِيدُ ، قَالَ : ثنا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ (١١٨هـ) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : عَنْ أَمْرِ فَطِيعٍ جَلِيلٍ .

حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : ثنا ابْنُ ثَوْرٍ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ (١١٨هـ) ، فِي قَوْلِهِ : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٣/١٨٦-١٨٩) .

وقال الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات" (١٩٠/٢) : " ... وَفِيهَا كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو نَضْرٍ بْنُ قَتَادَةَ مِنْ كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الطَّبْرِيِّ حِكَايَةً عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ (٢٠٣هـ) أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : " حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ " ، أَيُّ : مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ " .

وقال الإمام البيهقي أيضاً في "الأسماء والصفات" (٤٠٢/٢) في كلامه على حديث : " لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ - أَوْ عَجَبَ - مِنْ فَعَالِكُمَا " : " قَالَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦هـ) : مَعْنَى الضَّحِكِ : الرَّحْمَةُ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (٣٨٨هـ): قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَى لِفِعْلِهِمَا أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَالْبِشْرِ ، وَالِاسْتِهْلَالُ مِنْهُمْ دَلِيلُ قَبُولِ الْوَسِيلَةِ ، وَمُقَدِّمَةُ إِنْجَاحِ الطَّلَبَةِ ، وَالْكَرَامُ يُوصَفُونَ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللَّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ " ؛ أَيُّ : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ هُمَا ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُ الصَّحِيحِ وَمُقْتَضَاهُ . "

وقال الإمام البيهقي أيضاً في " الأسماء والصفات " (١١٠٧/٢) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فَقَدْ حَكَى الْمَزْنِي عَنِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ : فَتَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجَّهَكُمْ اللَّهُ إِلَيْهِ . "

وقال أيضاً في " الأسماء والصفات " (١١٠٧/٢) : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، وَأَبُو بَكْرِ الْقَاضِي قَالَا : ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنِ النَّضْرِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، قَالَ : قَبْلَهُ اللَّهُ فَأَيْنَمَا كُنْتَ فِي شَرْقٍ أَوْ غَرْبٍ فَلَا تَوَجَّهَنَّ إِلَّا إِلَيْهَا . "

وقال الإمام البغوي في " معالم التنزيل في تفسير القرآن " (تفسير البغوي) (٢٥٢/٥) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] : " قَالَ الْحَسَنُ (١١٠هـ) : جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ . وَقَالَ الْكَلْبِيُّ (١٤٦) : يَنْزِلُ حَكْمَهُ . "

وقال الإمام ابن الجوزي في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٧٠) في كلامه على حديث : " لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ ، فَيَنْزَوِي بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ " . "

قلت : الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا تتبع بعض ، ولا يحويها مكان ، ولا توصف بالتغير ولا بالانتقال .

وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري (١١٠هـ) أنه قال : القَدَم هم الذين قَدَمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها " .

وقال أيضاً في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١٤١) : " قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنه قال في قوله تعالى : ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، قال : المراد به قدرته وأمره ، قال : وقد بينه في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] ، ومثل هذا في القرآن : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، قال : إنما هو قدرته " .

وقال أيضاً في " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه " (ص ١١٣) : " وقال الضَّحَّاك (توفي بعد المائة) وأبو عبيدة (٢٠٩هـ) في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] ، أي : إلَّا هو " .

قلت : وقد ذكر الإمام علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي ، أبو الحسن ابن القطَّان (٦٢٨هـ) إجماع الأمة على أن مجيء الله تعالى ليس بحركة ولا انتقال ، فقال في " الإقناع في مسائل الإجماع " (٤٤/١) : " وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفًا صفًا ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ، ويعذب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال " .

وقال الإمام القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (تفسير القرطبي) (٥٥/٢٠) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ، أَي : أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ، قَالَهُ الْحَسَنُ. وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ. وَقِيلَ: أَيَّ جَاءَهُمُ الرَّبُّ بِالْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أَي بِظُلُلٍ أَيْ بِظُلُلٍ . وَقِيلَ : جَعَلَ مَجِيءَ الْآيَاتِ مَجِيئًا لَهُ ، تَفْخِيمًا لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ : " يَا بَنِي آدَمَ ، مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدُّنِي ، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي " . وَقِيلَ : وَجَاءَ رَبُّكَ أَي زَالَتْ الشُّبُهَةُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَصَارَتِ الْمَعَارِفُ صُرُورِيَّةً ، كَمَا تَزُولُ الشُّبُهَةُ وَالشُّكُّ عِنْدَ مَجِيءِ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُشْكُّ فِيهِ " .

وقال الإمام ابن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي في " العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية " (ص ٢٦٣-٢٦٤) نقلاً عن ابن تيمية : " فأحضر بعض أكابرهم كتاب الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ للبيهقي ، فَقَالَ : هَذَا فِيهِ تَأْوِيلُ الْوَجْهِ عَنِ السَّلَفِ . فَقُلْتُ : لَعَلَّكَ تَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فَقَالَ : نعم ، قد قَالَ مُجَاهِدٌ وَالشَّافِعِيُّ يَعْنِي : قِبْلَةَ اللَّهِ .

فَقُلْتُ : نعم ، هَذَا صَحِيحٌ عَنِ مُجَاهِدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَهَذَا حَقٌّ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ ، وَمَنْ عَدَّهَا فِي الصِّفَاتِ فَقَدْ غَلَطَ ، كَمَا فَعَلَ طَائِفَةٌ ، فَإِنْ سِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ حَيْثُ قَالَ : ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] ، وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ الْجِهَاتُ ، وَالْوَجْهُ هُوَ الْجِهَةُ ، يُقَالُ : أَيُّ وَجْهِ تُرِيدُ ، أَيُّ : أَيُّ جِهَةٍ ، وَأَنَا أُرِيدُ هَذَا الْوَجْهَ ، أَيُّ : هَذِهِ الْجِهَةُ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلِكُلٍّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] ، وَهَذَا قَالَ : ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، أَيُّ : تَسْتَقْبِلُوا وَتَتَوَجَّهُوا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٧/ ٢٧٤) : " وَقَالَ مَعْدَانُ - الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ : هُوَ مِنَ الْأَبْدَالِ - : سَأَلْتُ الثَّوْرِيَّ (١٦١هـ) عَنْ قَوْلِهِ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، قَالَ : عَلِمُهُ " .

وقال الإمام ابن كثير في " البداية والنهاية (١٠/ ٣٦١) : " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ السَّمَّالِكِ عَنْ حَنْبَلٍ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ !!! " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري " (٦/ ٤٠) : " وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦هـ) الصَّحْحَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَا أَقْرَبُ ، فَإِنَّ الصَّحْحَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَالْقَبُولِ ، قَالَ : وَالْكَرَامُ يوصفون عِنْدَ مَا يَسْأَلُهُمُ السَّائِلُ بِالْبَشْرِ وَحُسْنِ اللَّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ " ، أَيُّ : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ " .

وقال الإمام علي القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٩٢٤/٣): "... وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) أَوَّلَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، أَيَّ : قَصَدَ إِلَيْهَا " .

ونختم هذه المسألة بما قاله الشيخ علي بن مصطفى الطنطاوي في كتابه "تعريف عام بدين الإسلام (ص ٨١-٨٢) ، قال : " لقد نظرت فوجدت أن هذه الآيات على ثلاثة أشكال :

١. آيات وردت على سبيل الإخبار من الله كقوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، فنحن لا نقول : إنه ما استوى ، فنكون قد نفينا ما أثبتته الله ، ولا نقول : إنه استوى على العرش كما يستوي القاعد على الكرسي ، فنكون قد شبّهنا الخالق بالمخلوق ، ولكن نؤمن بأن هذا هو كلام الله ، وأن الله مراداً منه لم نفهم حقيقته وتفصيله ، لأنه لم يبيّن لنا مفصلاً ، ولأنّ العقل البشري - كما قدّمنا - يعجز عن الوصول إلى ذلك بنفسه .

٢. آيات وردت على الأسلوب المعروف عند علماء البلاغة بالمشاكلة ، والمشاكلة هي كقول القائل :

قالوا اقترح لنا شيئاً نجد لك طبخة قلت اطبخوا لي جبّة وقميصاً

وقول أبي تمام في وقعة عمورية ، يردُّ على المنجمين الذين زعموا أنّ النصر لا يجيء إلّا عند نضج التين والعنب :

تَسْعُونَ أَلْفًا كَأَسَادِ الشَّرَى نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ قَبْلَ نَضَجِ التِّينِ وَالْعِنَبِ

والآيات الواردة على هذا الأسلوب كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] فكلمة ﴿نَسُوا﴾ جاءت على المعنى (القاموسي) للنسيان . وهو غياب المعلومات عن الذاكرة ، ولكن كلمة ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ جاءت مشاكلة لها ، ولا يراد منها ذلك المعنى ، لأنّ الله لا ينسى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ، ونقول بعبارة أخرى : أنّ كلمة ﴿نَسُوا﴾ استعملت بالمعنى الذي وضعت له . وكلمة ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] استعملت بغير هذا المعنى . ومثلها قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]

اتَّفَقَ الجميع على أنَّها معيَّة علم لا معيَّة ذات ، لأنَّ صدر الآية ينصُّ على أنَّ الله استوى على العرش

مثلها قوله : ﴿سَنَقْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] ، وقوله : ﴿وَمَكُرُوا وَكَمَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] ،
وقوله : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] .

كلُّ هذه الآيات لا يجوز فهمها بالمعنى القاموسي ، المادي ، بل بمعنى يليق به جلَّ وعلا .

٣. آيات دلَّت على المراد منها آيات أخرى ، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ
وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] . تدلُّ على المراد منها آية : ﴿وَلَا
تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩] . ويفهم منها
أنَّ بسط اليد يراد به الكرم والجود ، ولا يستلزم ذلك ، بل يستحيل أن يكون لله تعالى يدان كأيدي
النَّاس والحيوان ، تعالى الله عن ذلك . وقد جاء في القرآن قوله : ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] ، و
﴿بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبا: ٤٦] . والقرآن ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ [فصلت: ٤٢] ، وليس
للرَّحمة ولا للعذاب ولا للقرآن ، يدان حقيقيَّتان " ...

وفي كتابنا " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ذكرنا من تأويلات السَّلف الصَّالح ما فيه الغُنية
والبرهان على أنَّ السَّلف أوَّلوا العديد من النُّصوص القرآنية والنَّبويَّة ... والتي من شأنها أن تصفع
وتُلجم المُتمسلفة بلجام الحقِّ ... وليس بعد الحقِّ إلَّا الضَّلال .

المبحث الثامن

موقف الخلف من مُتشابه القرآن

النَّاطِرُ فِي مِنْهَجِ الْخَلْفِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ أَنَّ جُمْهُورَهُمْ ذَهَبَ إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَنَقَوْا ذَلِكَ عَنْ السَّلَفِ بِمَنْ فِيهِمُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، بَيْنَمَا ذَهَبَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ إِلَى التَّفْوِيضِ ... مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ يَدَّعُونَ السَّلَفِيَّةَ اعْتَادُوا عَلَى نِسْبَةِ مَقَالَتِهِمُ الْعَقْدِيَّةَ الْبَاطِلَةَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَهُوَ مِمَّا أَلْصَقُوهُ بِهِ بَرِيءٌ ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَسَاكِرَ : " وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَمْ يَزَلْ فِي الْحَنَابِلَةِ طَائِفَةٌ تَغْلُو فِي السُّنَّةِ وَتَدْخُلُ فِيهَا لَا يَعْنِيهَا حُبٌّ لِلْخُفُوفِ فِي الْفِتْنَةِ ، وَلَا عَارٌ عَلَى أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِهِمْ ، وَلَيْسَ يَتَّفِقُ عَلَى ذَلِكَ رَأْيُ جَمِيعِهِمْ ، وَهَذَا قَالَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَاهِينَ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الدَّارِقُطَنِيِّ وَمِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْمُتَسَنِّينَ مَا قَرَأَتْ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمْزَةَ ابْنِ الْخَضِرِ بِدِمَشْقَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو النَجِيبِ عَبْدُ الْغَفَارِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَرْمَوِيُّ قَالَ : ثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ شَاهِينَ يَقُولُ رَجُلَانِ صَالِحَانِ بُلْيَا بِأَصْحَابِ سُوءٍ : جَعَفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ " . انظر : تبين كذب المفتري (ص ١٦٣-١٦٤) .

مَعَ أَنَّ سَادَةَ الْحَنَابِلَةِ نَفَوْا مَا أَلْصَقَهُ الْآثَمُونَ بِهِ ، فَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ ، عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَارِثِ ، التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، رَئِيسَ الْحَنَابِلَةِ بِبَغْدَادٍ (٤١٠هـ) عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ

: " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليفٍ ، والله تعالى خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية ، ولم يجيء في الشريعة ذلك ، فبطل " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٤٥) .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد !!! يصوّر العقيدة الحقّة للإمام أحمد ، وأنّه أنكر على المجسّمة ، وأنّ الجسم هو كلّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كله ، ثمّ حكم ببطلان ذلك كله ...

ونقل الإمام أبو الفضل التميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيير ولا تبدّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨-٣٩)

وبسبب جرأة من يزعمون السلفية في إظهار باطلهم ، فقد اضطرّ العديد من علماء الأمة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصحيحة ، حرصاً منهم على التصحيح والتصويب ، ونشر الحق بين الأمة وخاصة في أمور العقيدة ، ومن ذلك المحضر الذي كتبه جماعة من أئمة الشافعية ، منهم : الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصّه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : يشهد من ثبت اسمه ونسبه ، وصحّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الأئمة الفقهاء ، والأماثل العلماء ، وأهل القرآن والمعدلين الأعيان ، وكتبوا خطوطهم المعروفة ، بعبارتهم المألوفة ، مسارعين إلى أداء الأمانة ، وتوخّوا في ذلك ما تحظره الديانة ، مخافة قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٤٠] ، إنّ جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع ، المتوسمين بالحنبلية ، أظهرُوا بَعْدَادَ من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة ، ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد ، ولا تجوز به قاذح في أصل الشريعة ، ولا معطل ، ونسبوا كلّ من ينزه الباري تعالى وجلّ عن النقائص والآفات ، وينفي عنه الحُدُوث والتشبيهات ، ويقدّسه عن الحُلُول والزوال ، ويعظمه عن التغيّر من حال إلى حال ، وعن حُلُوله في الحوادث ، وحدوث الحوادث فيه

إِلَى الْكُفْرِ وَالطُّغْيَانِ ، وَمَنَافَاةِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ ، وَتَنَاهَا فِي قَذْفِ الْأَيْمَةِ الْمَاضِينَ ، وَثَلَبَ أَهْلَ الْحَقِّ وَعَصَابَةَ الدِّينِ ، وَلَعَنَهُمْ فِي الْجَوَامِعِ وَالْمَشَاهِدِ وَالْمَحَافِلِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالطَّرِيقَاتِ وَالْخُلُوعِ وَالْجَمَاعَاتِ ، ثُمَّ غَرَّهِمُ الطَّمَعُ وَالْإِهْمَالُ ، وَمَدَّهِمْ فِي طُغْيَانِهِمُ الْغِيَّ وَالضَّلَالُ ، إِلَى الطُّغْنِ فَيَمَنْ يَعْتَصِدُ بِهِ أَيْمَةَ الْهُدَى ، وَهُوَ لِلشَّرِيعَةِ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى ، وَجَعَلُوا أَعْمَالَهُ الدِّينِيَّةَ مَعَاصِي دُنْيَا ، وَتَرَقَّوْا مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْقَدَحِ فِي الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ ، وَاتَّفَقَ عَوْدُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَوْحَدِ أَبِي نَصْرِ بْنِ الْأُسْتَاذِ الْإِمَامِ زَيْنِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ (١٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَدَّسَ الْبَارِيَّ عَنِ الْحَوَادِثِ وَالتَّحْدِيدِ ، فَاسْتَجَابَ لَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ ، مِنَ الصُّدُورِ الْفَاضِلِ السَّادَةِ الْأَمْثَلِ ، وَتَمَادَتِ الْحَشَوِيَّةُ فِي ضَلَالَتِهَا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى جَهَالَتِهَا ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيحَ بِأَنَّ الْمَعْبُودَ ذُو قَدَمٍ وَأَضْرَاسٍ ، وَلِهَوَاتٍ وَأَنَامِلٍ ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَيَتَرَدَّدُ عَلَى حِمَارٍ فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ ، بِشَعَرٍ قَطَطٍ ، وَعَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ ، وَفِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَحَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَعَلَّلُوهُ وَدَوَّنُوهُ فِي كِتَابِهِمْ ، وَإِلَى الْعَوَامِ الْقَوَاهِرُ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ لَا تَأْوِيلَ لَهَا ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، وَتَعْتَقِدُ كَمَا وَرَدَ لَفْظُهَا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ كَالرَّعْدِ ، كَصَهِيلِ الْحَيْلِ ، وَيَنْقُمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ، لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ ... " . انظر : تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٣١٠-٣١١) .

قلت : سبحان الله ... أحداث التاريخ تعود كما حدثت في السابق ... فأعمال هذه الشُرذمة القليلة هِيَ عَلَى مِدَارِ التَّارِيخِ ، فَمَا وَجَدُوا فِي زَمَنِ إِلَّا أَفْسَدُوهُ ، وَلَا دَخَلُوا بِلَدٍّ إِلَّا جَعَلُوا أَهْلَهُ شِيعَةً وَأَحْزَابًا ، يَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَسُبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَإِلَّا قُلُوبُ بَرَبِّكَ : مَاذَا أَفَادَتْ هَذِهِ الشُّرْذِمَةُ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ مُذْ وَجَدَتْ ، أَلَسْنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ نَرْجِعُ الْقَهْقَرَى إِلَى الْوَرَى !!! فَبَعْدَ أَنْ كُنَّا نَطَاحُ السَّحَابِ شَمُوحًا وَعِزَّةً وَمَجْدًا ، أَصْبَحْنَا يُضْرَبُ بِنَا الْمَثَلُ فِي الْخُنُوعِ وَالْخُضُوعِ ، وَصَرْنَا فِي وَضْعٍ لَا نُحْسَدُ عَلَيْهِ ... لَقَدْ أَنَهَكُوا أَهْلَ الْعِلْمِ بِالرَّدِّ عَلَى تَرَاهَتِهِمْ وَخَزَعِبَاتِهِمْ وَطَائِمَاتِهِمْ ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تُوجَّهَ جُهُودُهُمْ لِنَصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ عَلَى كُلِّ مَنْ يَكِيدُ لِلْإِسْلَامِ مِنْ خَارِجِ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ

، ولكن أبى هؤلاء إلا أن يُوقِفُوا المسيرة ، وهذا هو دَوْرُهم المرسوم لهم في كل حِقْبة من حِقَب الزَّمان ... ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم ...

وبالبحث والاستقراء ثبت لدينا أن العديد من جهابذة الحنابلة وأساطينهم ذهبوا إلى تأويل المتشابه ، ونقوا عن العديد من علماء السلف تأويل المتشابه ... ومن أقوال أئمة الحنابلة في التأويل :

قال الإمام الشَّيْخُ ، العَلَّامَةُ ، الحَافِظُ ، المُفَسِّرُ ، شَيْخُ الإِسْلَامِ ، مُفَخَّرُ الْعِرَاقِ ، جَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَقِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَقِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، الْقُرَشِيِّ ، التَّيْمِيِّ ، الْبَكْرِيُّ ، الْجُوزِي ، الْبَغْدَادِيُّ ، الْحَنْبَلِيُّ ، الْوَاعِظُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ (٥٩٧هـ) : " وَفِي الْحَدِيثِ التَّسْعِينَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ " ، وَفِي رِوَايَةٍ : " إِذَا ذَهَبَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ . "

أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : " إِذَا بَقِيَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ " ، كَذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ . وَحَدِيثُ النَّزُولِ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُمْ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَجَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ ، وَرِفَاعَةُ الْجُهَنِيِّ ، وَالنَّوَّاسُ بْنُ سَمْعَانَ ، وَأَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ ، وَعَائِشَةُ فِي آخَرِينَ . وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرٍو وَأَنْسَ وَغَيْرِهِمَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَعْرِفَ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ . وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ عَلَيْهِ : الْحَرَكَةُ وَالنُّقْلَةُ وَالتَّغْيِيرُ ، فَيَبْقَى مَا وَرَدَ فِي هَذَا ، فَالْأَنَسُ فِيهِ قَائِلَانِ : أَحَدُهُمَا : السَّائِكُ عَنْ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١٧٩هـ) ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَمْرُهَا بِلَا كَيْفَ ، فَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ عَامَّةِ السَّلَفِ .

وَالثَّانِي : المتأول ، فَهُوَ يَحْمِلُهَا عَلَى مَا تَوَجَّهَ سَعَةُ اللُّغَةِ ، لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ مَا يَتَضَمَّنُهُ النُّزُولُ مِنَ الْحَرَكَةِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، أَي : جَاءَ أَمْرُهُ " . انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٧٩) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد روى حديث النُّزُولِ عشرون صحابياً ، وقد سبق القول أَنَّهُ يستحيل على الله عزَّ وجلَّ الحركة والثقل والتَّغْيِيرُ ، فيبقى النَّاسُ رجلين :

أَحَدُهُمَا : المتأولُّ له بمعنى أَنَّهُ يقرب رحمته ، وقد ذكر أشياء بالنُّزُولِ ، فقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، وَإِنْ كَانَ معدنه بالأرض . وقال تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، ومن لم يعرف كيف نزول الجمل كيف يتكلَّم في تفصيل هذه الجمل ؟

وَالثَّانِي : السَّاكِتُ عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التَّنْزِيهِ . روى أبو عيسى التِّرْمِذِيُّ عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، أَنَّهُمْ قَالُوا : أَمَرُوا هذه الأحاديث بلا كيف .

قلت : والواجب على الخلق اعتقاد التَّنْزِيهِ وامتناع تجويز الثُّقَلِ ، وَأَنَّ النُّزُولَ الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكِنِ ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزُولِ ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفَتِيْشُ عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أَنَّ النَّازِلَ إِلَيْكَ قريب منك ، فاقنع بالقرب ولا تظنَّه كَقُرْبِ الْأَجْسَامِ " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التَّنْزِيهِ (ص ١٩٤-١٩٦) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ... روت خولة بنت حكيم عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " آخِرُ وَطْأَةِ وَطْئِهَا الرَّحْمَنُ بَوَاجٍ " ، وَوَج : واد بالطَّائِفِ ، وهي آخر وقعة أوقعها الله بالمشرِّكين على يد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والوطأة : مأخوذة من القدم ، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وغيره . وقال سفيان بن عيينة في تفسير هذا الحديث : آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطَّائِفِ . وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) : غير ممتنع على أصولنا !!! حمل

هذا الخبر على ظاهره ، وإنَّ ذلك المعنى بالذَّات دون الفعل ، لَأَنَّا حَمَلْنَا !!! قوله : " ينزل " ، " ويضع قدمه في النَّار " على الذَّات .

قلت : وهذا الرَّجُل يُشير بأصوْلهم إلى ما يوجب التَّجسيم والانتقال والحركة ، وهذا مع التَّشبيه بعيدٌ عن اللغة ، ومعرفة التَّوَارِيخ ، وأدلَّة العقول ، وإنَّما اغْتَرَّ بحديث روي عن كعب أنَّه قال : " ووج مقدَّس ، منه عرج الرَّبِّ إلى السَّماء ، ثمَّ قضى خلق الأرض " . وهذا لو صحَّ عن كعب احتمل أن يكون حاكياً عن أهل الكتاب ، وكان يحكي عنهم كثيراً ، ولو قدرناه من قوله كان معناه : أنَّ ذلك المكان آخر ما استوى من الأرض لما خلقت ، ثمَّ عرج الرَّبِّ ، أي : عمد إلى خلق السَّماء ، وهو قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت : ١١] . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٢٢-٢٢٣) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ما أكثر تفاوت النَّاس في الفُهوم ! حتى العلماء يتفاوتون التَّفاوُت الكثير في الأصول والفروع : فترى أقواماً يسمعون أخبار الصِّفَات ، فيحملونها على ما يقتضيه الحسُّ ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السَّماء ، ويتنقل !! وهذا فهم رديء ؛ لأنَّ المتنقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكلَّ ذلك محال على الحقِّ عزَّ وجلَّ " . انظر : صيد الخاطر (ص ٤٨٧) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد وقف أقوام مع الظَّواهر ، فحملوها على مقتضى الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إِنَّ اللَّهَ جِسْم ، تعالى الله عن ذلك ، وهذا مذهب هشام بن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بن منصور ومحمد بن الخليل ويونس بن عبد الرَّحْمَنِ ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قال : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مع الحسِّ أقوام ، قالوا : هو على العرش بذاته على وجه المماسَّة ، فإذا نزل انتقل وتحرك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عليه المساحة والمقدار ، واستدلُّوا على أنَّه على العرش بذاته بقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله إلى سماء الدنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلَّا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله على الأمر الحسي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبهة

الذين حملوا الصفات على مقتضى الحسّ . وَقَدْ ذَكَرْنَا جُمْهُورَ كَلَامِهِمْ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى : ب " منهاج الوصول إلى علم الأصول " ، ... وَإِنَّمَا الصَّوَابُ قِرَاءَةُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا كَلَامٍ فِيهَا ، ... وَالَّذِي أَرَاهُ : السُّكُوتُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَيْضاً ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّ ذَاتَ تَقْبَلِ التَّجْزِي ... " . انظر : تلبس إبليس (ص ٧٨-٨٠ باختصار) .

وتعليقنا على ما قاله الإمام أبو الفرج ابن الجوزي في النصوص السابقة ينتظم في النقاط التالية :

١- أمّا حديث الوطأة ، فهو حديث ضعيف تالف ... قال الشيخ الأرئوط في تخريجه : " إسناده ضعيف كسابقه . وهو في " فضائل الصحابة " للمصنف . دون قوله : " وإن آخر وطأة ... " . وأخرجه دونها أيضاً الحاكم ١٦٤/٣ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، بهذا الإسناد . وزاد : مخزنة . وتحرف فيه اسم الصحابي إلى يعلى بن أمية الثقفي . وأخرجه دونها أيضاً ابن أبي شيبة ٩٧/١٢ ، وابن ماجه (٣٦٦٦) ، والطبراني في " الكبير " ٢٢/ (٧٠٣) ، والرامهرمزي في " الأمثال " (١٤٠) ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (٢٥) ، والبيهقي في " السنن " ١٠/٢٠٢ من طريق عفان ، به . زاد ابن أبي شيبة والطبراني : اللهم إني أحبهما فأحبهما . وزاد البيهقي : مخزنة . وأخرجه الطبراني في " الكبير " (٢٥٨٧) و٢٢/ (٧٠٣) و (٧٠٤) ، والقضاعي (٢٦) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص ٤٦١ من طريق يحيى بن أبي سليم ، عن ابن خثيم ، به . وفي الباب عن خولة بنت حكيم ، سيأتي ٤٠٩/٦ . وعن أبي سعيد الخدري ، عند البزار (١٨٩٢- كشف الأستار) ، وأبي يعلى (١٠٣٢) . وعن الأسود بن خلف ، عند البزار (١٨٩١) ، والحاكم ٢٩٦/٣ ، ولا يصح إسناده واحد منها . قوله : " وإن آخر وطأة وطئها الرحمن بوج " . قال البيهقي في " الأسماء والصفات " : الوطأة المذكورة في هذا الحديث عبارة عن نزول بأسه به . قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي : معناه عند أهل النظر : أن آخر ما وقع الله سبحانه وتعالى بالمشرّكين بالطائف ، وكان آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتل فيها العدو ، ووج واد بالطائف . قال : وكان سفيان بن عيينة يذهب في تأويل هذا الحديث إلى ما ذكرناه ، قال : وهو مثل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف " . انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (٢٩/١٠٤-١٠٥) .

قلتُ : أمّا وقد ثبت ضعف الحديث ، فلا داعي لكل ما قيل فيه من التّأويلات ...

٢- أكّد الإمام ابن الجوزي على أنّه يجب علينا أن نَعْرِفَ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وما يجب له ، وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ، وَمَنْ الْمُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ : الْحَرَكَةُ وَالنَّقْلَةُ وَالتَّغْيِيرُ ، وَأَنَّ النَّاسَ فِيهَا وَرَدٌ مِنْ أَمْرِ التَّنَزُّلِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أحدهما : السَّكَاةُ عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ السَّلَفِينَ : مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (١٧٩هـ) ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَمْرُهَا بِلَا كَيْفَ ، فَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ عَامَّةِ السَّلَفِ . وَالثَّانِي : الْمَتَأَوَّلُ لَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْرُبُ رَحْمَتَهُ ،

وقد ذكر أشياء بالنزول ... فالتأول يحملها على ما توجهه سعة اللغة ، لعلمه بأنَّ ما يتضمَّنه النزول من الحركة مُستَحِيل على الله سُبحانَهُ وتعالى ، وقد قال الإمام أحمد : **﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** [الفجر : ٢٢] ، أي : جاء أمره " .

٣- وضح وبرهن على أنَّ الواجب على الخلق : اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النقلة ، وأنَّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان الساكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلى أسفل ، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً . فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنزول ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التفتيش عنه .
فإن قال : كيف حدث بما لا أفهمه ؟

قلنا : قد علمت أنَّ النازل إليك قريب منك ، فافتنع بالقرب ولا تظنَّه كُرب الأجسام .

٤- ردَّ على المشبهة الذين قالوا : ينزل بذاته إلى السماء ، وينتقل ... فقال : ما أكثر تفاوت النَّاس في الفهوم ! حتى العلماء يتفاوتون التَّفاوُت الكثير في الأصول والفروع : فترى أقواماً يسمعون أخبار الصفات ، فيحملونها على ما يقتضيه الحس ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السماء ، وينتقل ، ويتحرَّك !! وهذا فهمٌ رديءٌ ؛ لأنَّ المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكلُّ ذلك محالٌّ على الحقِّ عزَّ وجلَّ ، وهؤلاء يُشيرون بأصولهم إلى ما يوجب التجسيم والانتقال والحركة ، وهذا مع التشبيه بعيدٌ عن اللغة ، ومعرفة التَّواريخ ، وأدلة العقول ...

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) : " ... وليس هذا القُرب كقرب الخلق المعهود منهم ، كما ظنَّه من ظنَّه من أهل الضلال ، وإنَّما هو قُربٌ ليس يُشبهه قُرب المخلوقين ، كما أنَّ الموصوف به **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى : ١١] ، وهكذا القول في أحاديث النزول إلى سماء الدنيا ، فإنَّه من نوع قُرب الرَّبِّ من داعيه ، وسائليه ، ومستغفريه .

وقال حنبل : سألت أبا عبد الله : ينزل الله إلى سماء الدنيا ؟ قال : نعم . قلت : نزوله بعلمه أو بماذا ؟ قال : اسكت عن هذا ، مالك ولهذا ؟ أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد ، إلا بما جاءت به الآثار ، وجاء به الكتاب ، قال الله : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل : ٧٤] ، ينزل كيف يشاء ، بعلمه وقدرته وعظمته ، أحاط بكل شيء علماً ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأى عنه هرب هارب ، عز وجل .

فلهذا اتفق السلف الصالح على إمرار هذه النصوص كما جاءت من غير زيادة ولا نقص ، وما أشكل فهمه منها ، وقصر العقل عن إدراكه وُكِّلَ إلى عالمه " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب الحنبلي (١١٦/٣-١١٨) .

فالإمام ابن رجب نزه الله تعالى أن يكون نزوله كنزول المخلوقين ، ذلكم النزول الذي لا يكون إلا بحركة وانتقال من مكان إلى مكان ، فنزول الله تعالى نزول يليق بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكل شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ...

ومراد : أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوقين ، بل هو نزول يليق بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكل شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ، وإنما ينتهون إلى ما أخبرهم به عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله . وفي قول أحمد بن حنبل : " أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد " ، تنزيه الله تعالى عن الحد ، وهذا أمر لا يعجب من جعلوا السلف لهم شناعة يضعون عليها ترهاتهم ومصائبهم وطاماتهم ومصائبهم التي شتتوا بها كيان الأمة ، حتى غدت شيعاً وأحزاباً ، يطعن بعضهم بعضاً ، ويكفر بعضهم بعضاً ...

ولا غرو ، فقد قام أشقاهم المدعو محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي بكتابة كتاب سمّاه : " إثبات الحد لله وبأنه قاعد وجالس على العرش " ، وهو بذلك يخالف عقيدة ودين الأمة التي نزهت الله تعالى عن الحد والجسم ، فما قاله هو التجسيم بعينه وشينه ومينه !!!!

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِهْنًا مُحْدُوذٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْحَالِقَ الْمُعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/٧٣) .

وقال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " ومن المتشابه : النُّزول في حديث أحمد ، وَالتَّرمِذي ، وَابن مَاجَه عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، لِيَغْفِرَ لأكْثَرِ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ بَنِي كَلْب " .

وَحَدِيثُ أَحْمَد ، وَمُسلم عَنْ أَبِي سَعِيد ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا كَانَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَنادَى : هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا " .

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو جَرَر : وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ : مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَهُمْ الْمَشَبَّهَةُ تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ ، وَهُمْ الْخَوَارِجُ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَجْرَاهُ عَلَى مَا وَرَدَ ، مُؤْمِنًا بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ ، مَنْزِلًا اللهُ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَهُمْ جُمْهُورُ السَّلَفِ ، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ (سُفْيَانُ الثَّوْرِيِّ ١٦١هـ) ، سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَالْحَمَّادَيْنِ (حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ١٦٧هـ) ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ) ، وَاللَّيْثُ (١٧٥هـ) ، وَغَيْرُهُمْ .

وَمِنْهُمْ : مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . وَمِنْهُمْ : مَنْ أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ ، حَتَّى كَادَ يَخْرُجُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) : وَأَسْلَمَهَا الْإِيمَانُ بِلَا كَيْفٍ ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الْمُرَادِ ، إِلَّا أَنْ يَرَدَ ذَلِكَ عَنِ الصَّادِقِ فَيُصَارَ إِلَيْهِ ، قَالَ : وَمَنْ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ : اتَّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُعَيَّنَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيضُ أَسْلَمَ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَبِمَذْهَبِ السَّلَفِ أَقُولُ وَأَدِينُ اللهُ تَعَالَى بِهِ وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ الْمَوْتَ عَلَيْهِ مَعَ حَسَنِ الْخَاتِمَةِ فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ... وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ : إِنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، كَمَا يَقُولُونَ : كَتَبَ الْأَمِيرُ إِلَى فُلَانٍ ، وَقَطَعَ يَدَ اللَّصِّ ، وَضَرَبَهُ ، وَهُوَ لَمْ يَبَاشِرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، وَهَذَا احْتِجَاجٌ لِلتَّأَكِيدِ ، فَيَقُولُونَ : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَفَعَلَ كَذَا بِنَفْسِهِ ، وَتَقُولُ

الْعَرَبُ : جَاءَ فَلَانُ ، إِذْ جَاءَ كِتَابُهُ أَوْ وَصِيَّتُهُ ، وَيَقُولُونَ : أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، لِمَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْ ، إِذَا كَانَ قَدْ رَضِيَ بِذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٩١] ، والمخاطبون بهذا لم يقتلوه ، لكنهم لما رضوا بذلك ، ووالوا القتل ، نسب الفعل إليهم ، والمعنى هنا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ مَلَكًا بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فينادي بأمره .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ قَوْلَهُ : " يَنْزِلُ " رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ ، لَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ النُّزُولَ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْمَلِكِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ تَعَالَى ، فَإِنْ حَمَلَتْ النُّزُولُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْجِسْمِ ، فَتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ ، فَسَمِيَ ذَلِكَ نَزُولًا عَنْ رُتَبَةٍ إِلَى رُتَبَةٍ ، فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ تَأْوِيلَهُ بِوَجْهَيْنِ : إمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا بِمَعْنَى : أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ ، بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالْدَّاعِينَ ، وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سُلْعَتِهِ ، إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَبَاعَدَةٍ ، وَأَمَكْنُهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعَةٍ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَالْعُطْفُ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يَلْقَاهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّوْبَةِ وَالتَّذَكُّرِ الْبَاطِنِ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وَقَدْ حَكَى ابْنُ فُورِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمُشَايِخِ ضَبَطَ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُفْعُولِ ، أَيِ : يُنْزِلُ مَلَكًا . وَيَقْوِيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمْهَلُ حَتَّى يَمُضِيَ شَطْرَ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا ، يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفَرٍ يَغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : صَحَّحَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ ، قَالَ : وَهَذَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ ، وَيُزِيلُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَالسُّنَّةُ يُفَسِّرُ بَعْضَهَا بَعْضًا ، وَكَذَلِكَ الْآيَاتُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ ، وَاسْتِخْصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتِ الرَّبِّ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ ، وَتَنْزِيهُهَا عَنِ الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ بِالزَّمَانِ . قِيلَ : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ

فَثَبَّتْ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِواءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ " . انظر : أفاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ١٩٨-٢٠٥ باختصار) .

ونخلص من خلال ما سبق إلى أن الإمام الكرمي يرجح مذهب السلف القائم على تفويض الكيف والمعنى في جميع الألفاظ الموهمة للتشبيه ، وأنه به يقول ويدين الله تعالى به ... ثم إنه أورد كلام من أولوا النزول ولم يعقب عليهم ، فقال : وتأويله بوجهين : إمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا بِمَعْنَى : أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ ، بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالْذَّاعِينَ ، وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سَلْعَتِهِ ، إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَبَاعَدَةٍ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعَةٍ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَالْعَطْفُ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يُلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذَكُّرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وقال الإمام شمس الدين ، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ : أَنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، قَالُوا : وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ مَلَكًا بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُنَادِي بِأَمْرٍ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ قَوْلَهُ وَيَنْزِلُ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ النُّزُولَ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَادِ يَكُونُ فِي الْمُعَانِي ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْمَلِكِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَهَبَّهَ تَعَالَى ، فَإِنَّ حُمْلَ النُّزُولِ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى الْجِسْمِ فَتِلْكَ صِفَةُ الْمَلِكِ الْمُبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ سُمِّيَ ذَلِكَ نَزُولًا عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَأْوِيلَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ ، إمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالْذَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سَلْعَتِهِ إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَا بَاعَدَهُ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعِهِ ، وَالْمَعْنَى هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ بِالتَّحَنُّنِ وَالْعَطْفِ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يُلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذَكُّرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ .

وَقَدْ حَكَّى ابْنُ فُورَكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايخِ ضَبَطَ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ يُنْزِلُ مَلَكًا قَالُوا : وَيُقَوِّيه مَا رَوَى النَّسَائِيُّ وَعَزَّيْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : صَحَّحَهُ عَبْدُ الْحَالِقِ . قَالُوا وَهَذَا يَرَفَعُ الْإِشْكَالَ ، وَيُزِيلُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَالسُّنَّةُ يُفَسِّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَكَذَا الْآيَاتُ .

قَالُوا : وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِهِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَحِبُّ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ وَتَنْزِيهِهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَنْبُتْ فَثَبَّتْ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، قَالُوا : فَالنُّزُولُ وَالْإِسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٤٧-٢٤٨) .

فالإمام السَّفَارِينِي الحنبلي ، لم يخرج في تفسيره للنُّزُولِ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأَكَّدَ عَلَى : ١- أَنَّ الْمُرَادَ بِالنُّزُولِ : نَزُولُ أَمْرِهِ تَعَالَى أَوْ الْمَلَكِ يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ ، وَالْعَرَبُ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِسْتِعَارَةِ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالذَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى يُقْبَلُ عَلَى الْعِبَادِ بِالتَّحَنُّنِ وَالْعَطْفِ فِي الثُّلُثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ ، وَيُلْقِي فِي قُلُوبِ الذَّاكِرِينَ وَالْمُتَهَجِّدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرَ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَهُوَ وَقْتُ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ ...

٢- أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى حَمَلِ النُّزُولِ عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَحِبُّ اتِّصَافُهَا بِالْقَدَمِ وَتَنْزِيهِهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَنْبُتْ فَثَبَّتْ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، فَالنُّزُولُ وَالْإِسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ... هذا بعض مما قاله بعض علماء الحنابلة في النُّزُولِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ...

وتالياً بعض مما قاله بعض علماء الحنابلة !!! في الاتيان المضاف إلى الله تعالى ...

قال الإمام أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الطّفري ، (٥١٣هـ) : «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ» [الأنعام : ١٥٨] ، وأنه ليس بالانتقال المشاكل لأفول النجوم ... " . انظر : الواضح في أصول الفقه (٧/٤)

فالإمام ، العلامة ، البحر ، شيخ الحنابلة ، أبو الوفاء بن عقيل بن عبد الله البغدادي ، الحنيلي ، المتكلم ، ينص على وجوب تنزيه الله تعالى عن الحركة والانتقال ... فما رأي من يدعون السلفية !!؟ وقال الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي : " قوله تعالى : «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ» [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل ، وكذلك قوله تعالى : «وَجَاءَ رَبُّكَ» [الفجر : ٢٢] .

قلت : قال القاضي أبو يعلى عن أحمد بن حنبل إنه قال في قوله تعالى : «يَأْتِيَهُمُ» [البقرة : ٢١٠] ، قال : المراد به قدرته وأمره ، قال : وقد بينّه في قوله تعالى : «أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ» [النحل : ٣٣] ، ومثل هذا في القرآن : «وَجَاءَ رَبُّكَ» [الفجر : ٢٢] ، قال : إنما هو قدرته " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ١٤١) .

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي أيضاً : " قال ابن حامد يأتي يوم القيامة إلى المحشر ، لقوله تعالى : «يَأْتِي رَبُّكَ» [الأنعام : ١٥٨] ، وقت نزوله إلى السماء . وقال القاضي أبو يعلى : الآية تشهد لحديث عمر وهي قوله تعالى : «يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ» [البقرة : ٢١٠] .

قلت - ابن الجوزي - : ولا يدري أنّ المعنى : يأتيهم الله بظلل .

قال أبو حامد : ولا يمتنع إمراره على ظاهره ، لأنّه لا بدّ من مشيه وإنتهائه إلى مجلسه لا عن انتقال . قلت : من يقول : يحمل هذا على ظاهره ، كيف يقول بلا انتقال ؟ وإنّا يقول هذا إرضاء للجهال ، وهل المشي إلا انتقال !!؟ " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٤٣) .

وقال الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي أيضاً : " قوله تعالى : «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ» [البقرة : ٢١٠] ، كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا . وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنّه قال : المراد به : قدرته وأمره . قال : وقد بينّه في قوله تعالى : «أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ» [النحل : ٣٣] .

قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: بظلل. والظُّلُّ: جمع ظِلَّةٍ. و﴿الْغَمَامُ﴾: السَّحَابُ الذي لا ماء فيه. قال الضَّحَّاك (١٠٢هـ): في قطع من السَّحَابِ. ومتى يكون مجيء الملائكة؟ فيه قولان: أحدهما: أنَّه يوم القيامة أيضاً، وهو قول الجمهور. والثاني: أنَّه عند الموت، قاله قتادة (١١٨هـ). انظر: زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٧٤-١٧٥).

وكلام ابن الجوزي السابق يدور حول المنهجين الصَّحِيحِينَ لعلماء الأُمَّة في مسألة المتشابه، فقد ذكرنا منهج جمهور السَّلف القائم على الإمساك عن الخوض في المتشابه، ومنهج جمهور الخلف القائم على تفسيرها بمعنى يتواءم ويتلائم مع جلال الله تعالى وعظمته، مع البعد عن كل ما من شأنه أن يُوهم التَّشْبِيه بأي وجه من الوجوه...

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ): "قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٠]، هذا مفعول "يَنْظُرُونَ" وهو استثناء مفرَّغ، أي: ما ينظرون إلَّا إتيان الله. والمعنى: ما ينظرون، يعني التَّاركون الدُّخول في السَّلم. قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن يتعلَّق بآتيهم، والمعنى: يأتيهم أمره أو قدرته، أو عقابه، أو نحو ذلك، أو يكون كنايةً عن الانتقام، إذ الإتيان يمنع إسناذه إلى الله تعالى حقيقةً.

والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنَّه حال، وفي صاحبها وجهان:

أحدهما: هو مفعول يأتيهم، أي: في حال كونهم مستقرِّين في ظُلل، وهذا حقيقة.

والثاني: أنَّه الله تعالى بالمجاز المتقدِّم، أي: أمر الله في حال كونه مستقرّاً في ظلل.

الثالث: أن تكون "في" بمعنى الباء، وهو متعلِّق بالإتيان، أي: إلَّا أن يأتيهم بظلل؛ ومن مجيء "في" بمعنى الباء قوله: خَيْرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ، لأنَّ "خَيْرِينَ" إنَّما يتعدَّى بالباء؛ كقوله: فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ.

الفصل: أن يكون حالاً من "الملائكة" مقدِّماً عليها ويحكى عن أبي، والأصل: إلَّا أن يأتيهم الله والملائكة في ظُلل، ويؤيِّد هذا قراءة عبد الله إياه كذلك، وهذا - أيضاً - يقلُّ المجاز، فإنَّه - والحالة هذه - لم يسند إلى الله تعالى إلَّا الإتيان فقط بالمجاز المتقدِّم.

وقرأ أبي (٣٠هـ) ، وقتادة (١١٨هـ) ، والضحاك (١٠٢هـ) : في ظلال ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها جمع ظل ؛ نحو : صلّ وصلال .

والثاني : أنها جمع ظلة ؛ كقِلة وقِلال ، وخِلة وخِلال ، إلا أن فعالاً لا ينقاس في فُعلة .

قوله تعالى : ﴿مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فيه وجهان :

أحدهما : ٠ سأنه متعلّق بمحذوف ؛ لأنّه صفةٌ لـ ﴿ظُلِّلَ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، التّقدير : ظُلِّلَ كائنةً من الغمام . و ﴿مِنَ﴾ على هذا للتّبعض .

والثاني : أنّه متعلّق بـ ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وهي على هذا لابتداء الغاية ، أي : من ناحية الغمام .

والجمهور على رفع " الملائكة " ؛ عطفاً على اسم " الله " .

وقرأ الحسن وأبو جعفر : بجرّ " الملائكة " وفيه وجهان :

أحدهما : العطف على ﴿ظُلِّلَ﴾ ، أي : إلا أن يأتيهم في ظلّ ، وفي الملائكة .

والثاني : العطف على ﴿الْغَمَامِ﴾ ، أي : من الغمام ومن الملائكة ، فتوصّف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه ، وعلى الحقيقة ، فيكون المعنى يأتيهم أمر الله وآياته ، والملائكة يأتون ليقومون بما أمروا به من الآيات والتّعذيب ، أو غيرهما من أحكام يوم القيامة " . انظر : الباب في علوم الكتاب (٣/ ٤٨٢-٤٨٣) .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي أيضاً : " فإن قيل : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، هل يدلّ على جواز المجيء والغيبة على الله تعالى ؟ فالجواب من وجوه :

الأوّل : أن هذا حكاية عن الكفّار ، واعتقاد الكافر ليس بحجّة .

والثاني : أن هذا مجاوز ، ونظيره قوله تعالى : ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] .

والثالث : قيام الدلائل القاطعة على أن المجيء والغيبة على الله محال ، وأقرّها قول إبراهيم عليه

الصّلاة والسّلام في الرّدّ على عبدة الكواكب : ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام : ٧٦] .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، لا يمكن حمله على إثبات أثر من آثار قُدْرته ؛ لأنَّ على هذا التَّقْدِيرُ يصيرُ هذا عَيْنَ قوله : ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، مَكْرَاً ؛ فوجب حمله على أنَّ المراد مِنْهُ : إتيان الرَّبِّ .

قلنا : الجوابُ الْمُعْتَمَدُ : أنَّ هذا حكاية مذهب الكُفَّار ؛ فلا يَكُونُ حُجَّةً .

وقيل : يأتي ربُّك بلا كَيْفٍ ؛ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ لقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] .

وقال ابن عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ فِيهِمْ بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ ، وقيل : يَأْتِي رَبُّكَ بِالْعَذَابِ .

وقيل : هذا من الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " . انظر : الباب في علوم الكتاب (٥٢٥-٥٢٦) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وذكرت في كتابي " الْبُرْهَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ " عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرْتَ مَذَاهِبَ الْمُتَأَوِّلِينَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ عَدَمُ الْخَوْصِ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، وَتَفْوِيضُ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) : هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفْسَّرُ !!! فَالْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا ، وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ .

وَكَانَ الزُّهْرِيُّ (١٢٤هـ) ، وَمَالِكٌ (١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (١٧٥هـ) ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاقُ (٢٣٨هـ) ، يَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَمْثَلِهَا : أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ .

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨هـ) ، وَنَاهِيكَ بِهِ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، فَقَالَ : وَلَمْ يَكُنْ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَأَرْبَابَ الْمَذَاهِبِ أَئِمَّةُ الدِّينِ ، مِثْلَ : مَالِكٍ (١٧٩هـ) ، وَسُفْيَانَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ) ، وَالشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) ، وَأَحْمَدَ (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاقَ (٢٣٨هـ) ، وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، وَأَبِي حَنِيفَةَ (١٥٠هـ) ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ (١٨٩هـ) ، وَأَبِي يُوسُفَ (١٨٢هـ) ، يَتَكَلَّمُونَ فِي ذَلِكَ ، وَيَنْهَوْنَ أَصْحَابَهُمْ عَنِ الْحَوْضِ فِيهِ ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَسَمِعَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ شَخْصاً يَرَوِي حَدِيثَ النَّزُولِ ، وَيَقُولُ : يَنْزِلُ بِغَيْرِ حَرَكَةٍ وَلَا انْتِقَالٍ ، وَلَا تَغْيِيرٍ حَالٍ ، فَانْكَرَ أَحْمَدُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : قُلْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ كَانَ أَغْيَرَ عَلَى رَبِّهِ مِنْكَ .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) لَمَّا سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّزُولِ : يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ .

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضَ (١٨٧هـ) : إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ : أَنَا أَكْفَرُ بِرَبِّ يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ ، فَقُلْ : أَنَا أُؤْمِنُ بِرَبِّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ لَا يَتَأَوَّلُونَ الصِّفَاتِ الَّتِي مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ ، كَالْمَجِيءِ ، وَالْإِتْيَانِ فِي الظُّلَمِ ، وَالنَّزُولِ ، كَمَا لَا يَتَأَوَّلُونَ غَيْرَهَا مُتَابِعَةً لِلْسَّلَفِ " . انظر : أفاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٦١-٦٣) .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ صَدِيقُ خَانَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَنُوجِيِّ : ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، يَا مُحَمَّدُ كَمَا اقترحوه بقولهم : ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : يَأْتِي أَمْرَ رَبِّكَ بِإِهْلَاكِهِمْ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ حَذْفُ الْمُضَافِ كَثِيراً ، كَقَوْلِهِ : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] ، أَيْ : حُبَّ الْعِجْلِ .

وَقِيلَ : إِتْيَانُ اللَّهِ مَجِيئَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَتَادَةُ (١١٨هـ) ، وَمِقَاتِلٌ ، وَقَالَ : يَأْتِي فِي ظُلَمٍ مِنَ الْغَمَامِ ، وَقِيلَ : كَيْفِيَّةُ الْإِتْيَانِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَجِبُ إِمْرَارُهَا بِلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ " . انظر : فتح البيان في مقاصد القرآن (٤/ ٢٨٣) .

فالإمام القنوجي الحنبلي فسّر الإتيان المضاف إلى الله تعالى كما فسّره أهل الحق من السلف والخلف ، وأنه ذكر في معرض كلامه منهج جمهور السلف القائم على التفويض ، ومنهج جمهور الخلف القائم على التأويل ... من غير نكير ...

وقال الإمام أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (هـ ٧٧٥) : " قوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، أي : جاء أمره وقضاؤه ، قاله الحسن (هـ ١١٠) ، وهو من باب حذف المضاف . وقيل : جاءهم الربُّ بالآيات ، كقوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أي : بظلل . وقيل : جعل مجيء الآيات مجيئاً له ، تفخيماً لشأن تلك الآيات ، كقوله تعالى في الحديث : " يَا أَبَنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تُعِدْنِي ، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعَمْنِي " .

وقيل : زالت الشُّبه ، وارتفعت الشُّكوك ، وصارت المعارف ضرورية ، كما تزول الشُّبه والشُّكوك عند مجيء الشيء الذي كان يشكُّ فيه ، وقيل : وجاء قهر ربِّك ، كما تقول : جاءتنا بنو أمية ، أي : قهرهم .

قال أهل الإشارة : ظهرت قدرته واستوت ، والله - سبحانه وتعالى - لم يوصف بالتحوُّل من مكان إلى مكان ، وأنَّى له التَّحوُّل والانتقال ، ولا مكان ولا أوان ، ولا يجري عليه وقت ولا زمان ؛ لأنَّ في جريان الوقت على الشيء فوات الأوقات ، ومن فاته الشيء ، فهو عاجز " . انظر : الباب في علوم الكتاب (٣٣١ / ٢٠) .

وقال الإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، الحنبلي (هـ ٧٩٥) : " ... وقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، ولم يتأَوَّل الصحابة ولا التابعون شيئاً من ذلك ، ولا أخرجوه عن مدلوله بل روي عنهم ؛ يدلُّ على تقريره والإيمان به وامراره كما جاء ؟

وقد روي عن الإمام أحمد ، أنَّه قال في مجيئه : هو مجيء أمره ، وهذا ممَّا تفرَّد به حنبل عنه . فمن أصحابنا من قال : وهم حنبل فيما روى ، وهو خلاف مذهب المعروف المتواتر عنه ، وكان أبو بكر

الحلّال (٣١١هـ) وصاحبه لا يثبتان بما تفرّد به حنبل ، عن أحمد رواية . ومن متأخريهم من قال : هو رواية عنه ، بتأويل كلّ ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما .

ومنهم من قال : إنّما قال ذلك إلزاماً لمن ناظره في القرآن ، فإنّهم استدّلوا على خلقه بمجيء القرآن ، فقال : إنّما يجيء ثوابه ، كقوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : كما تقولون أنتم في مجيء الله أنّه مجيء أمره ، وهذا أصحّ المسالك في هذا المروي .

وأصحابنا في هذا على ثلاث فرق : فمنهم من يثبت المجيء والإتيان ، ويصرّح بلوازم ذلك في المخلوقات ، وربّما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصحّ أسانيدُها عنه . ومنهم من يتأوّل ذلك على مجيء أمره .

ومنهم من يقرّ ذلك ، ويمرّه كما جاء ، ولا يفسّره ، ويقول : هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه ، وهذا هو الصّحيح عن أحمد ، ومن قبله من السّلف ، وهو قول إسحاق (٢٣٨هـ) وغيره من الأئمّة " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن رجب بن الحسن (٧/٢٢٨-٢٣٠) .

ولنا هنا وقفة قصيرة مع ما جاء في كلام الإمام ابن رجب من قوله : " وكان أبو بكر الحلّال وصاحبه لا يثبتان بما تفرّد به حنبل ، عن أحمد رواية " ، فأقول : موقف الإمام الحلّال القاضي بعدم إثبات شيء ممّا تفرّد به حنبل عن أحمد لا يقدّم ولا يؤخّر ، لأنّ ردّ الرواية في حالة الانفراد لا يكون على الإطلاق ... فإذا صدر التّفرد عن متّهم أو ضعيف جاز الردّ ، وهذا لا ينطبق على حنبل ، لأنّه كان ثقة ثبّتا ، كما قال عنه الإمام الخطيب البغدادي . انظر : تاريخ بغداد (٩/٢١٧) .

وقال الإمام ابن الجوزي في ترجمة حنبل : " وكان ثقة ثبّتا صدوقاً " . انظر : المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٢/٢٥٦) .

يضاف لذلك أنّ الإمام ابن كثير روى ما قاله أحمد وهو من رواية حنبل ، ولم يعقب عليه ... قال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) ، عَنِ الْحَاكِمِ (٤٠٥هـ) ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ السَّمَاكِ (٣٤٤هـ) ، عَنْ حَنْبَلٍ (٢٧٣هـ) ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ " . انظر : البداية والنهاية (١٤/٣٨٦) .

ثُمَّ إِنَّ الْخَلَّالَ عَلَى الْمَشْرَبِ الَّذِي يَنْتَسِبُ مَجَرَّدَ انْتِسَابٍ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ ، فَهُوَ مَنْ يَصَحِّحُ مَسْأَلَةَ إِقْعَادِ اللَّهِ لِرَسُولِهِ إِلَى جَوَارِهِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَدْ رَوَى عَشْرَاتِ الرِّوَايَاتِ فِي كِتَابِهِ " السُّنَّةَ " فِي تَكْفِيرِ الإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ ، لِأَنَّهُ أَنْكَرَ مَسْأَلَةَ الإِقْعَادِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الْخَلَّالُ فَضِيلَةً لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... كَمَا أَنَّ حَنْبَلًا لَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنَ الإِمَامِ أَحْمَدَ ، فَهُوَ ابْنُ عَمِّهِ ، وَهُوَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ اسْتَمْعَعُوا الْمُسْنَدَ مِنْ أَحْمَدَ ، وَهُمْ : عَبْدُ اللَّهِ وَصَالِحُ ابْنَيْ أَحْمَدَ ، وَحَنْبَلٌ ، ثُمَّ إِنَّ مَضْمُونِ الرِّوَايَةِ يَتَوَافَقُ مَعَ الْعَقِيدَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الإِمَامُ أَحْمَدَ ، فَقَدْ نَقَلَ الإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ التَّيْمِيُّ الْحَنْبَلِيُّ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : " وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَلْحَقُهُ تَغْيِيرٌ وَلَا تَبَدُّلٌ ، وَلَا تَلْحَقُهُ الْحُدُودُ قَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ وَلَا بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ " . انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨-٣٩) .

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : " وَكَانَ أَحْمَدُ لَا يَقُولُ بِالْجِهَةِ لِلْبَارِي " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ١٣٥) .

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ : " عَقِيدَةُ إِمَامِ السُّنَّةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ جَنَّاتِ الْمَعَارِفِ مَتَقَلَّبَةً وَمَأْوَاهُ ، وَأَفَاضَ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ مِنْ سَوَابِغِ امْتِنَانِهِ ، وَبَوَّاهُ الْفَرْدُوسَ الْأَعْلَى مِنْ جَنَانِهِ ، مُوَافَقَةً لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْمُبَالِغَةِ التَّامَّةِ فِي تَنْزِيهِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِلُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، مِنَ الْجِهَةِ ، وَالْجَسَمِيَّةِ ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ سَائِرِ سِمَاتِ النَّقْصِ ، بَلْ وَعَنْ كُلِّ وَصْفٍ لَيْسَ فِيهِ كَمَالٌ مُطْلَقٌ ، وَمَا اشْتَهَرَ بَيْنَ جَهْلَةِ الْمُنْسَوِبِينَ إِلَى هَذَا الإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَنَّهُ قَائِلٌ بِشَيْءٍ مِنَ الْجِهَةِ أَوْ نَحْوِهَا ، فَكَذَبَ وَهَيْتَانِ وَافْتَرَأَ عَلَيْهِ " . انظر : الفتاوى الحديشية (ص ٢٧٠-٢٧١) .

وَأَخِيرًا فَإِنَّ الرِّوَايَةَ احْتَجَّ بِهَا مِنَ الْحَنَابِلَةِ : ابْنُ عَقِيلٍ (٥١٣هـ) ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى ، وَابْنُ الزَّاغُونِي ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَغَيْرُهُمْ ، ... وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ فِي ، وَرَدَّهَا كَعَادَتِهِ . انظر : مجموع الفتاوى (٤٠٠/٥) .

وَقَالَ الإِمَامُ زَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ رَجَبٍ بْنُ الْحَسَنِ ، السَّلَامِيُّ ، الْبَغْدَادِيُّ ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ ، الْحَنْبَلِيُّ أَيْضًا : " وَمِنْ جَمَلَةِ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي نُؤْمِنُ بِهَا ، وَتُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ عَنْهُمْ : قَوْلُهُ

تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢] ، ونحو ذلك مما دلَّ على إتيانه ومجيئه يوم القيامة ، وقد نصَّ على ذلك أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، وغيرهما .

وعندهما : أنَّ ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره . وكذلك قاله الفضيل بن عياض وغيره من مشايخ الصُّوفِيَّة أهل المعرفة .

وقد ذكر حرب الكرماني أنَّه أدرك على هذا القول كلَّ من أخذ عنه العلم في البلدان ، سمَّى منهم : أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، والحميدي (٢١٩هـ) ، وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ) .

وكذلك ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه المسمَّى بـ " الإبانة " ، وهو من أجلِّ كتبه ، وعليه يعتمد العلماء وينقلون منه ، كالبيهقي (٤٥٨هـ) ، وأبي عثمان الصَّابوني (٤٤٩هـ) ، وأبي القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ) ، وغيرهم ، وقد شرحه القاضي أبو بكر ابن الباقلاني (٤٠٣هـ) ... " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب (٧/ ٢٣٦) .

وقال أيضاً : " ... وقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأَوَّل الصَّحابة ولا التَّابِعُونَ شيئاً من ذلك ، ولا أخرجه عن مدلوله . بل رُوي عنهم ما يدلُّ على تقريره والإيمان به وإمراره كما جاء . وقد رُوي عن الإمام أحمد ، أنَّه قال في مجيئه : هو مجيء أمره ، وهذا مما تفرَّد به حنبلٌ عنه .

فمن أصحابنا من قال : وهم حنبلٌ فيما روى ، وهو خلافُ مذهبه المعروف المتواتر عنه . وكان أبو بكر الخلالٌ وصاحبه لا يثبتان بما تفرَّد به حنبلٌ ، عن أحمد روايةً . ومن متأخريهم من قال : هو روايةٌ عنه ، بتأويل كلِّ ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما . ومنهم من قال : إنَّما قال ذلك إلزاماً لمن ناظره في القرآن ، فإنهم استدلُّوا على خلقه بمجيء القرآن ، فقال : إنَّما يجيء ثوابه ، كقوله : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : كما تقولون أنتم في مجيء الله أنَّه مجيء أمر ، وهذا أصحُّ المسالك في هذا المروي .

وأصحابنا في هذا على ثلاث فرق :

فمنهم من يثبت المجيء والإتيان ، ويصرِّحُ بلوازم ذلك في المخلوقات . وربَّما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصحُّ أسانيدُها عنه .

ومنهم من يتأول ذلك على مجيء أمره .

ومنهم من يقرُّ ذلك ، ويُمرِّه كما جاء ، ولا يفسِّره ، ويقول : هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه . وهذا هو الصحيح عن أحمد ، ومن قبله من السلف ، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة " . انظر : روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) (٢/ ٥٧٤-٥٧٥) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " ... وَقَالَ الطَّيْبِيُّ (٧٤٣هـ) : اعْلَمْ أَنَّ لِلنَّاسِ فِيمَا جَاءَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فِيمَا يَشْبَهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ تَفْصِيلاً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ ، وَقِسْمٌ لَا يَقْبَلُهُ ، بَلْ عِلْمُهُ مُحْتَصَصٌ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقْفُونَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٧] ، كَالنَّفْسِ فِي قَوْلِهِ : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة : ١١٦] ، وَالْمَجِيءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَتَأْوِيلُ فَوَاتِحِ السُّورِ مِثْلُ : ﴿الْم﴾ [البقرة : ١] ، وَ﴿حَم﴾ [غافر : ١] ، مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ .

وذكر الشيخ السهروردي (٦٣٢هـ) في كتاب العقائد : أخبر الله تعالى أنه استوى على العرش ، وأخبر رسوله بالنزول ، وغير ذلك مما جاء في : اليد ، والقدم ، والتعجب ، فكل ما ورد من هذا القبيل دلائل التوحيد ، فلا يتصرف فيه بتشبيه ولا تعطيل ، فلو لا إخبار الله تعالى وإخبار رسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى وتلاشى دونه عقل العقلاء ولب الألباء .

قال الطيبي (٧٤٣هـ) : هَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَبِهِ يَقُولُ السَّلَفُ الصَّالِحُ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّأْوِيلِ شَرْطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَلَالِهِ وَتَنْزِيهِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ ، وَمَا لَا تَعْظِيمَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ الْخَوْصُ فِيهِ ، فَكَيْفَ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ ، أَنْتَهَى .

وهو كلام في غاية التحقيق ، إلا أن ترك التأويل مطلقاً ، وتفويض العلم إلى الله أسلم " . انظر : أفاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ١٦١-١٦٢) .

وقال أيضاً : " وَمِنْ الْمُتَشَابِهِ : الْمَجِيءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَقَوْلُهُ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] . فمذهب السلف في هذا وأمثاله : السكوت عن الخوض في معناه ، وتفويض علمه إلى الله تعالى ، كما مرَّت الإشارة إليه أول الكتاب ، ومذهب أهل التأويل ،

قَالُوا: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أَي: أَمْرُهُ وَبَأْسُهُ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مَجِيئاً لَهُ تَعَالَى، عَلَى سَبِيلِ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، لِأَنَّ الْإِتْيَانَ حَقِيقَةٌ هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَيْزٍ إِلَى حَيْزٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعَالَى عِنْدَ الْجُمُهورِ، أَوِ الْمُرَادُ: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَبَأْسِهِ، فَحَذَفَ الْمَاتِي بِهِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِمَا عَلَيْهِمَ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْوَعِيدِ، لَانْقِسَامِ خَوَاطِرِهِمْ وَذَهَابِ فِكْرِهِمْ فِي كُلِّ وَجْهِ، أَوِ الْمَاتِي بِهِ مَذْكُورٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وَ"فِي" بِمَعْنَى "الْبَاءُ"، وَقِيلَ، الْمُرَادُ بِذَلِكَ: غَايَةُ الْهَيْبَةِ وَنَهَايَةُ الْفَرْعِ، لَشِدَّةِ مَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالِاتِّفَاتِ إِلَى الْعَيْبَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَاعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩]، لِلإِذْنِ بِأَنَّ سُوءَ صَنِيعِهِمْ مُوجِبٌ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهُمْ، وَتَرَكَ الْخُطَابَ مَعَهُمْ، وَإِيرَادَ الْإِنْتِظَارَ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهُمْ لَانْهَاكِهِمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعُقُوبَةِ، كَأَنَّهُمْ طَالِبُونَ لَهَا مَتَرَقِبُونَ لَوُقُوعِهَا. وَقَالَ مُسْلِمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ: "غُرَائِبُ الْأُصُولِ"، حَدِيثَ تَجَلَّى اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَجِيئِهِ فِي الظُّلُلِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُغَيِّرُ أَبْصَارَ خَلْقِهِ حَتَّى يَرَوْهُ كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ عَنْ عَظَمَتِهِ، وَلَا مُتَنَقِّلٍ عَنْ مُلْكِهِ، كَذَلِكَ جَاءَ مَعْنَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجْشُونِ (٢١٢هـ)، قَالَ: فَكُلُّ حَدِيثٍ جَاءَ فِي التَّنْقِيلِ وَالرُّوْيَةِ فِي الْمَحْشَرِ، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ تَعَالَى يُغَيِّرُ أَبْصَارَ خَلْقِهِ فَيَرُونَهُ نَازِلًا وَمَتَجَلِّيًا، وَيُنَاجِي خَلْقَهُ وَيُخَاطِبُهُمْ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ عَنْ عَظَمَتِهِ، وَلَا مُتَنَقِّلٍ عَنْ مُلْكِهِ؟ انْتَهَى. وَهُوَ تَأْوِيلٌ حَسَنٌ يَطَّرَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ". انظر: أَقَاوِيلُ الثَّقَاتِ فِي تَأْوِيلِ الْأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ وَالآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ وَالْمُشْتَبِهَاتِ (ص ١٩٧-١٩٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ الْعَاصِمِيُّ الْقَحْطَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ النَّجْدِيُّ (١٣٩٢هـ): "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، هُوَ مِنْ مَجَازِ اللَّغَةِ، تَقْدِيرُهُ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ". انظر: حَاشِيَةُ مَقْدَمَةِ التَّفْسِيرِ (المَقْدَمَةُ وَالْحَاشِيَةُ كِلَاهُمَا لِلشَّيْخِ ابْنِ قَاسِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ) (١/ ٨٣).

وَلِهَذَا وَغَيْرِهِ الْكَثِيرِ رَأَيْنَا الْإِمَامَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ الْحَنْبَلِيَّ يَشْنَعُ عَلَى مَنْ مَنَعُوا التَّأْوِيلَ، فَيَقُولُ: "وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ السَّلَفَ مَا اسْتَعْمَلُوا التَّأْوِيلَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ سَيِّدِ الْكُونِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدَّمَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَضُوءَهُ، فَقَالَ: "مَنْ فَعَلَ هَذَا" فَقَالَ: قُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ... جَاءَ فِي هَامِشٍ مُسْنَدِ أَحْمَدَ: إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، رَجَالُهُ

ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق . زهير أبو خيثمة : هو ابن معاوية . وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ٤٩٤ / ١ من طريقين عن زهير أبي خيثمة ، بهذا الإسناد . وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبير ، به . وسيأتي برقم (٢٨٧٩) و (٣٠٣٢) و (٣١٠٢) ، وانظر (١٨٤٠) و (٢٤٢٢) و (٣٠٢٢) و (٣٠٦٠) . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي: المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمى بـحراً ، وترجمان القرآن ، والله تعالى أعلم .

فلا يخلو إمّا أن يكون الرّسول أراد أن يدعو له أو عليه ، فلا بدّ أن تقول : أراد الدّعاء له لا دعاءً عليه ، ولو كان التّأويل محظوراً لكان هذا دعاءً عليه لا له .

ثمّ أقول : لا يخلو إمّا أن تقول : إنّ دعاء الرّسول ليس مُستجاباً فليس بصحيح ، وإن قلت : إنّهُ مُستجاب ، فقد تركت مذهبك ، وبطل قولك : إنّهم ما كانوا يقولون بالتّأويل " . انظر : كتاب المجالس (ص/١٣) .

وعن الهرولة المضافة إلى الله تعالى ، ذكر بعض علماء الحنابلة بأنّ المقصود بها الإسراع بالطّاعة ... قال الإمام ابن البنا الحنبلي (٤٧١هـ) : " قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ) : ... ومعناه عندنا : من تقرّب بالطّاعة وأتاني بها ، أتيته بالثّواب أسرع من إتيائه ، فكُنّي عن ذلك بالمشي وبالهرولة ، كما قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾ [سبأ : ٣٨] ، والسّعي : الإسراع في المشي ، وليس يريد أنّهم مشوا ، وإنّما أسرعوا بنيّاتهم وأعمالهم " . انظر : المختار في أصول السنة (ص١٦١) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) : " والتّقرب والهرولة توسّع في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿سَعَوْا فِي آيَاتِنَا﴾ [الحج : ٥١] ، ولا يُراد به المشي " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٣٣) .

وقال أيضاً : " قوله : " ومن أتاني يمشي ؟ أتيته هرولة " ، فقالوا : ليس المراد به دنو الاقتراب ، وإنّما المراد قرب المنزل والحظ " . انظر : صيد الخاطر (ص١٣٢) .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) : " وَقَوْلِهِ : " يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا مَعَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " . وَمَنْ فَهِمَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ تَشْبِيهًا أَوْ حُلُولًا أَوْ اتِّحَادًا ، فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ جَهْلِهِ

، وَسُوءَ فَهْمِهِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَسَبَّحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " . انظر : جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم (١٣١/١-١٣٢) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " قَوْلُهُ : " وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي ، أَتَيْتُهُ هَرُولَةً " ، فَقَالُوا : لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ ذَنُوبُ الدَّاتِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ قُرْبُ الْمَنْزِلِ وَالْحُظْ " . انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٢٢١) .

بَعْضُ مَنْ تَأْوِيلَاتٍ مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ

إِنَّ الْغَرِيبَ فِي أَمْرِ هَؤُلَاءِ الزَّاعِمِينَ وَالْمُدَّعِينَ لِلْسَّلَفِيَّةِ : أَنَّهُمْ مَلَأُوا الدُّنْيَا صِيَاحاً وَضَجِيجاً بِأَنَّ " التَّأْوِيلَ تَعْطِيلٌ " ، مَعَ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا الْعَدِيدَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَمْ يَسْعَهُمْ إِلَّا تَأْوِيلُهَا ... فَقَدْ أَوَّلُوا الْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَنُفِثَ وَجْهُهُ﴾ [البقرة: ١١٥] ، وَأَوَّلُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩] ، وَأَوَّلُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أََعْمَاهُمْ كَسْرَابٌ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾ [النور: ٣٩] ... وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالظَّاهِرِ كَعَادَتِهِمْ ، وَهُمْ فِيهِ مُتَقَلِّبُونَ مُتَنَاقِضُونَ ، وَعَلَيْهِمْ يَنْطَبِقُ قَوْلُ الْقَائِلِ :

يَوْمًا يَمَانِيًّا إِذَا مَا لَاقَى ذَا يَمَنِ وَإِنْ يَلَاقِي مُعَدِّيًّا فَعَدْنَانِي

وَلَوْ اسْتَعْرَضْنَا كُتُبَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ... لَرَأَيْنَا عَشْرَاتِ بِلِ مِائَاتِ التَّأْوِيلَاتِ ... وَمِنْ ذَلِكَ :

قال الإمام ابن تيمية : " وَفِي الْقُرْآنِ ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِرُؤْيَيْتِهِ وَسَمْعِهِ إِثْبَاتُ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ هَلْ ذَلِكَ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ ؟ فَيُثَبِّتُ عَلَى الْحَسَنَاتِ ، وَيُعَاقِبُ عَلَى السَّيِّئَاتِ " . انظر : مجموع الفتاوى (١٢٧/٥) .

فابن تيمية هنا يؤول السَّمْعَ بِالْعِلْمِ ...

وقال الإمام ابن تيمية : " ... ﴿وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى : وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ . وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ تُفَسِّرُ " الْقُرْبَ " فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ بِالْعِلْمِ ؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ دُعَاءَ الدَّاعِي حَصَلَ

مَقْصُودُهُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَقُولَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَدْ قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْخَلَفِ ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ قَرِيبَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ... وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُوسَّوسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنْ فَكَيْفَ بِحَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو الطلمنكي ، قَالَ : وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ : «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» [ق: ١٦] ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالِدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوَسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» [ق: ١٦] ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَاسَتِهِ ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَحَبْلِ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوسَّوسُ بِهِ النَّفْسُ . وَيَلْزَمُ الْمُلْحَدُ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُحَالِطًا لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ وَأَنْ لَا يُجَرِّدَ الْإِنْسَانَ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يَقُولَ : خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بِزَعْمِهِ دَاخِلُ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَخَارِجُهُ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ مُتَزَجٌّ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ ... وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَخْضَرُهُ الْمَوْتُ «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تَبْصُرُونَ» [الواقعة: ٨٥] ، أَيِ : بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ ، وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : «تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ» [الأنعام: ٦١] ، وَقَالَ تَعَالَى : «قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ» [السجدة: ١١] . قُلْتُ : وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِثْلَ الثَّعَلْبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرَهُمَا فِي قَوْلِهِ : «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» [ق: ١٦] ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ : «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ» [الواقعة: ٨٥] ، فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوْلَيْنِ : إِنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٠٠/٥) - (٥٠١) .

وفيا سبق رأينا ابن تيمية يؤول قرب الله من العباد بالعلم ...

ونقل ابن تيمية تأويل الإمام أحمد بن حنبل لمجئ البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان ... بمجئ ثوابهما ... مقرأ له من غير تعقيب ... فقد نقل ابن تيمية عن حنبل أنه نقل عن أحمد بن حنبل في " المِحْنَةِ " أَنَّهُمْ لَمَّا احْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَحْيِ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ

غَيَاتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍّ " ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إِتْيَانُ الْقُرْآنِ وَجِيئُهُ . وَقَالُوا لَهُ : لَا يُوصَفُ بِالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ إِلَّا مَخْلُوقٌ ؛ فَعَارَضَهُمْ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ : - وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ السَّنَةِ - فَسَرُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَجِيءُ ثَوَابِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ مَجِيءِ الْأَعْمَالِ فِي الْقَبْرِ وَفِي الْقِيَامَةِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ . وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اقْرَءُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا يَجِيئَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَيَاتَانِ أَوْ غَمَامَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍّ يُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا " ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ : فَلَمَّا أَمَرَ بِقِرَاءَتِهِمَا وَذَكَرَ مَجِيئَهُمَا يُحَاجَّانِ عَنْ الْقَارِي : عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قِرَاءَةَ الْقَارِي لهُمَا وَهُوَ عَمَلُهُ وَأَخْبَرَ بِمَجِيءِ عَمَلِهِ الَّذِي هُوَ التَّلَاوَةُ لهُمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا كَمَا أَخْبَرَ بِمَجِيءِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨-٣٩٩) .

وقال الإمام ابن تيمية : " فَقَوْلُ مَنْ قَالَ : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] : هَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَلَامٌ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ مِنْ مَعَانِي كَوْنِهِ نُورَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ هَادِيًا لَهُمْ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩١) .

وقال الشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ) : " وذهب بعض النَّاسِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْقَدْسِيِّ : " أَتَيْتُهُ هَرُولَةً " يُرَادُ بِهِ : سُرْعَةُ قَبُولِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِقْبَالِهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ ، الْمُتَوَجِّهِ بِقَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ ، وَأَنَّ مَجَازَةَ اللَّهِ لِلْعَامِلِ لَهُ أَكْمَلُ مِنْ عَمَلِ الْعَامِلِ . وَعَلَّلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، قَالَ : " وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي " ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُتَقَرِّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، الطَّالِبَ لِلْوَصُولِ إِلَيْهِ ، لَا يَتَقَرَّبُ وَيَطْلُبُ الْوَصُولَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَشْيِ فَقَطْ ، بَلْ تَارَةً يَكُونُ بِالْمَشْيِ كَالسَّيْرِ إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَمَشَاعِرِ الْحَجِّ ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَنَحْوِهَا . وَتَارَةً بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَنَحْوِهَا . وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ " ، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَطَلَبُ الْوَصُولِ إِلَيْهِ وَالْعَبْدُ مُضْطَجِعٌ عَلَى جَنْبِهِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١] ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ : " صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ " . قَالَ : فَإِذَا

كان كذلك ، صار المراد بالحديث : بيان مجازة الله تعالى العبد على عمله ، وأنَّ من صدق في الإقبال على ربِّه وإن كان بطيئاً ، جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل ، وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعيَّة المفهومة من سياقه " . انظر : القواعد المثلل في صفات الله وأسمائه الحسنی (ص ٧١) .

وقال الشَّيْخ مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " أتيت هرولة " ، أي : صبيْتُ عليه الرَّحمة ، وسبقته بها ، ولم أحوجه إلى المشي الكثير في الوصول إلى المقصود " . انظر : شرح رياض الصالحين (٣/ ٣٠٥) .

فالشَّيْخ ابن عثيمين هنا ترك منهجه ومذهبه ومال إلى التَّأويل الذي سمَّاه فيما سبق تعطيلًا وتخريفًا ...

وقال الشَّيْخ صالح بن عبد العزيز آل الشَّيْخ : " ... ولهذا من أهل العلم من قال يمكن أن يقال في قوله : " ومن أتاني يمشي أتيت هرولة " : أنه يمكن أن يقال : إنَّه من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي أتيت بثواب ورحمة سريعين " . انظر : شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٤٣) .

وكفعل الشَّيْخ ابن عثيمين فعل الشَّيْخ صالح بن عبد العزيز آل الشَّيْخ ، فقد مال إلى التَّأويل في هذه المسألة ، وهو خروج عن المذهب والمنهج حيث لا مناص من التَّأويل ...

وقال الشَّيْخ عبد الله بن مُحَمَّد الغنيمان (معاصر) : " وقوله : " وإن أتاني يمشي أتيت هرولة " : الهرولة : السَّرعَة في المشي ، بين المشي والعدو ، وهو تمثيلٌ لكرم الله وجوده على عبده !!! وأنَّه إذا أقبل إليه ، فهو - سبحانه - أسرع إقبالاً وتفضُّلاً على عبده ، من غير مقابل يناله من العبد ، بل هو الغنيُّ بذاته عن كلِّ ما سواه ، وكلُّ ما سواه فقيرٌ إليه ، ويؤخذ من الحديث : عظم فضل الله وكرمه ، وعظم فضل الذِّكر " . انظر : شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٢٠) .

فكصنيع صاحبيه السَّابِقين صنع الشَّيْخ عبد الله بن مُحَمَّد الغنيمان ، فذهب إلى التَّأويل في هذا الحديث الذي لا يسعه معه إلَّا التَّأويل ...

وقال الشَّيْخ عبد الله بن عبد الرَّحمن الجبرين : " معنى الهرولة والتَّردُّد الواردين في حديث : "وما تردَّدت في شيء مثل تردُّدي في قبض روح عبدي ... " : السُّؤال : ما معنى الهرولة والتَّردُّد الواردان

في حديث : " وما ترددت في شيء مثل ترددي في قبض روح عبدي ... " ؟ الجواب : الصَّحيح أنَّ الهرولة هنا بمعنى قُرب الرَّبِّ تعالى إلى عبده بثوابه ، فالقُرب معنوي ، العبد لا يتجاوز مكانه ، وإنَّما تقربَّاته بالأعمال ، فقرب الرَّبِّ إليه ، وهرولته - يعني : إسرعه - إنَّما هو بالأعمال ، بكثرة الثَّواب ، فلا يقال : إنَّ الهرولة صفة من صفات الله في هذا الحديث ، إنَّما ذكرها على وجه المبالغة في كثرة الثَّواب ، قال : " من تقربَّ إليَّ شبراً ، تقربَّت إليه ذراعاً " ، العبد ما يتقربَّ شبراً ، يعني : هو مكانه ، ولكن تقربَّ بالأعمال ، " من تقربَّ إليَّ ذراعاً " ، العبد لا يتزحزح عن مكانه ، ولكن تقربَّ بالأعمال " من أتاني يمشي " ، العبد لا يتجاوز مكانه بهذا المشي ، المراد بالمشي هنا مواصلة الأعمال الصَّالحة ، يعني : كثرة الأعمال الصَّالحة ، وعبرَ عن ذلك بالمشي . إذاً : هذا الحديث إنَّما فيه المماثلة ، فقُرب العبد بالأعمال ، وقُرب الرَّبِّ بالثَّواب ، وكذلك المشي والهرولة " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١٨٢ / ٣) .

فالشَّيخ ابن جبرين هنا يؤوِّل التَّقَرُّب والهرولة المضافين إلى الله تعالى ، وهو بهذا يفارق منهجه القاضي بإمرار التشابه على ظاهر معناه ...

فالتَّأويل منهج لا ينكره إلا متعلِّم ... طوَّعت له عصبيَّته لمنهجه الأعوج إلى ردِّ العديد العديد من التَّأويلات التي رويت عن السَّلف الصَّالح ...

فليس غريباً أن يُنكر مدَّعو السَّلفيَّة العديد من تأويلات السَّلف الصَّحيحة والمنسجمة مع المسلَّات العقديَّة واللغويَّة ، لأنَّ الإقرار بها يعني هدم كيانهم وبنيانهم الذي بنوا ... وتالياً بعض الأمثلة على ردِّهم ومخالفتهم لبعض تأويلات السَّلف الصَّالح ...

قال التَّرمذي : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الْحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَى عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ... وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ ذَلَّيْتُمْ بِحَبْلِ إِلَى الْأَرْضِ السُّفْلَى لَهَبَطَ عَلَى اللَّهِ ، ثُمَّ قرَأَ : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ» [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَيُرْوَى عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ . عِلْمُ اللَّهِ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ " . انظر : سنن الترمذي (٢٥٦/٥) - (٢٥٧) .

فقد أنكر ابن تيمية تأويل الترمذي السابق ، وقال : " ... وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُهُ بِالْعِلْمِ تَأْوِيلٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ مِنْ جِنْسِ تَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّةِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٧٤/٦) .

ومثال آخر : قال الترمذي : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شَبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : سنن الترمذي (٤٧٣/٥) .

قال المتسلف أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " قَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَيَسْتَحِيلُ إِرَادَةُ ظَاهِرِهِ ، وَمَعْنَاهُ : مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِطَاعَتِي تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِي وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ أَوْ إِنْ زَادَ زِدْتُ فَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي وَأَسْرَعَ فِي طَاعَتِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً ، أَيِ : صَبَبْتُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ وَسَبَقْتُهُ بِهَا وَلَمْ أُحِجْهُ إِلَى الْمَشْيِ الْكَثِيرِ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْصُودِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ جَزَاءَهُ يَكُونُ تَضْعِيفُهُ عَلَى حَسَبِ تَقَرُّبِهِ . انْتَهَى

وكذا قال الطَّبَّي والحافظ والعيني وابن بطَّال وابن التَّيْن وصاحبُ المَشَارِقِ والرَّاعِبُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ الْعُلَمَاءِ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَيُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا يَعْنِي بِالْمُعْفَرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْخٌ " وَكَذَا فَسَّرَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا عَرَفْتَ .

قُلْتُ - المباركفوري - : لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ " . انظر : تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (١٠/٤٧) .

مع العلم أن جمهور أهل العلم عمدوا إلى تأويل الهرولة المضافة إلى الله تعالى ، ومنهم بعض المتسلفه - كما مرَّ آنفاً - ... قال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) في كلامه عن الهرولة والقرب المضافين إلى الله تعالى : " وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : مَنْ أَتَانِي مُسْرِعًا بِالطَّاعَةِ ، أَتَيْتُهُ بِالثَّوَابِ أَسْرَعَ مِنْ إِتْيَانِهِ ، فَكُنْتُ عَنْ ذَلِكَ بِالمُشِيِّ وَبِالهَرُولَةِ . كَمَا يُقَالُ : فَلَانٌ مُوَضَّعٌ فِي الضَّلَالِ ، وَالْإِيضَاعُ : سَيْرٌ سَرِيعٌ ، لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَسِيرُ ذَلِكَ السَّيْرَ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ يُسْرِعُ إِلَى الضَّلَالِ ، فَكُنْتُ بِالْوَضْعِ عَنِ الْإِسْرَاعِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾ [الحج : ٥١] ، وَالسَّعْيُ : الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ ، وَلَيْسَ يُرَادُ أَنَّهُمْ مَشَوْا دَائِمًا ، وَإِنَّمَا يُرَادُ : أَنَّهُمْ أَسْرَعُوا بِنِيَّاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انظر : تأويل مختلف الحديث (ص ٣٢٧) .

فالحديث على ما قاله الإمام ابن قتيبة من باب التَّمْثِيلِ وَالتَّصْوِيرِ ، والمعنى : أَنَّ مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ مِنَ الطَّاعَةِ جَاءَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَضْعَافٍ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْأَجْرِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ التَّقَرُّبِ الْحَسِّيِّ وَالْعِيَاذِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ الْبَرَاهِينَ النَّفْلِيَّةَ وَالْعَقْلِيَّةَ قَامَتِ عَلَى امْتِنَاعِهِ ، فَلَيْسَ هُنَاكَ تَقَرُّبٌ حَسِّيٌّ ، وَلَا مَشْيٌ ، وَلَا هَرُولَةٌ مِنْهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، لِأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدِثِينَ ...

وقال الإمام محمَّد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضَّحَّاك ، التَّرمِذِيُّ ، أَبُو عِيسَى (٢٧٩هـ) : " وَيُرْوَى عَنِ الْأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، يَعْنِي

بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَى الْعَبْدِ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : سنن الترمذي (٥/٤٧٣) .

فالإمام السَّلَفِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ (الْأَعْمَشِيُّ) المتوفى سنة (١٤٨هـ) على ما روى عنه الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : يؤول تقرب الله تعالى من العبد بالمغفرة والرحمة ، وبهذا وغيره الكثير نردُّ على من يدَّعون السَّلَفِيَّةَ الذين ما فتئوا يملئون الدُّنيا ضجيجاً وجعجعة بأنَّ السَّلَفَ لم يؤولوا البتَّةَ ، قال الإمام ابن تيمية : " فلم أجد إلى سَاعَتِي هَذِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ أَوَّلَ شَيْئاً مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ أَوْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بِخِلَافٍ مُقْتَضَاهَا الْمَفْهُومُ الْمَعْرُوفُ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/٣٩٤) .

وأنا أقول له : إن لم تجد أنت أحداً من الصَّحَابَةِ أَوَّلَ شَيْئاً مِنَ الْمُتَشَابِهِ ، فغيرك وجد الكثير منها ، وعلى رأسهم : حَبْرُ الْأُمَّةِ وترجمان القرآن عبد الله بن عباس ، رضي الله عنهما ... وقال الإمام أبو مُحَمَّدٍ حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ (٢٨٠هـ) : " سمعت إسحاق (٢٣٨هـ) ، يقول في حديث النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " من تقرب إلى الله شبراً ، تقرب الله إليه باعاً " ، قال : يعني من تقرب إلى الله شبراً بالعمل ، تقرب الله إليه بالثَّوَابِ باعاً .

حدَّثنا علي بن عثمان ، قال : حدَّثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : حدَّثنا أبو سُلَيْمَانَ ، قال : حدَّثنا أبو صالح (توفي ما بين ٩٠-١٠٠هـ) ، قال : سمعت أبا هريرة ، يقول : قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قال الله : أنا عند ظنِّ عبدي بي ، وأنا معه حيث يذكرني ، إن ذكرني في نفسه ، ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ، ذكرته في ملأٍ خير منهم ، ومن تقرب إلىَّ شبراً ، تقربت إليه ذراعاً ، ومن تقرب إليَّ ذراعاً ، تقربت إليه باعاً ، ومن جاءني يمشي جئتُه هرولة " . انظر : مسائل حرب (٢/٩٥١) .

فالإمام الكبير ، شيخ المشرق ، سيِّد الحفاظ ، أحد أئمة المسلمين ، وعلماء الدِّين ، الذي اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصِّدْقُ والورع والزُّهْدُ ... إسحاق بن راهويه الحنظلي التَّمِيمِي (٢٣٨هـ) فيما ينقل عنه السَّلَفِيُّ الحافظ الفقيه تلميذ أحمد بن حنبل ، الإمام الحافظ الفقيه حرب بن إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ الْحَنْظَلِيُّ (٢٨٠هـ) ، يؤول تقرب العبد إلى الله شبراً بالعمل ، وتقرب الله إلى العبد

بِالثَّوَابِ ... فهل الإمام ابن راهويه معطلٌ ومحرفٌ للنصوص ... ؟!!! فالتأويل حقٌّ لا مِرية فيه ، قال به السلف والخلف على حدٍّ سواء ، ومن يقول بخلافه فقولُه التَّلَف ، ومن المعلوم أنَّ آيات القرآن وكذا أحاديث الرِّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قسمين : محكم ومتشابه ، فالمحكم معانيه ظاهرة ، والمتشابه معانيه غير ظاهرة ، بل ظاهر بعضه يُوهم ما لا يجوز على الله . فالمحكم منه لا إشكال فيه ، وأمَّا المتشابه ، فالواجب أن يُردَّ إلى المحكم حتى يبين معناه ، فقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، آية محكمة تنفي عن الله تعالى مشابهة الخلق من كلِّ الوجوه ... وأنَّ كلَّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ، فالله تعالى موجود ليس كشيء من هذه الموجودات ...

والمتشابه على قسمين : قسم يدلُّ ظاهره على أنَّه تعالى متحيِّزٌ في جهة الفوق ، وقسم يدلُّ ظاهره على أنَّه تعالى في جهة التَّحت ، مثال الأوَّل قوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة : ٧] ... ولو أخذنا بظاهر الآيات مجمعة لأدَّى الأمر إلى التَّنَاقُض ، وهو مستحيل ، ولذا وجب التأويل لأنَّ ترك التأويل يكون مدعاة للقول بتناقض الكتاب العظيم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت : ٤٢] ، والتَّنَاقُض في القرآن مستحيل .

فالذين يعتقدون بأنَّ التأويل تحريف وتعطيل مجانبون للحقِّ بعيدون عن الصَّواب ، ويلزم على كلامهم أن يكون القرآن متناقضاً ، والعياذ بالله تعالى ...

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " وروي عن النَّبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنَّه قال - حكاية عن الله تعالى - : " من تقَرَّبَ إليَّ شَبْرًا تقَرَّبَ إليَّ ذراعاً ، ومن تقَرَّبَ إليَّ ذراعاً ، تقَرَّبَ إليَّ باعاً ، ومن أتاني ساعياً أتيتُه هرولة " . ولم يفهم من هذا التَّقَرُّب ما يفهم منه إذا أضيف إلى الخلق ، وكان معناه : من تقَرَّبَ إليَّ بالطاعة والعبادة ، تقَرَّبَ إليَّ بالتَّوفيق والنَّصر أو بالإحسان والإنعام " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (١٠/ ٥٢٥) .

وقال الإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد ، التميمي ، أبو حاتم ، الدارمي ، البستي (٣٥٤هـ) : " الله أَجَلٌ وَأَعْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعَارُفِ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ مِمَّا بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِي نَفْسِهِ بِنُطْقٍ أَوْ عَمَلٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى رَبِّهِ ، ذَكَرَهُ اللهُ فِي مَلَكُوتِهِ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ تَفَضُّلاً وَجُوداً ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ فِي مَلَأٍ مِنْ عِبَادِهِ ، ذَكَرَهُ اللهُ فِي مَلَأٍ تَكْتِيهِ الْمُقَرَّبِينَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ ، وَقَبُولَ مَا أَتَى عَبْدُهُ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ ، كَانَ وَجُودُ الرَّافَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ الرَّبِّ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِذِرَاعٍ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ ذِرَاعٍ مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَتْ الْمَغْفِرَةُ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِبَاعٍ ، وَمَنْ أَتَى فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالسَّرْعَةِ كَالْمَشْيِ ، أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ وَوُجُودُ الرَّافَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالسَّرْعَةِ كَالهَرَوَلَةِ ، وَاللهُ أَعْلَى وَأَجَلٌ " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٩٤/٣) .

فالإمام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان الذي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ يؤول الحديث بما أوله به من سبقه من العلماء ... فالتأويل جائز لا تشوبة شائبة ، وهو أمر لا بُدَّ منه ، وعلى امتناع الحركة والنقل على الله تعالى انعقد إجماع الأمة ، وقد نقل إجماع الأمة على ذلك الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي (٦٢٨هـ) ، فقال : " وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والمملك صفّاً صفّاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ، ويعذب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال ، وأجمعوا أنه تعالى يرضى من الطائعين له ، وأنَّ رضاه عنهم إرادته لنعيمهم " . انظر : الإقناع في مسائل الإجماع (٤٤/١) .

وقال الإمام محيي السنّة البغوي الشافعي (٥١٦هـ) : " رُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِهِ ، قَالَ : تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، يَعْنِي : بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ مَعْنَاهُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي ، وَاتَّبَعَ أَمْرِي ، تَسَارَعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " . انظر : شرح السنّة ، محيي السنّة (٢٦/٥) .

وقد سبق أن ذكرنا أن ذكرنا نقل البيهقي لتأويل الأعمش لحديث الهرولة ... ومن المعروف أن الإمام الأعمش من أعيان القرن الثاني الهجري ، وقد نقله هنا محيي السنة الإمام البغوي الذي أثنى عليه وعلى تفسيره علماءكم ، فما قولكم ؟!! وماذا تقولون فيه يا من تدعون السلفية ؟!!!! وقال أيضاً : " ... وَإِنْ أَتَيْتَنِي تَمْشِي ، أَتَيْتُكَ أَهْرُولُ " ، قَالَ قَتَادَةُ : وَاللَّهِ أَسْرَعُ بِالْمُغْفِرَةِ " . انظر : شرح السنة (٢٤ / ٥) .

وهنا ينقل البغوي تأويل الهرولة المضافة إلى الله تعالى عن الإمام السلفي : قتادة بن دعامة السدوسي الأعمى الحافظ أبو الخطاب المتوفى سنة (١١٨ هـ) ، فماذا يقول مدعو السلفية ؟!! هل ما زالوا يصرون على أن السلف لا يؤولون ؟؟؟!!!! ...

ومع كل ما قدّمناه من كلام جهابذة العلم في مسألة الهرولة ، فإن من يدعون السلفية لم يعجبهم ذلك ، وأصرّوا على مخالفة الأمة كلّها ، سلفاً وخلفاً ، وأبوا إلا أن يمرّوا الهرولة على ظاهر معناها المعروف والمعهود في اللغة ، لا على ظاهر لفظها كما هو دأب جمهور السلف أو تأويلها كما هو دأب بعض السلف الصالح ، ولذلك أثبتوا الهرولة لله تعالى كصفة من صفاته سبحانه وتعالى ...

فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة : " س : هل لله صفة الهرولة ؟ ج : نعم ، صفة الهرولة على نحو ما جاء في الحديث القدسي الشريف على ما يليق به قال تعالى : " إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ شَبْرًا ، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا ، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِذَا أَتَانِي مَاشِيًا ، أَتَيْتُهُ هَرُولَةً " . رواه البخاري ومسلم ، وبالله التوفيق . وصلى الله على نبينا محمد ، وآله وصحبه وسلّم . اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٣ / ١٩٦) .

وجاء في " فتاوى نور على الدرب " لمؤلفه : عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠ هـ) : " حول حديث : " من تقرب إليّ شبرًا ، تقربت إليه ذراعًا " س ٢٦ : لقد قرأت في رياض الصالحين بتصحيح السيّد علوي المالكي ، ومحمود أمين النواوي ، حديثاً قدسياً يتطرق إلى هرولة الله سبحانه وتعالى ، والحديث مروي عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلّم فيما يرويه عن ربّه

عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : " إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شَبْرًا ، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا ، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتَهُ هَرُولَةً " رواه البخاري .

فَقَالَ الْمَعْلَّقَانِ فِي تَعْلِيْقِهِمَا عَلَيْهِ : إِنَّ هُنَا مِنَ التَّمْثِيلِ وَتَصْوِيرِ الْمَعْقُولِ بِالْمَحْسُوسِ لَزِيَادَةِ إِيضَاحِهِ ، فَمَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنَ الطَّاعَاتِ ، وَلَوْ قَلِيلًا ، أَثَابَهُ اللَّهُ بِأَضْعَافِهِ ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ بِالْكَثِيرِ ، وَإِلَّا ، فَقَدْ قَامَتِ الْبَرَاهِينُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَقْرِيبٌ حَسِّيٌّ ، وَلَا مَشْيٌ ، وَلَا هَرُولَةٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ .

فَهَلْ مَا قَالَاهُ فِي الْمَشْيِ وَالْهَرُولَةِ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ سَلَفُ الْأُمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ وَإِمْرَارِهَا كَمَا جَاءَتْ ؟ وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ بَرَاهِينٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَشْيٌ وَلَا هَرُولَةٌ ، فَتَرْجُو مِنْكُمْ إِيضَاحَهَا ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ ؟ الْجَوَابُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ اهْتَدَى بِهِدَاهُ ، أَمَّا بَعْدُ : فَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ صَحِيحٌ ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : " يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتَهُ فِي نَفْسِي ، وَمَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ، ذَكَرْتَهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ

شَبْرًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتَهُ هَرُولَةً " . وَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ يَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَنَّهُ بِالْخَيْرِ إِلَى عِبَادِهِ أَجُودٌ ، فَهُوَ أَسْرَعُ إِلَيْهِمْ بِالْخَيْرِ وَالْكَرَمِ وَالْجُودِ ، مِنْهُمْ فِي أَعْمَالِهِمْ ، وَمُسَارِعَتِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ . وَلَا مَانِعَ مِنْ إِجْرَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، فَإِنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَعْتَرِضُوهُ ، وَلَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهُ ، وَهُمْ صَفْوَةُ الْأُمَّةِ وَخَيْرُهَا ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِمَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، وَمَا يَلِيقُ نَفِيهِ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . فَالْوَاجِبُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَتَلَقَّى بِالْقَبُولِ ، وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَى خَيْرِ الْمَحَامِلِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تَلِيقُ بِاللَّهِ لَا يَشَابُهُ فِيهَا خَلْقُهُ ، فَلَيْسَ تَقَرُّبُهُ إِلَى عَبْدِهِ مِثْلَ تَقَرُّبِ الْعَبْدِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ مَشْيُهُ !!! كَمَشْيِهِ ، وَلَا هَرُولَتُهُ !!! كَهَرُولَتِهِ ، وَهَكَذَا غَضَبُهُ ، وَهَكَذَا رِضَاُهُ ،

وهكذا مجيئه يوم القيامة وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، وهكذا استواءه على العرش ، وهكذا نزوله في آخر الليل كل ليلة ، كلها صفات تليق بالله جلّ وعلا ، لا يشابه فيها خلقه . فكما أنّ استواءه على العرش ، ونزوله في آخر الليل في الثلث الأخير من الليل ، ومجيئه يوم القيامة ، لا يشابه استواء خلقه ، ولا مجيء خلقه ، ولا نزول خلقه ؟ فهكذا تقرّبه إلى عباده العابدين له ، والمسارعين لطاعته ، وتقرّبه إليهم لا يشابه تقربهم ، وليس قُربه منهم كقربهم منه ، وليس مشيه !!! كمشيهم ، ولا هرولته كهرولتهم !!! بل هو شيء يليق بالله ، لا يشابه فيه خلقه سبحانه وتعالى ، كسائر الصفات ، فهو أعلم بالصفات ، وأعلم بكيفيتها عزّ وجلّ .

وقد أجمع السلف على أنّ الواجب في صفات الربّ وأسمائه : إمرارها كما جاءت ، واعتقاد معناها !!! وأنّه حقّ يليق بالله سبحانه وتعالى ، وأنّه لا يعلم كيفية صفاته إلّا هو ، كما أنّه لا يعلم كيفية ذاته إلّا هو ، فالصفات كالذات ، فكما أنّ الذات يجب إثباتها لله !!! وأنّه سبحانه وتعالى هو الكامل في ذلك ، فهكذا صفاته يجب إثباتها له سبحانه ، مع الإيمان والاعتقاد بأنّها أكمل الصفات وأعلاها ، وأنّها لا تشابه صفات الخلق ، كما قال عزّ وجلّ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١-٤] ، وقال عزّ وجلّ : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل : ٧٤] ، وقال سبحانه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، فردّ على المشبهة بقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، وقوله : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل : ٧٤] ، وردّ على (المعطلة) بقوله : ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص : ١-٢] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج : ٧٥] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ٢٠] ، إلى غير ذلك .

فالواجب على المسلمين علماء وعامة إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، إثباتاً بلا تمثيل ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه ، وتنزيهه الله عما نزه عنه نفسه تنزيهاً بلا تعطيل ، هكذا يقول أهل السُنّة والجماعة من أصحاب النّبى صلّى الله عليه وسلّم وأتباعهم من سلف الأمّة كالفقهاء السبعة ، وكمالك بن أنس (١٧٩هـ) ،

والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والثوري (١٦١هـ) ، والشافعي (٢٠٤هـ) ، وأحمد (٢٤١هـ) ، وأبي حنيفة (١٥٠هـ) ، وغيرهم من أئمة الإسلام ، يقولون أمروها كما جاءت ، وأثبتوها كما جاءت من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

وأما ما قاله المعلّقان في هذا (علوي وصاحبه محمود) ، فهو كلام ليس بجيد ، وليس بصحيح ، ولكن مقتضى هذا الحديث أنّه سبحانه أسرع بالخير إليهم ، وأولى بالجوّد والكرم ، ولكن ليس هذا هو معناه ، فالمعنى شيء وهذه الثمرة وهذا المقتضى شيء آخر ، فهو يدلّ على أنّه أسرع بالخير إلى عباده منهم ، ولكنه ليس هذا هو المعنى ، بل المعنى يجب إثباته لله من التّقرب ، والمشي ، والهرولة ، يجب إثباته لله على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى ، من غير أن يشابه خلقه في شيء من ذلك ، فنثبت لله على الوجه الذي أَراده الله من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

وقولهم : إنّ هذا من تصوير المعقول بالمحسوس : هذا غلط ، وهكذا يقول أهل البدع في أشياء كثيرة ، وهم يؤولون ، والأصل عدم التّأويل ، وعدم التّكييف ، وعدم التّمثيل ، والتّحريف ، فتمرّ آيات الصّفات وأحاديثها كما جاءت ، ولا يتعرّض لها بتأويل ولا بتحريف ولا بتعطيل ، بل نثبت معانيها لله كما أثبتنا لنفسه ، وكما خاطبنا بها ، إثباتاً يليق بالله لا يشابه الخلق سبحانه وتعالى في شيء منها ، كما نقول في الغضب ، واليد ، والوجه ، والأصابع ، والكرامة ، والنّزول ، والاستواء ، فالباب واحد ، وباب الصّفات باب واحد " . انظر : فتاوى نور على الدرب (١/٦٧-٧١) .

ولا حول ولا قوّة إلّا بالله ...

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فَهْرُسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : مَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالتَّشَابُهِ فِي اللَّغَةِ وَالْأَصْطِلَاحِ ص ٤
- المَبْحَثُ الثَّانِي : أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُحْكَمِ وَالتَّشَابُهِ ص ٦
- المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : ضُرُوبُ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَمَرَائِبُهُ ص ١٢
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ : الْحِكْمَةُ مِنْ وُجُودِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ ص ١٧
- المَبْحَثُ الْخَامِسُ : هَلْ نُصُوصُ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ ص ٢١
- المَبْحَثُ السَّادِسُ : هَلِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ الْمُتَشَابِهَ ص ٢٩
- المَبْحَثُ السَّابِعُ : مَوْقِفُ السَّلَفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ص ٣٦
- المَبْحَثُ الثَّامِنُ : مَوْقِفُ الْخَلَفِ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ص ٧٢